

السفارة في الغيبة الكبرى

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ـ وزارة الثقافة ١٠٨٤

لسنة ٢٠٠٩ م

BP
٢٢٤/٤
٨ ب/
٧ س

البلداوي، وسام برهان، ١٩٧٤- م.

السفارة في الغيبة الكبرى بين التأييد والمعارضة / تأليف وسام برهان البلدواي. - كربلاء: العتبة الحسينية المقدسة، ١٤٣٠ق. - ٢٠٠٩م.

١٤٤ص. - (قسم الشؤون الفكرية والثقافية؛ ٣٥)

المصادر: ص١٣٥ - ١٤٠؛ وكذلك في الحاشية.

١. محمد بن الحسن (عج)، الإمام الثاني عشر، ٢٥٦ ق. - الغيبة - شبهات وردود. ٢. السمري، علي بن محمد، - ٣٢٩ق. - السيرة. ٣. محمد بن الحسن (عج)، الإمام الثاني عشر، ٢٥٦ ق. - وثائق - شبهات وردود. ٤. محمد بن الحسن (عج)، الإمام الثاني عشر، ٢٥٦ ق. - الرؤية - شبهات وردود. ٥. المهدوية. ٦. محمد بن الحسن (عج)، الإمام الثاني عشر، ٢٥٦ق. - السفراء. ألف. عنوان.

BP ٢٢٤ /٤ / ب ٨ س٧

تمت الفهرسة قبل النشر في العتبة الحسينية المقدسة

السفارة في الغيبة الكبرى

بين التأييد والمعارضة

تأليف

الشيخ وسام برهان البلداوي

إصدار

قسم الشؤون الفكرية والثقافية

في العتبة الحسينية المقدسة

شعبة الدراسات والبحوث الإسلامية

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ ــ ٢٠٠٩م



العراق: كربلاء المقدسة ـ العتبة الحسينية المقدسة

قسم الشؤون الفكرية والثقافية ـ هاتف: ٣٢٦٤٩٩

Web: www.imamhussain-lib.com

E-mail: info@imamhussain-lib.com

مقدمة القسم

الحمد للّه على ما أنعم وله الشكر بما ألهم والصلاة والسلام على خير الأنام ومنير الأفهام المبعوث بالرحمة والسلام وعلى آله الهداة إلى الإسلام.

تعد القضية المهدوية من بين أهم القضايا التي شغلت الفكر الإسلامي بل والإنساني ونالت اهتمام أعلام الحركة العلمية في الإسلام وعلى مختلف الأزمنة؛ لما يرتبط بها من مجالات مختلفة كالعقائدية والاجتماعية والسياسية فضلا عن ظهور أيدلوجيات عديدة استمدت مادتها ومحور حركتها من دور (قدوم المصلح) الذي يقضي على الشر ويقيم العدل ويحقق الأمن والأمان والحرية.

هذا المحور كان المادة الأساسية لتلك الأيدلوجيات الزمكانية سواء أكانت تتحرك ضمن بلوغ الهدف السياسي أم التغيير الاجتماعي أم المنصب السلطوي، أم النفوذ الديني، فضلا عن ارتباط القضية المهدوية بالسماء والتي أعطت لها زخما لا يقل عن الزخم الذي حظيت به جميع الرسالات السماوية، إلا أن الفارق بينها وبين هذه الرسالات هو القضاء التام على الشر وتطهير جميع الأرض من الفساد؛ وهذا بطبيعة الحال يستلزم منح الإمام المهدي (عجل اللّه تعالى فرجه الشريف) من اللّه ولاية عظمى تتناسب مع حجم الإصلاح الذي سيحققه صلوات اللّه وسلامه عليه.

ولذا أثير حول القضية المهدوية كثير من الأسئلة وكثير من الشبهات ولاسيما موضوع السفارة في زمن الغيبة الكبرى التي كانت جوهر المناظرات الكلامية والمباحث العقائدية منذ صدور التوقيع الشريف من الناحية المقدسة في زمن السفير الرابع للإمام المهدي (عجل اللّه تعالى فرجه الشريف) بوصفها الصرح الذي احتضن فلسفة الغيبة الكبرى وانقطاع السفارة، التي لا تروق لأصحاب المطامع والمصالح.

ولذلك حاولوا بكل جهد إثارة العديد من الشبهات حول هذا التوقيع ومحاربته أشد المحاربة كي يتسنى لهم الادعاء بالمشاهدة والالتقاء بالإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف) الذي نبه إلى هذه القضية العقائدية فقال: (وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذاب مفتر).

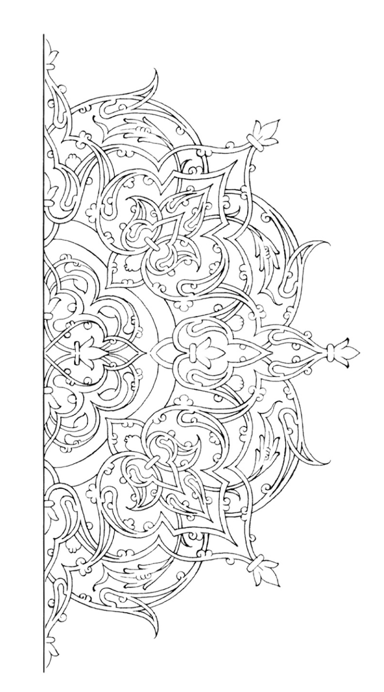
من هنا؛ كان اهتمام علماء الطائفة الاثني عشرية، ابتداء من الشيخ الصدوق والشيخ المفيد والشيخ النعماني وغيرهم (رضوان الله عليهم)، بالقضية المهدوية والدفاع عنها ومحاربة أصحاب الفتن والشبهات ومواجهتهم.

ولذا؛ وجد قسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية المقدسة أنه من الضروري أن يرفد المكتبة الإسلامية بأحد هذه الأبحاث العقائدية ألا وهو كتاب (السفارة بين التأييد والمعارضة) لسماحة الشيخ وسام برهان البلداوي ـ دامت توفيقاته ـ فبذل قصارى جهده في إشباع البحث بالأدلة والتتبع الدقيق والمتأني لمكامن الشبهة فكان ـ وبحمد الله تعالى ـ بحثا قيما ومفيدا، جعله الله للمؤلف ذخرا وشافعا في الآخرة ومحلا للتوفيق والرحمة والسداد في الآجلة.

ع. رئيس قسم الشؤون الفكرية والثقافية

السيد نبيل الحسني

٢/ رجب/ ١٤٣٠هـ



الإهداء

إلى خليفة الله في أرضه، وحافظ إسرار رب العالمين، وسبيل الله الذي من سلك غيره هلك، إلى مَنِ الأعمال موقوفة على ولايته، إلى من تبكيه عيون المؤمنين صباحا ومساء رجاء لقائه وظهوره، إلى مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة المهدي صاحب العصر والزمان صَلواتُ اللهِ وَسَلامُهُ عَلَيهِ أُهدي هذا القليل راجيا من الله ومنه القبول والتسديد والتوفيق .

عبدكم ـ يا مولاي ـ وسام البلداوي

مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الحمد مفتاحا لذكره، وسببا للمزيد من توفيقه ورحمته، والصلاة والسلام على خير الأنام محمد بن عبد الله، وعلى أهل بيته الطاهرين المعصومين، واللعنة الدائمة المترادفة على أعدائهم، ومنكري فضائلهم، وغاصبي منازلهم، ومنتحلي رتبهم التي رتبهم الله فيها.

وبعد:

فحقيق على المؤمن أن لا يبقى متفرجا مكتوف الأيدي، حين يرى إخوانه وبني جلدته ومن يشاركونه بالانتماء والعقيدة يسقطون فرادى وجماعات في شراك أهل البدع والضلالة، وقد خُدعوا بغيهم، تتقاذفهم أمواج الفتن يمينا وشمالا، لا يهتدون فيها إلى معتصم يتمسكون به، ولا إلى نور يستضيئون به، وذلك لان الشبهة حينما تأتي تتشبه بالحق، فلا يقدر المؤمن البسيط أن يميز نقاط ضعفها ومواقع الباطل والتدليس فيها، فهي كما وصفها أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه بقوله:

«إنما سميت الشبهة شبهة لأنها تشبه الحق، فأما أولياء الله فضياؤهم فيها اليقين ودليلهم سمت الهدى، وأما أعداء الله فدعاؤهم فيها الضلال ودليلهم العمى»[1].

---

(١) ميزان الحكمة لمحمد الريشهري: ج٢، ص١٤٠٤.

فعلى المؤمن ـ والحال هذه ـ ان يقف عندها ويتوقى من الولوج فيها كما صدرت التوصيات بذلك عن الأئمة صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين قال الإمام الباقر صلوات الله وسلامه عليه:

«الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة»[1].

وقال أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه:

«أمسك عن طريق إذا خفت ضلاله، فإن الكف عن حيرة الضلالة خير من ركوب الأهوال»[2].

وإحساسا بالمسؤولية الشرعية، وانطلاقا من قول الإمام الصادق صلوات الله وسلامه عليه:

«إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه فإن لم يفعل سلب منه نور الإيمان»[3].

وإعانة لإخواني المؤمنين الذين لا يجدون حيلة ولا قوة يدفعون بها شبه أولئك المضلين، وقع الاختيار على مناقشة أهم محور من تلك التي ما زال أصحاب تلك الرايات الضالة يؤكدون عليه، ويسخّرونه لإغواء ضعفاء الشيعة.

فأرجو من الله سبحانه وببركة صاحب العصر والزمان الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه أن يجعل في هذا الكتاب وما يحويه إعانة حقيقية لكل من يريد

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) علل الشرائع للشيخ الصدوق: ج١، ص٢٣٦، العلة التي من أجلها سمي علي بن موسى الرضا عليه السلام.

النجاة من فتن آخر الزمان التي لا ينجو منها إلا من مد بالتوفيق والرعاية الإلهية، وأن يجعل ثواب جهدي هذا خالصا لوجهه ورغبة في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

«**لان يهدي الله على يديك رجلا خير لك مما طلعت عليه الشمس وغربت**»[١].

ونصرة لدينه وإظهارا للحق الذي احتوشه الباطل من كل حدب وصوب.

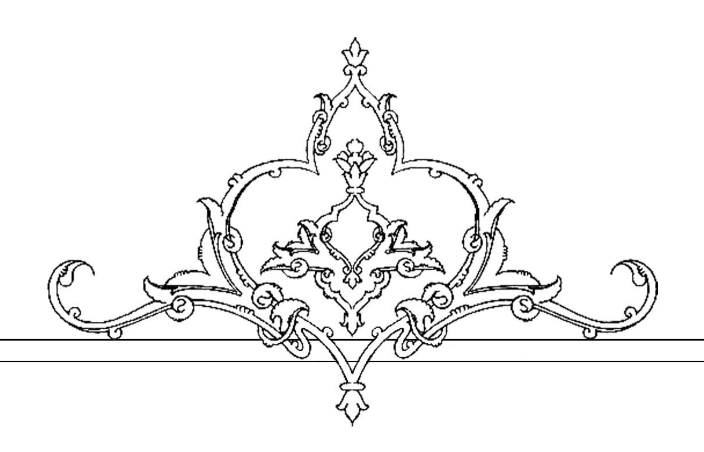
الشيخ وسام برهان البلداوي

من المرقد الطاهر لأبي عبد الله الحسين صلوات الله وسلامه عليه

شهر رمضان المبارك لسنة ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م

---

(١) الكافي للشيخ الكليني: ج٥، ص٢٨، باب وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام في السرايا الحديث رقم٤.



الفصل الأول

توقيع الشيخ السمري قدس الله روحه

بين التأييد والمعارضة

مقدمة الفصل الأول

لقد تعرضت رواية التوقيع المقدس الصادرة عن الناحية المقدسة في زمن السفير الرابع للإمام المهدي عليه السلام لهجمات عنيفة وطعون متتالية وفي فترات زمنية عديدة قلما تعرضت روايات أخرى لمثلها ، فالتواقيع الأخرى التي صدرت من الناحية المقدسة للسفراء الذين سبقوا السمري رحمه الله لم تتعرض لمثل ما تعرض له هذا التوقيع والسبب يعود إلى فقرة واحدة جاءت ضمن هذا التوقيع وهي قول الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف :

« ... وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذاب مفتر...».

هذه الفقرة التي سدت الباب على كل من حاول أو يحاول استغلال اسم الإمام المهدي أرواحنا فداه وقضيته للارتفاع في الأرض والطغيان في البلاد بحجة أنه مرسل ومفوض من قبل الإمام المهدي عليه السلام ، فمن الطبيعي ـ والحال هذه ـ أن يسدد هؤلاء المغرضون سهامهم وحرابهم للطعن والنيل من ذلك التوقيع المقدس الذي يعدّ شوكة في عيون من يدعي المشاهدة والسفارة بعد انتهاء الغيبة الصغرى ووقوع الغيبة التامة الكبرى.

وسنستعرض فيما يلي وعلى عجالة نبذة مختصرة عن شخصية الشيخ الجليل والسفير الرابع أبي الحسن علي بن محمد السمري عليه الرحمة والرضوان، ثم نذكر النص الكامل لهذا التوقيع الشريف.

ومن ثم نأتي على شرح وافٍ لفقرات هذا التوقيع الشريف بما يتناسب وحجم هذا الكتاب.

ومن ثم نستعرض بعض الشبهات التي حاول أعداء هذا التوقيع الشريف إثارتها ضده لنقدم للقارئ الكريم صورة واضحة كاملة عن طبيعة تلك الشبهات والأهداف التي تقف وراء إثارتها وبالخصوص في مثل هذه الظروف العصيبة التي يمر بها المجتمع المؤمن الذي ينتظر ظهور إمامه الغائب ويتوقع خروجه كل لحظة ليملأ الأرض عدلا بعدما ملئت ظلما وجورا على الدين وأهله.

من هو الشيخ السمري قدس الله روحه؟

هو الشيخ الجليل أبو الحسن علي بن محمد رحمه الله المشهور بالسمري، أو السيمري، أو الصيمري، والغالب عليه لقب السمري مضبوطا بفتح السين والميم معا، نسبة إلى جده، ولم يذكر عام ميلاده، إلا أن المتيقن معاصرته للإمام العسكري سلام الله عليه فقد ذكره الشيخ الطوسي في ضمن أصحاب أبي محمد الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا عليه وعليهم السلام[1].

---

(١) رجال الشيخ الطوسي: ص٤٠٠، أصحاب الإمام أبي محمد الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا عليه السلام باب العين. وكشف الغمة للأربلي: ج٣، ص٢١٣. وأيضاً راجع تاريخ الغيبة الصغرى للسيد محمد صادق الصدر: ص٤١٢.

متى وصلت إليه السفارة والنيابة عن الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه؟

ثم سلطت عليه الأضواء وعظم شأنه واشتهر أمره بعد توليه السفارة خلفا للشيخ أبي القاسم بن روح الذي أوكلت إليه مهمة السفارة من بعده بأمر من الإمام المهدي عليه السلام وذلك سنة ٣٢٦ للهجرة وبقي في السفارة إلى سنة ٣٢٨ وقيل ٣٢٩ للهجرة فتكون مدة سفارته عن الإمام المهدي قد امتدت ثلاثة أعوام كاملة.

الذين نصوا على سفارته قدس الله روحه

وإيكال السفارة إليه من قبل الشيخ أبي القاسم بن روح أشهر من أن يستدل عليه بدليل، وقد تسالم على صحة هذا الإيكال وصدقه من قبل الإمام المهدي عليه السلام عظماء الشيعة وعلماؤها وأرسلوه إرسال المسلمات وصرحوا به وضمنوه كتبهم وتصانيفهم قديما وحديثا، منهم شيخ الطائفة الطوسي قدس الله روحه في كتابه الغيبة حيث قال: (ووكيله[١] عثمان بن سعيد، فلما مات عثمان بن سعيد أوصى إلى أبي جعفر محمد بن عثمان رحمه الله وأوصى أبو جعفر إلى أبي القاسم الحسين بن روح رضي الله عنه وأوصى أبو القاسم إلى أبي الحسن علي بن محمد السمري رضي الله عنه فلما حضرت السمري الوفاة سئل أن يوصي فقال: لله أمر هو بالغه)[٢].

ومن الذين نصوا على سفارته رضوان الله تعالى عليه أيضا الشيخ الجليل الطبرسي قدس الله روحه حيث قال:

---

(١) الضمير راجع إلى الإمام المهدي عليه السلام.

(٢) الغيبة للشيخ الطوسي: ص٣٩٣ – ٣٩٥.

(وأما الأبواب المرضيون، والسفراء الممدوحون في زمان الغيبة: فأولهم الشيخ الموثوق به أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري، نصبه أولاً أبو الحسن علي بن محمد العسكري، ثم ابنه أبو محمد الحسن، فتولى القيام بأمورهما حال حياتهما عليهما السلام، ثم بعد ذلك قام بأمر صاحب الزمان عليه السلام، وكان توقيعاته وجواب المسائل تخرج على يديه، فلما مضى لسبيله، قام ابنه أبو جعفر محمد بن عثمان مقامه، وناب منابه في جميع ذلك، فلما مضى هو، قام بذلك أبو القاسم حسين بن روح من بني نوبخت، فلما مضى هو، قام مقامه أبو الحسن علي بن محمد السمري ولم يقم أحد منهم بذلك إلا بنص عليه من قبل صاحب الأمر عليه السلام، ونصب صاحبه الذي تقدم عليه، ولم تقبل الشيعة قولهم إلا بعد ظهور آية معجزة تظهر على يد كل واحد منهم من قبل صاحب الأمر عليه السلام، تدل على صدق مقالتهم، وصحة بابيتهم)[١].

من عاصره من حكام بني العباس

وقد عاصرت مدة نيابة الشيخ السمري قدس الله روحه حكومة اثنين من طغاة بني العباس هم كل من الراضي بالله العباسي، والمتقي لله العباسي مدة قصيرة امتدت إلى خمسة أشهر، لأنّ الراضي هلك في النصف من ربيع الأول سنة ٣٢٩ للهجرة[٢]، والشيخ السمري رحمه الله توفي في نفس هذه السنة في النصف من شعبان في السنة المسماة بسنة تناثر النجوم[٣].

(١) الاحتجاج للشيخ الطبرسي: ج٢، ص٢٩١ – ٢٩٧.

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي: ج١٥، ص١٠٤.

(٣) الفوائد الرجالية السيد بحر العلوم: ج٣، ص٣٣٢.

الأسلوب العام الذي كان ينتهجه الشيخ السمري قدس الله روحه

ولم يكن السفير الرابع عليه الرحمة والرضوان مختلفا عن بقية السفراء الأمناء الذين سبقوه من حيث الأسلوب العام في إدارة دفة القيادة والتوجيه للمجتمع المؤمن بقضية الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، حيث بقي الطابع العام في نشاطهم بمجموعهم يهدف وبشكل خاص إلى قيادة المجتمع الموالي لأهل البيت نيابة عن الإمام المهدي عليه السلام، مع الحفاظ على أسلوب الاحتجاب للائمة المعصومين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين الذي أسس أساسه الإمام الهادي صلوات الله وسلامه عليه حيث لم يكن يتصل بعامة الناس إلا قليلا، وأوكل مسألة الاتصال به إلى نواب ووكلاء له مخصوصين عن طريقهم تصل التوجيهات ومسائل الحلال والحرام التي يحتاج إليها الموالون، وقد ضاعف الإمام الحسن العسكري صلوات الله وسلامه عليه هذا الاحتجاب بهدف تهيئة الأجواء وترويض الأذهان للقواعد الموالية على تقبل فكرة الاحتجاب التام للإمام الثاني عشر صلوات الله وسلامه عليه.

واستمر أسلوب الاحتجاب ساريا حتى بعد وفاة الإمام العسكري صلوات الله وسلامه عليه وتولي الإمام المهدي مقاليد الإمامة، مع فارق صغير وهو ان الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه قد ضيق نسبة المتصلين به ليشمل كثيراً من المقربين الذين كانوا من وكلاء أبيه الإمام الحسن العسكري صلوات الله وسلامه عليه ومعتمديه.

مبررات انحسار الاتصال بالإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه بالسفراء الأربعة

واستثنى الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه من ذلك التشدد عصبة من مقربي المقربين، مع الحفاظ والتشديد على أسلوب الحيطة والحذر والتقية في أعلى مستوياتها، وهو أسلوب توجد له مبرراته الكثيرة، والتي من أهمها

الوضع الأمني الصعب والمعقد، الذي كان يعيشه الشيعة في ظل تلك الحكومات الجائرة المستهترة في سفك دماء أتباع أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، تلك الحكومات التي كانت تتحين الفرص من اجل إيصال الأذى إليهم، فلابد ـ والحال هذه ـ من الإبقاء على أسلوب الحيطة والحذر والاحتجاب، والتشدد عليه كلما اشتد الوضع صعوبة، إذ لولاه لوجد احتمال كبير لتسرب اسم السفير أو الوكيل الخاص إلى السلطات الحاكمة فيحصل ما لا يحمد عقباه ولا ترتضى نتائجه.

الأدلة على صحة سفارة السفير الرابع قدس الله روحه

كذلك كان السفير الرابع قدس الله روحه يشابه من كان قبله من السفراء بعدة أمور ومميزات تعارف وجودها عند كل السفراء، حتى صارت هذه المميزات في عرف متشرعة ذلك العصر وتلك الفترة دليلا على صدق ادعاء السفير وصحة ارتباطه بالإمام المهدي أرواحنا فداه، ومن هذه المميزات نخص بالذكر ما يلي:

أولا: وحدة الخط الذي به كانت ترد جميع التوقيعات وتشابهه

لقد امتازت مرحلة الغيبة الصغرى بأن جميع التوقيعات التي كانت تخرج عن الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه إلى سفرائه كانت تكتب بخط موحد لم يختلف على الرغم من تغير أشخاص السفراء، وهو نفسه الخط الذي كانت تكتب به الكتب زمن الإمام الحسن العسكري وتخرج إلى الوكلاء، وهو مشخص ومعروف لدى عامة الوكلاء الثقات الذين عاصروا كلا من الإمام الحسن العسكري صلوات الله وسلامه عليه وغيبة الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه.

وفي هذا الصدد يقول الشيخ الطوسي قدس الله روحه:

(وكانت توقيعات صاحب الأمر عليه السلام تخرج على يدي عثمان بن سعيد وابنه أبي جعفر محمد بن عثمان إلى شيعته وخواص أبيه أبي محمد عليه السلام بالأمر والنهي والأجوبة عما يسأل الشيعة عنه إذا احتاجت إلى السؤال فيه بالخط الذي كان يخرج في حياة الحسن عليه السلام...)[١].

وصدوره بهذا الشكل على أيدي السفراء كان دليلا واضحا على صدق اتصالهم بالإمام المهدي عليه السلام، وعليه (تكون شهادة الخط أوسع وأعلى من شهادة السفير، بكون هذا البيان صادرا عن الإمام المهدي عليه السلام فإذا انضمت الشهادتان[٢] وتصادقتا على ذلك كان في ذلك الكفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد).

ثانيا: صدور بعض الأمور التي تندرج تحت عنوان العلم بالغيب على يديه

من قبيل إخباره بموت الشيخ علي بن الحسين بن بابويه القمي عليه الرحمة والرضوان[٣] في نفس اليوم والساعة التي توفي فيها، فعن الشيخ الصدوق قدس الله روحه قال:

---

(١) الغيبة للشيخ الطوسي: ص٣٥٦، وص٣٦٦. بحار الأنوار للعلامة المجلسي: ج٥١، ص٣٤٦.

(٢) والشهادتان هما كل من شهادة الخط وشهادة السفير بوصفه منصوصا على وثاقته ومقتضى وثاقته عدم صدور الكذب عنه فإذا اجتمعت الشهادتان كانتا كافيتين للإثبات التاريخي والإلزام بصحة صدور التوقيع عن الناحية المهدوية المقدسة.

(٣) ذكره النجاشي في كتاب رجاله: ص٢٧٦ بقوله (محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي أبو جعفر نزيل الري شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفة بخراسان، ورد بغداد سنة ٣٥٥ وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السن وله كتب كثيرة).

(حدثنا أبو الحسين صالح بن شعيب الطالقاني رضي الله عنه في ذي القعدة سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة قال: حدثنا أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن مخلد قال: حضرت بغداد عند المشايخ رضي الله عنهم فقال الشيخ أبو الحسن علي بن محمد السمري قدس الله روحه ابتداء منه: رحم الله علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي قال: فكتب المشايخ تاريخ ذلك اليوم فورد الخبر أنه توفي ذلك اليوم)[1].

وينبغي التنبيه هنا على أن السفير الرابع عليه الرحمة كان في بغداد وابن بابويه كان في مدينة قم حينما حضرته الوفاة، وفي ذلك العصر وبحسب الوسائل المتعارفة فيه من غير الطبيعي أن يصل مثل هذا الخبر بنفس الساعة ما لم يكن هذا الشخص متصلا بجهة لها القدرة على الإطلاع المباشر على الأحداث وعلى الغيب، والحال لم يكن في ذلك العصر لأحد من قدرةٍ على كشف الغيب سوى الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف.

ومن المغيبات التي أخبر عنها الشيخ السمري قدس الله روحه، إخباره عن موته بعد ستة أيام من تاريخ خروج آخر توقيع على يديه وسيأتي ذكر الخبر، وصدق وقوعه في الخارج وضمن المدة التي حددها دليل على ان هذا الإخبار جاء من قبل شخص له ارتباط وثيق بالله سبحانه وتعالى، وبمصادر العلم بالغيب، وله أهلية معرفة الآجال والأعمار، ولم يكن هنالك شخص يمكن أن ينطبق عليه هذا الوصف غير الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه.

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص٥٠٣.

وهذا الاتصال بمصدر الغيب عن طريق الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه هو مما كان يصرح به السفراء أنفسهم رضوان الله تعالى عليهم، فقد قال الشيخ الحسين بن روح لبعض من وقع في قلبه الشك واضمر في قلبه ان الذي يخبرهم به ابن روح قدس الله روحه هو من عند نفسه لا من عند الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه فقال له الشيخ ابن روح مبتدئا ومخبرا له بما يجول في ضميره:

(يا محمد بن إبراهيم لان أخرُّ من السماء فتخطفني الطير أو تهوي بي الريح في مكان سحيق أحب إلي من أن أقول في دين الله عز وجل برأيي أو من عند نفسي، بل ذلك عن الأصل ومسموع عن الحجة صلوات الله عليه وسلامه)[١].

إذن فصدور المغيبات على يد السفير الرابع دليل إضافي على صدق ارتباطه بالمعصوم صلوات الله وسلامه عليه وهو دليل أيضا على صحة وصدق ما صدر عنه من التوقيعات وغيرها.

وللسفير الرابع قدس الله روحه في إخراجه للمغيبات أسوة حسنة بنظرائه من بقية السفراء الثلاثة الذين سبقوه رضوان الله تعالى عليهم، فهذا الحسين بن روح قدس الله روحه يتكلم باللسان الآبي من دون أن يسبق له معرفة به ولا قد سمع منه معرفته بهذا اللسان فعن الشيخ الصدوق رضوان الله تعالى عليه قال:

(أخبرنا محمد بن علي بن متيل قال: كانت امرأة يقال لها: زينب من أهل آبة، وكانت امرأة محمد بن عبديل الآبي معها ثلاثمائة دينار فصارت إلى عمي

(١) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص٥٠٨ – ٥٠٩.

جعفر بن محمد بن متيل وقالت: أحب أن أسلم هذا المال من يدي إلى يد أبي القاسم بن روح قال: فأنفذني معها أترجم عنها، فلما دخلت على أبي القاسم رضي الله عنه أقبل يكلمها بلسان آبي فصيح فقال لها: زينب چونا، خويذا، كوابذا، چون استه. ومعناه كيف أنت؟ وكيف كنت؟ وما خبر صبيانك؟ قال: فاستغنت عن الترجمة وسلمت المال ورجعت)[١].

والسفير محمد بن عثمان قدس الله روحه يخبر بسنة موته وبالشهر واليوم فصار يهيئ لنفسه ساجة وهي اللوح من الخشب يكتب عليها آيات من القرآن وأسماء الأئمة صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين على حواشيها فيتحقق كلامه من دون أن يتخلف شيءٌ مما قاله واخبر به[٢].

كل هذه الأمور وغيرها مما لم نذكرها تعبر عن حقيقة واحدة ألا وهي صدق ارتباطهم بمصدر الغيب وهو الإمام المعصوم المرتبط بدوره بعلام الغيوب المطلق، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار ـ فضلاً عمّا تقدم ـ درجة وثاقتهم العالية الرفيعة، فيلزم حينئذ تصديق كل ما صدر عنهم من التوقيعات والأخبار التي نسبوها إلى الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، ومنها هذا التوقيع الأخير الذي صدر فيه الأمر بقطع السفارة وإيقافها وتكذيب كل من يدعيها بعد الشيخ السمري قدس الله روحه.

هذه نبذة مختصرة عن حياة هذا الرجل العظيم والسفير الجليل الذي ختمت على يديه السفارة والنيابة الخاصة فرحمه الله يوم ولد ويوم مات ويوم يبعث من قبره.

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص٥٠٣ – ٥٠٤.

(٢) الغيبة للشيخ الطوسي: ص٣٦٥.

النص الكامل لتوقيع الشيخ السمري قدس الله روحه

عن الشيخ الصدوق قدس الله روحه قال: (حدثنا أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب قال: كنت بمدينة السلام[١] في السنة التي توفي فيها الشيخ علي بن محمد السمري فحضرته قبل وفاته بأيام فأخرج إلى الناس توقيعا نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم يا علي بن محمد السمري أعظم الله أجر إخوانك فيك فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثانية[٢] فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جورا، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه، فقيل له: من وصيك من بعدك فقال: لله أمر هو بالغه. ومضى رضي الله عنه، فهذا آخر كلام سمع منه)[٣].

وعن الشيخ الطوسي رحمه الله قال: وأخبرنا جماعة[٤]، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، قال: حدثني أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب قال: (كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ أبو الحسن علي بن محمد السمري قدس سره، فحضرته قبل وفاته بأيام فأخرج إلى الناس توقيعا نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم: يا علي بن محمد السمري أعظم الله أجر إخوانك فيك،

---

(١) يقصد بها مدينة بغداد.

(٢) في بعض النسخ (فقد وقعت الغيبة التامة).

(٣) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص٥١٦، الباب الخامس والأربعون ذكر التوقيعات.

(٤) يقصد رحمه الله بالجماعة هنا جماعة من مشايخه.

فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جورا. وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه، فقيل له: من وصيك من بعدك فقال: لله أمر هو بالغه وقضى. فهذا آخر كلام سمع منه رضي الله عنه وأرضاه)[1].

وقال الشيخ الطبرسي: (لما حان سفر أبي الحسن السمري من الدنيا وقرب أجله قيل له: (إلى من توصي؟ فأخرج إليهم توقيعا نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم يا علي بن محمد السمري أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جورا. وسيأتي إلى شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. فنسخوا هذا التوقيع وخرجوا، فلما كان اليوم السادس عادوا إليه وهو يجود بنفسه. فقال له بعض الناس: من وصيك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه، وقضى فهذا آخر كلام سمع منه رحمه الله)[2].

---

(١) الغيبة للشيخ الطوسي: ص٣٩٥، ذكر أبي الحسن علي بن محمد السمري رضي الله عنه.

(٢) الاحتجاج للشيخ الطبرسي: ج٢ ، ص٢٩٧.

تحليل محتوى توقيع الشيخ السمري قدس الله روحه ومضمونه

احتوى توقيع الشيخ السمري رضوان الله تعالى عليه على عدة معان عظيمة القدر جديرة بالوقوف على تفاصيلها وتبيين مضامينها لأهميتها وندرة من تعرض لها بالشرح والتبيين، وهي بحسب ما يحتمله المقام مبينة فيما يلي على شكل مباحث مختصرة:

المبحث الأول: فوائد هذا التوقيع على المستوى الشخصي والاجتماعي

ان ابتداء هذا التوقيع الشريف بعبارة (يا علي بن محمد السمري) فيه إشارة بان هذا التوقيع موجه وبشكل رئيس إلى شخص السفير الرابع بقرينة استعمال أداة النداء (يا) وإردافها باسم السفير الرابع، ومن ثم إتباعها بإخبارات وتوصيات تنفعه بشكل شخصي فقال صلوات الله وسلامه عليه:

«فإنك ميت... فاجمع أمرك... ولا توص إلى أحد...».

وليس توجيه الخطاب إلى شخص السفير الرابع قدس الله روحه إلا لأجل ان يعد العدة ويهيئ أسباب الرحيل، سواء في ذلك أسباب الآخرة، أو الأسباب الدنيوية المتعلقة بالأموال والأمانات والموقوفات التي كانت تحت يديه، إذ لابد من تحديد موقف حاسم تجاهها، والسفير الرابع وان كان ـ وبحسب مقامه ومنزلته الرفيعة ـ لا يتصور منه تهاون في مثل هذه الأمور البتة، إلا ان تحديد وقت ارتحاله من الدنيا، وتوجيه الخطاب له بجمع الأمر، يزيده اهتماما إلى اهتمامه، واستعدادا إلى استعداده، ومثل هذه الفائدة بديهية، لان اتقى المؤمنين لو أخفي عنه أجله لرأيناه على طول أيام عمره مستعدا، وللعمل لآخرته مراعيا، ولكن هذا الاستعداد

يتضاعف وتلك المراعاة تشتد فيما لو اخبر إخبارا يقينيا بأن أجله سيكون بعد شهر أو أسبوع[١].

ولكن يجب أن نلتفت إلى أمر مهم وهو أن التوقيع المقدس الموجه إلى السفير الرابع قدس الله روحه وان ابتدئ باسمه وتصدرته أوامر وتوجيهات تخصه الا ان هذا لا يعني أن بقية أفراد المجتمع الموالي سوف لن ينالوا منه الفائدة سواء في ذلك الزمان أو الذي يليه والى وقت انتهاء الغيبة التامة.

فإخبار الإمام صلوات الله وسلامه عليه مثلا بموت السفير الرابع وان كانت له قيمته وفائدته الشخصية بالنسبة للسفير الرابع كما أوضحناه آنفا، إلا ان المجتمع عموماً ولاسيما المقربين من السفير الرابع من أهل الإيمان والعلم والمعدودين من وجوه الشيعة ورموزها في ذلك الوقت يمكن أن يستفيدوا منه أيضا، من حيث ان هذا

(١) قضية الاستعداد الزائد والمكثف والاهتمام الإضافي عند قرب الموت كان متعارفا عند السفراء جميعا شأنهم في ذلك شأن كل إنسان متقٍ يخبر يقينا بقرب حلول اجله، وكشاهد على هذا الأمر ما أخرجه الشيخ الطوسي في غيبته: ص٣٦٤ ـ ٣٦٥.

عن ابن نوح قال: أخبرني أبو نصر هبة الله بن محمد، قال: حدثني أبو علي بن أبي جيد القمي رحمه الله قال: حدثنا أبو الحسن علي بن أحمد الدلال القمي قال: دخلت على أبي جعفر محمد بن عثمان رضي الله عنه يوما لأسلم عليه، فوجدته وبين يديه ساجة ونقاش ينقش عليها ويكتب آياً من القرآن وأسماء الأئمة عليهم السلام على حواشيها. فقلت له: يا سيدي ما هذه الساجة؟ فقال لي: هذه لقبري تكون فيه أوضع عليها أو قال: أسند إليها وقد عرفت منه، وأنا في كل يوم أنزل فيه فأقرأ جزءا من القرآن فيه فاصعد، وأظنه قال فأخذ بيدي وأرانيه، فإذا كان يوم كذا وكذا من شهر كذا من سنة كذا صرت إلى الله عز وجل ودفنت فيه وهذه الساجة معي.

الإخبار بدنو موت الشيخ السمري وقربه سيكون على اقل التقادير حافزا لهم ومحركا للسؤال والتفحص عمن سيخلف الشيخ السمري قدس الله روحه.

كما سيكون في تحديد وفاة السفير الرابع بستة وحصرها أيام وصدق وقوعها في الخارج قرينة أكيدة ويقينية بالنسبة إليهم على صحة وصدق بقية الكلام الذي سيعقب هذه الفقرة التي في التوقيع المقدس.

فضلاً عن ان مدة الستة أيام ستكون فرصة ذهبية للمجتمع المؤمن بالإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، ولاسيما علماءهم ومن يتصف منهم بالوجاهة، للتزود بكل طاقته من شخص السفير الرابع، بالسؤال والاستفسار عن تفاصيل المرحلة القادمة وظروفها وملابساتها إلى غير ذلك من الفوائد التي يمكن ان يستفيد منها المجتمع الموالي.

وضرورة استفادتهم من هذه الفرصة تكاد تكون بديهية، لان الداعي للسؤال موجود، لأنهم معرضون بسبب وجاهتهم للسؤال من قبل الناس عن مصير السفارة بعد الشيخ السمري قدس الله روحه، وعن مصير الموالين من بعد انقطاع السفارة الخاصة عنهم، والمانع عن السؤال مرتفع للمقربين على اقل التقادير، وبوجود المقتضي وارتفاع المانع لا يبقى عذر مقبول عن السؤال والاستفسار من السفير الرابع عن كل صغيرة وكبيرة قد يحتاجها المجتمع في مستقبل الأيام[١].

---

(١) وعدم وجود نص صريح بسؤالهم لا يقتضي عدم سؤالهم لان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود.

المبحث الثاني: توقف السفارة بعد موت الشيخ السمري قدس الله روحه

ينص هذا التوقيع الشريف وبوضوح تام على ان الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه يأمر سفيره الرابع قدس الله روحه بعدم الوصية بالسفارة والنيابة الخاصة عن الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه لأحد بعد موته، وهذا هو المفهوم من قوله صلوات الله وسلامه عليه:

«فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك».

مما يعني ان مرحلة من مراحل الغيبة قد انتهت، وبانتهائها ستبدأ مرحلة ثانية وهي التي عبر عنها الإمام صلوات الله وسلامه عليه بقوله:

«فقد وقعت الغيبة الثانية فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل».

وهذا ما سيشكل نقطة تحول مهمة في الهيكلية العامة للقضية المهدوية.

وأمر الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه لسفيره الرابع قدس الله روحه ان لا ينصب أحدا من بعده يستبطن مسألة مهمة وهي ان السفارة الخاصة عن الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه لا تثبت شرعيتها من دون النص الدال على سفارة السفير اللاحق من قبل السفير السابق كون السفير السابق هو المتحدث بلسان الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، فالنص من قبل السفير السابق على اللاحق هو الذي يجعل الحجية لكلام ذلك اللاحق، فإذا انتفى النص انتفت الحجية، وسلبت الشرعية، وعلى هذا الأساس سارت جميع السفارات الخاصة في زمن الغيبة الصغرى فالسفير الثاني قدس الله روحه لم تثبت سفارته ولم يجعل لها الحجية إلا مع وصية السفير الأول قدس الله روحه به بأمر الإمام صاحب العصر والزمان صلوات الله وسلامه عليه وكذلك الحال بالنسبة للسفير الثالث والرابع رضوان الله تعالى عليهم فيلزم

على مدعي السفارة في عصر الغيبة الكبرى ان يأتي بنص صريح يقر سفارته من قبل السفير الرابع قدس الله روحه وهو مستحيل لعدم وجوده كون السفير الرابع لم يوص لأحد من بعده وهو يعني عدم شرعية كل سفارة في عصر الغيبة الكبرى.

فالإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه بناء على ما سبق يريد ان ينفي السفارة التي يمكن ان تكون حجة، لا مطلق السفارة حتى الكاذبة منها، وكيف ينفي الإمام صلوات الله وسلامه عليه السفارة الكاذبة وهو يعلم يقينا ان هنالك من سيدعي المشاهدة مع السفارة حيث صرح صلوات الله وسلامه عليه:

«وسيأتي إلى شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذب مفتر».

ووصفه بالكذاب المفتر سلب لشرعية سفارته.

ويضاف إلى هذا المبحث أن لإخبار الإمام المهدي بانتهاء الغيبة الصغرى وتوقف السفارة فائدتين هما:

الفائدة الأولى: للجواب عما سيثار حول مستقبل النيابة الخاصة من قبل الموالين

تتعلق بشخص السفير الرابع قدس الله روحه بوصفه المعني الأول في هذا التوقيع، من سيقوم بأعباء مهمة ختم السفارة، فيكون قول الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه:

«فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك فقد وقعت الغيبة الثانية ـ التامة ـ فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل».

هو بمنزلة جواب مقدم من قبله صلوات الله وسلامه عليه على سؤال سيتعرض له السفير الرابع قدس الله روحه، لان الناس وبعد علمهم بقرب وفاته ودنو أجله ورحيله

عن الدنيا بعد ستة أيام، فانهم سيواجهونه بسؤال بديهي وضروري، عن الشخص الذي سيخلفه من بعد موته ويقوم مقامه، وذلك لان القاعدة الشعبية اعتادت على ظاهرة السفراء والوصاية لأحدهم من بعد الآخر، فتكون الفقرة السابقة لانتهاء الغيبة الصغرى وابتداء الكبرى، وعدم ورود الإذن بالوصاية لأحد من بعده هو الجواب الشافي على ذلك السؤال.

الفائدة الثانية: إعطاء فرصة أخيرة ليستفيد منها الناس كل حسب طاقته ومستواه

تتعلق بالمجتمع الذي كان يعيش في تلك الحقبة الزمنية والذي كان معنيا بصورة رئيسة بهذا التوقيع المبارك، فقوله:

«فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك فقد وقعت الغيبة الثانية ـ التامة ـ فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل».

يدل على ان فرصة الالتقاء بالإمام صلوات الله وسلامه عليه وإمكانية الوصول إليه باتت قصيرة جدا فعلى الجميع ان يستفيد منها كل على حسب مستواه وطاقته ومبلغ علمه.

المبحث الثالث: ثمانية أدلة على انقطاع السفارة الصادقة بعد الشيخ السمري

تأكيدا لما توصلنا إليه في المبحث السابق من توقف السفارة بعد رحيل الشيخ السمري قدس الله روحه وإتماما للفائدة نقدم بين يدي القارئ الكريم ثمانية من الأدلة التي ورد ذكرها في كتب الأعلام من علماء الطائفة الحقة رضوان الله تعالى عليهم وكلماتهم التي تؤكد بأجمعها على حقيقة ما توصلنا إليه سابقا، وهذه الأدلة هي كالآتي:

الدليل الأول: عدم وجود خبر يدل على وقوع السفارة في الغيبة الكبرى

ما ذكره الميرزا محمد تقي الأصفهاني في كتابه مكيال المكارم حيث قال: (إن هذه المسألة[١] مع عموم الابتلاء بها لجميع أهل الإيمان[٢]، والاهتمام بشأنها، لم ينقل أحد من علمائنا من زمان الأئمة عليهم السلام إلى هذا الزمان خبرا واحدا يدل تصريحا أو تلويحا أو إشعارا على وقوع النيابة الخاصة في زمان الغيبة الثانية، مع كثرة تتبع العلماء وحفظة الحديث، واهتمامهم بنقل الأحاديث، وتدوينها، وروايتها حتى ضبطوا الأخبار المشتملة على المطالب الجزئية، والآداب التي قلما يتفق ابتلاء الشخص بها مدة عمره، والأخبار المشتملة على القصص والحكايات وغيرها، وحتى ضبطوا الأخبار الضعيفة والمشتملة على المجاهيل، إلى غير ذلك ما لا يخفى على المتتبع في كتب الأحاديث والآثار وبملاحظة ذلك كله يحصل الاطمئنان بعدم وقوع الوكالة والنيابة الخاصة في زمان الغيبة الكبرى[٣] بحيث لو لم يكن لنا دليل على هذا المدعى جاز لنا التعويل على هذا الوجه[٤] وكفى[٥].

---

(١) مسألة السفارة والنيابة الخاصة عن الإمام المهدي أرواحنا فداه.

(٢) الحاجة إلى الإمام مما لا ينفرد بها مؤمن دون مؤمن آخر، ولا زمان دون زمان، فالكل محتاج لوجود الرابطة بينه وبين إمام زمانه، لذلك قال قدس الله روحه ان هذه المسألة محل ابتلاء لجميع أهل الإيمان.

(٣) إذ لو كان لها أصل من كلمات الإمام المهدي عليه السلام ومن كتب علماء الفرقة الناجية لنقلت لنا وبما أنها لم تنقل فهي غير موجودة إذن، وكيف لا تنقل لو كان لها وجود وهي كما قال قدس الله روحه مما تعم بها البلوى لجميع أهل الإيمان، مع ان أساطين العلماء والمحدثين نقلوا ما هو اقل من هذا أهمية بمراتب ومراتب.

(٤) وهو عدم الدليل فيما تعم به البلوى دليل على العدم.

(٥) أي وكفى بعدم وجود الدليل على استمرار السفارة والنيابة الخاصة دليلا على العدم، كيف والحال ان عندنا دليلاً صريحاً ينفي ذلك وهو رواية الشيخ السمري قدس الله روحه.

والحاصل[١] أن عدم الدليل فيما تعم به البلوى دليل على العدم، وهذه قاعدة شريفة متينة، استند إليها وعول عليها جمع من الفحول من علماء الأصول[٢] وعليها بناء العقلاء في جميع أمورهم، مما يتعلق بدنياهم وعقباهم ومعائشهم ومعاشراتهم في تمام الأزمنة والأعصار فإنهم يحكمون في كل شيء يشكون فيه بعدمه عند عدم الدليل عليه بعد الفحص والتفتيش عنه.

وبالجملة لا يبقى لذي مسكة بعد الفحص والتتبع التام في أمر تعم به البلوى لجميع الأنام، وعدم الظفر بشيء يدل على المرام تأمل وترديد في الحكم بالعدم خصوصا مع اهتمام الأئمة عليهم السلام ببيان ما تحتاج إليه الأمة واجتهاد العلماء واهتمامهم بنقل ما وصل إليهم من أئمتهم سلام الله عليهم أجمعين)[٣] انتهى كلامه قدس الله روحه.

---

(١) ما زال الكلام للميرزا الأصفهاني.

(٢) منهم الميرزا القمي حيث قال في كتابه (قوانين الأصول ص١٥٥) (الأحكام الشرعية كلها توقيفية ومنها الصحة والأصل عدمها وعدمها يكفي في ثبوت الفساد وإن كان هو أيضا من الأحكام الشرعية لان عدم الدليل دليل على العدم)، ومنهم المحقق البحراني في كتابه (الحدائق الناضرة ج١ ص٤٥) حيث قال: (فالمجتهد إذا فحص وفتش عن الأدلة الشرعية ولم يقف على دليل ذلك الحكم يجب عنده الجزم بنفي ذلك الحكم ويكون التمسك بالبراءة الأصلية على نفيه، كما قالوا: عدم وجود المدرك للحكم الشرعي مدرك شرعي لعدم الحكم، وبعبارة أخرى عدم وجود الدليل دليل على العدم)، وقد ألف السيد الشريف المرتضى رسالة خاصة اسماها (مسألة في عدم الدليل دليل العدم) وقد ذكرها آقا بزرگ الطهراني في كتابه (الذريعة: ج٢٠ ، ص٣٩٠).

(٣) مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج٢، ص٣٣٧ ـ ٣٣٦.

أقول: فيكون كل من ادعى السفارة الخاصة في زمن الغيبة الكبرى قد ادعى ما ليس له دليل صحيح يصدق إرساله وسفارته الخاصة، وكل ما ليس فيه دليل يبطل من أساسه، ويرد به على قائله، ويكون مشمولا بقول الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه:

«وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

الدليل الثاني: ما قاله الشيخ النعماني حول ارتفاع أعلام السفراء

روى الشيخ الثقة الجليل محمد بن إبراهيم النعماني قدس الله روحه في كتاب الغيبة بسند صحيح عن عبد الله بن سنان قال: (دخلت أنا وأبي على أبي عبد الله عليه السلام فقال كيف أنتم إذا صرتم في حال لا ترون فيها إمام هدى ولا علما يرى؟ فلا ينجو من تلك الحيرة إلا من دعا بدعاء الغريق فقال أبي: هذا والله البلاء فكيف نصنع جعلت فداك حينئذ، قال عليه السلام: إذا كان ذلك ولم تدركه فتمسكوا بما في أيديكم حتى يصح لكم الأمر)[1].

وقال الشيخ النعماني معلقا على هذا الحديث بما نصه: (وفي حديث عبد الله بن سنان دلالة على ما جرى وشهادة بما حدث من أمر السفراء الذين كانوا بين الإمام صلوات الله وسلامه عليه وبين الشيعة من ارتفاع أعيانهم، وانقطاع نظامهم، لأن السفير بين الإمام في حال الغيبة وبين شيعته هو العلم فلما تمت المحنة على الخلق،

---

(١) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص١٦٢، الباب العاشر الفصل الثاني الحديث رقم ٥، كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص٣٤٩، الباب الثالث والثلاثون، الحديث رقم٤٠.

ارتفعت الأعلام ولا ترى حتى يظهر صاحب الحق عليه السلام ووقعت الحيرة التي ذكرت، وآذننا بها، وصح أمر الغيبة التي يأتي شرحها وتأويلها فيما يأتي من الأحاديث بعد هذا الفصل نسأل الله أن يزيدنا بصيرة وهدى ويوفقنا لما يرضيه برحمته)[١] انتهى كلامه رفع الله في الخلد مقامه.

الدليل الثالث: الأمر بالبقاء والتمسك بما عليه المؤمن حتى يتبين الأمر

ما رواه الشيخ الصدوق رحمه الله تعالى بسند صحيح عن زرارة عن أبي عبد الله صلوات الله وسلامه عليه قال:

«يأتي على الناس زمان يغيب عنهم إمامهم قلت له: ما يصنع الناس في ذلك الزمان،قال: يتمسكون بالأمر الذي هم عليه حتى يتبين لهم»[٢].

ففي حال حصول فتنة واضطراب اجتماعي أو عقائدي لابد للمؤمن ووفقا لهذا الحديث الشريف أن يبقى على الاعتقاد والموقف القديم الذي كان يعتقده قبل حصول الفتنة، لان الموقف القديم والاعتقاد القديم هو متيقن الصحة وما يصدر في زمن الفتنة هو مشكوك الصحة لا يدرى أحق هو أم باطل، فالعقل السليم والفطرة المستقيمة يوجبان على الإنسان أن يبقى على ما هو متيقن منه ولا ينقض يقينه بالشك.

أما ما هو الأمر الذي يجب أن نثبت عليه ونتمسك به؟ فهو الأمر الذي أسس أساسه الأنبياء عليهم السلام وخط نهجه الأئمة عليهم السلام، وهو أمر السفارة والنيابة العامة

---

(١) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص١٦٤ – ١٦٥، في الفصل الثاني من الباب العاشر ما روي في غيبة الإمام المنتظر الثاني عشر.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص٣٥٠، الباب الثالث والثلاثون الحديث رقم٤٤.

والمرجعية الدينية التي سار عليها القدماء من علمائنا الأعلام منذ بدء الغيبة الكبرى إلى اليوم.

فلو علم أولئك الأعلام دينا ومذهبا وطريقة أهدى من هذه التي نحن عليها لاتبعوها، فمنهجهم إذاً منهج متيقن الصحة، وما استحدث من الأفكار والآراء والرايات متيقن الخطأ أو لا اقل مشكوك الصحة فينبغي عقلا وشرعا التوقف عندها والرجوع إلى من أمرنا الله تعالى بالرجوع إليهم وأمرنا الإمام سلام الله عليه بالرجوع إليهم ألا وهم علماء الدين ورواة أحاديثهم في هذا العصر.

الدليل الرابع: الأمر بالبقاء على المعتقد القديم حتى يظهر الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه

ما رواه الشيخ الصدوق قدس الله روحه في كتابه كمال الدين، والشيخ النعماني في غيبته عن أبان بن تغلب قال: قال أبو عبد الله صلوات الله وسلامه عليه:

«يأتي على الناس زمان يصيبهم فيه سبطة يأرز العلم فيها بين المسجدين كما تأرز الحية في جحرها... فبينما هم كذلك إذ أطلع الله عز وجل لهم نجمهم، قال: قلت: وما السبطة قال عليه السلام الفترة والغيبة لإمامكم قال: قلت فكيف نصنع في ما بين ذلك؟ فقال كونوا على ما أنتم عليه حتى يطلع الله لكم نجمكم»[1].

والمراد بطلوع النجم ظهور الإمام صلوات الله وسلامه عليه والدليل على ذلك ما رواه الشيخ النعماني قدس الله روحه بإسناده عن أبان بن تغلب عن الصادق صلوات الله وسلامه عليه أنه قال:

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص٣٤٩، الباب الثالث والثلاثون ما اخبر به الصادق عليه السلام من وقوع الغيبة، كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص١٦٢، الباب العاشر الفصل الثاني.

«يا أبان يصيب الناس سبطة إلى أن قال: قلت: جعلت فداك فكيف نصنع، وكيف يكون ما بين ذلك؟ قال: فقال عليه السلام لي: إلى ما أنتم عليه حتى يأتيكم الله بصاحبها»[١].

ويدل على ذلك أيضا وما رواه ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني قدس الله روحه بسند صحيح عن مولانا أبي جعفر الباقر صلوات الله وسلامه عليه قال:

«إنما نحن كنجوم السماء كلما غاب نجم طلع نجم حتى إذا أشرتم بأصابعكم وملتم بأعناقكم غيب الله عنكم نجمكم فاستوت بنو عبد المطلب فلم يعرف أي من أي فإذا طلع نجمكم فاحمدوا ربكم»[٢].

وروى النعماني قدس الله روحه أيضا بإسناده عن أبي عبد الله صلوات الله وسلامه عليه عن آبائه صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«مثل أهل بيتي مثل نجوم السماء، كلما غاب نجمٌ طَلَعَ نجم حتى إذا نجم منها طلع فرمقتموه بالأعين وأشرتم إليه بالأصابع، أتاه ملك الموت فذهب به، ثم لبثتم في ذلك سبتا من دهركم، واستوت بنو عبد المطلب، ولم تدر أي من أي، فعند ذلك يبدو نجمكم فاحمدوا الله واقبلوه»[٣].

قال الميرزا محمد تقي الأصفهاني: (وقد ظهر بعون الله وببركة أوليائه من هذه الروايات الصحيحة المعتبرة أنه لا يجوز لأحد تصديق من يدعي النيابة الخاصة في زمان الغيبة الكبرى)[٤].

---

(١) كتاب الغيبة للشيخ النعماني: ص١٦٣.

(٢) الكافي للشيخ الكليني: ج١، ص٣٣٨، باب في الغيبة الحديث رقم ٨.

(٣) كتاب الغيبة للنعماني: ص١٥٧.

(٤) مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج٢، ص٣٤٠.

الدليل الخامس: أمر المؤمن بالبقاء على حب من كان يحب وولاء من كان يتولى إلى وقت الظهور

ويدل على انقطاع السفارة في الغيبة الكبرى أيضا ما رواه الصدوق قدس الله روحه بإسناده، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي عبد الله صلوات الله وسلامه عليه قال:

«إذا أصبحت وأمسيت لا ترى إماما تأتم به، فأحبب من كنت تحب، وابغض من كنت تبغض، حتى يظهره الله عز وجل»[١].

وروى الكليني قدس الله روحه أيضا في أصول الكافي بإسناده عن منصور عمن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قلت: إذا أصبحت وأمسيت لا أرى إماما أَأْتَمّ به ما أصنع؟ قال عليه السلام فأحب من كنت تحب وأبغض من كنت تبغض حتى يظهره الله عز وجل»[٢].

وروى النعماني بإسناده عن محمد بن منصور الصيقل، عن أبيه منصور قال: قال أبو عبد الله صلوات الله وسلامه عليه:

«إذا أصبحت وأمسيت يوما لا ترى فيه إماما من آل محمد فأحب من كنت تحب، وأبغض من كنت تبغض ووال من كنت توالي، وانتظر الفرج صباحا ومساء»[٣].

فالمؤمن قبل ان يخرج مدعي السفارة في الغيبة الكبرى كان لا يعتقد بوجود سفير للإمام المهدي عليه السلام وان السفارة قد ختمت بموت الشيخ السمري رحمه الله، وهذا هو الاعتقاد القديم، فإذا خرج مدعي السفارة وجاء باعتقاد حادث، فيجب على

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص٣٤٨.

(٢) الكافي للشيخ الكليني: ج١، ص٣٤٢، باب في الغيبة الحديث رقم ٢٨.

(٣) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني ص١٦١ الباب العاشر الفصل الثاني.

المؤمن الموالي حينئذ وعملا بالروايات السابقة ان يبقى على اعتقاده القديم وعدم التصديق بما استجد من دعوى السفارة[١].

قال الميرزا محمد تقي الأصفهاني: (أقول: هذه الروايات تأمرنا بأن لا نتبع في زمن الغيبة أحدا يدعي الإمامة أو البابية، والنيابة الخاصة إلى أن يظهر الله تعالى وليه المنتظر عجل الله له الفرج فإن قوله عليه السلام فأحب من كنت تحب إلى آخره كناية عن وجوب ترك المحبة، والمتابعة لمن يدعي لنفسه مرتبة خاصة من الإمامة، والنيابة الخاصة، في زمن الغيبة التامة يعني إن ادعى مدع لنفسه مقاما خاصا فلا تواله ولا تجبه إلى شيء ومعنى هذا تكذيب دعواه كما لا يخفى على ذوي الأفهام العارفين بأساليب الكلام)[٢].

ويمكن لنا ونحن نعيش عصر الغيبة الكبرى ونرى الفتن تهجم علينا ساعة بعد ساعة ويضمحل فيها الإيمان في قلوب الناس يوما بعد يوم، أن نطبق هذه الأحاديث الشريفة على حياتنا، وينبه بعضنا بعضا على عدم الإسراع بتصديق أصحاب الأهواء المستحدثة وأرباب البدع المضلة وقادة الرايات الضالة والبقاء على ما هم عليه والثبات على ذلك، لأننا قد رأينا بالتجربة أن كل تلكم الرايات سرعان ما خفت صوتها وانكشف أربابها واضمحلت أفكارها وهلك من اتبعها وسقط في الفتنة والامتحان من صدق بها، فلا ينبغي على المؤمن ان يستعجل الفرج ويستجيب لكل من هب ودب فإن في ذلك الهلاك الأكيد.

---

(١) قد أشبعنا هذه الأحاديث بحثا في كتابنا منقذ الأخوان من فتن وأخطار آخر الزمان فمن أراد التوسع فليرجع إلى هناك.

(٢) مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج٢، ص٣٤١.

فقد روي عن الإمام الباقر صلوات الله وسلامه عليه قال:

«**الغبرة على من أثارها**[١]**، هلك المحاضير فقيل له جعلت فداك وما المحاضير قال المستعجلون**[٢]»[٣].

وفي هذه الرواية ما لا يخفى من النهي عن الوقوع تحت تأثير الأحاسيس الآنية، والتسرع في الجري وراء كل فتنة، وعدم التأني والتأمل في العواقب، والاستعجال في بذل النصرة لكل من هب ودب، قبل حصول العلامات التي من أهمها الصيحة والسفياني.

الدليل السادس: لا يطلع على مكان الإمام المهدي عليه السلام ولي ولا غيره

ويدل أيضا على صدق انقطاع السفارة والنيابة بعد موت السفير الرابع قدس الله روحه ما روي عن أبي عبد الله الصادق صلوات الله وسلامه عليه حيث قال:

«**إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين إحداهما تطول حتّى يقول بعضهم مات وبعضهم يقول قُتل وبعضهم يقول ذهب، فلا يبقى على أمره من أصحابه إلاّ نفر يسير، لا يطلع على موضعه أحد من وليّ ولا غيره، إلاّ المولى الذي يلي أمره**»[٤].

---

(١) الغبرة مبتدأ وعلى من أثارها خبر أي واقعة عليه وهذا الكلام بمنزلة المثل أي ان من يثير الغبار يقع عليه آثاره كما ان من يثير الفتنة او يكون طرفا فيها يقع عليه آثارها من الهلاك والسقوط في التمحيص الذي يتعرض له كل الناس قبل خروج الإمام عليه السلام ليضل من ضل عن بينة وينجو من نجا عن بينة وتوفيق من ربه سبحانه وتعالى.

(٢) أي المستعجلون للفرج والخروج قبل أوانه وقبل حصول شرائطه وعلاماته، وليس المقصود من الخبر النهي عن الدعاء بتعجيل الفرج لولي الله الأعظم أرواحنا فداه.

(٣) الكافي للشيخ الكليني: ج٨، ص٣٧٣، ومكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج٢، ص١٧٨.

(٤) كتاب الغيبة للشيخ النعماني: ص١٧٦، الباب العاشر الفصل الرابع الحديث رقم ٥.

قال الشيخ النعماني معلقا على هذه الرواية:

(هذه الأحاديث التي يذكر فيها أنّ للقائم صلوات الله وسلامه عليه غيبتين أحاديث قد صحّت عندنا بحمد الله وأوضح الله قول الأئمّة صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وأظهر برهان صدقهم فيها، فأمّا الغيبة الأولى فهي الغيبة التي كانت السفراء فيها بين الإمام صلوات الله وسلامه عليه وبين الخلق قياماً منصوبين ظاهرين موجودي الأشخاص والأعيان، يخرج على أيديهم غوامض العلم، وعويص الحكم والأجوبة عن كلّ ما كان يسأل عنه من المعضلات والمشكلات، وهي الغيبة القصيرة التي انقضت أيّامها، وتصرّمت مدّتها، والغيبة الثانية هي التي ارتفع فيها أشخاص السفراء والوسائط للأمر الذي يريده الله تعالى، والتدبير الذي يمضيه في الخلق، ولوقوع التمحيص والامتحان والبليّة والغربلة والتصفية على مَن يدّعي هذا الأمر، كما قال الله عزّ وجلّ:

﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[١].

وهذا زمان ذلك قد حضر، جعلنا الله فيه من الثابتين على الحقّ، وممّن لا يخرج في غربال الفتنة، فهذا معنى قولنا: (له غيبتان)، ونحن في الأخيرة نسأل الله أن يقرّب فرج أوليائه منها ويجعلنا في حيز خيرته وجملة التابعين لصفوته ومن خيار من ارتضاه وانتجبه لنصرة وليه وخليفته فانه ولي الإحسان جواد منان)[٢].

---

(١) سورة آل عمران الآية رقم: ١٧٩.

(٢) كتاب الغيبة للشيخ محمد بن إبراهيم النعماني: ص١٧٩.

الدليل السابع: لا معارض لانقطاع السفارة في الغيبة الكبرى من علماء الطائفة

ويدل على انقطاع السفارة في زمن الغيبة الكبرى ما قاله الشيخ المفيد في كتاب الإرشاد في باب ذكر القائم عجّل الله تعالى فرجه الشريف: (وله قبل قيامه غيبتان: إحداهما أطول من الأخرى، كما جاءت بذلك الأخبار، فأمّا القصرى منهما منذ وقت مولده إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته وعدم السفراء بالوفاة. وأمّا الطولى فهي بعد الأولى وفي آخرها يقوم بالسيف)[١].

وهو عين ما قال به الشيخ الطبرسي[٢]، وما ذهب إليه العلامة الحلي[٣]، وقد نقله صاحب البحار مقرا به ولم يعلق عليه[٤]، وكذلك فعل ابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة[٥]، وابن أبي فتح الأربلي في كشف الغمة[٦]، وآخرون أمثال السيد هاشم البحراني [٧]، والشيخ علي اليزدي الحائري في كتابه إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب[٨]، والسيد محسن الأمين العاملي[٩]، وغيرهم العشرات من الذين

---

(١) الإرشاد للشيخ المفيد: ج٢، ص٣٤٠، في تاريخ الإمام المهدي عليه السلام.

(٢) تاج المواليد للشيخ الطبرسي ص٦٥ في ذكر الغيبة الصغرى والكبرى.

(٣) المستجاد من الإرشاد للعلامة الحلي: ص٢٣٢ ـ ٢٣٣، في ذكر الإمام القائم الحجة بن الحسن عجّل الله تعالى فرجه الشريف.

(٤) بحار الأنوار للعلامة المجلسي: ج٥١، ص٢٣ ـ ٢٤، في الأقوال في ولادته عجّل الله تعالى فرجه الشريف.

(٥) الفصول المهمة في معرفة الأئمة لابن الصباغ المالكي: ج٢، ص١١٠٠، في الفصل الثاني عشر في ذكر أبي القاسم محمد الحجة الخلف الصالح.

(٦) كشف الغمة لابن أبي الفتح الأربلي: ج٣، ص٢٤٤، في مولد الإمام المنتظر وغيبته عليه السلام.

(٧) مدينة المعاجز للسيد هاشم البحراني: ج٨، ص٦، الباب الثاني عشر في معاجز الإمام الثاني عشر.

(٨) إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب للشيخ علي اليزدي الحائري: ج١، ص٢٨٦.

(٩) أعيان الشيعة للسيد محسن الأمين: ج٢، ص٤٦، في غيبته عجّل الله تعالى فرجه الشريف.

ذكروا ما نص عليه الشيخ المفيد وأودعوه كتبهم ولم يعترضوا عليه أو يردوه، مما يدل بوضوح على ان أمر انقطاع السفارة والنيابة الخاصة من بعد الشيخ السمري هو مما اجمع ولا معارض له قديما وحديثا، اللهم إلا شرذمة قليلة من الضالين المضلين ممن انكشف للناس عامة سوء أهدافهم وخبث نواياهم.

الدليل الثامن: إجماع الطائفة منعقد على انقطاع السفارة في الغيبة الكبرى

ومما يدل على بطلان كل سفارة خاصة عن الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه بعد وفاة الشيخ السمري وقبل الصيحة والسفياني هو الإجماع من قبل الفرقة الناجية قديما وحديثا على ان كل من يدعي السفارة بعد الشيخ السمري قدس الله روحه وقبل السفياني والصيحة فهو كذاب ضال لا تصدق دعوته ولا يؤخذ بقوله وعلى ذلك جرى الشيعة وعلماؤهم طيلة العصور المتتابعة، ونبذوا كل من ادعى الوساطة والاتصال بالإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، فقد روى الشيخ الطوسي عن المفيد محمد بن محمد بن النعمان عن أبي الحسن عن بلال المهلبي قال: سمعت أبا القاسم جعفر بن محمد بن قولويه يقول: (عندنا ان كل من ادعى هذا الأمر بعد السمري رحمه الله تعالى فهو كافر متنمس ضال مضل)[1].

ولم يعترض على هذا القول لابن قولويه رحمه الله احد من علمائنا الأعلام قديما وحديثا وعلى هذا التسليم بانقطاع السفارة جرت كلمة الشيعة، وأصبح هذا الأمر من بديهيات المذهب، ولذلك قال الميرزا محمد تقي الأصفهاني:

(اعلم أنه اتفقت الإمامية على انقطاع الوكالة، واختتام النيابة الخاصة، بوفاة الشيخ الجليل علي بن محمد السمري رضي الله عنه وهو الرابع من النواب

(١) كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص٤١٢. بحار الأنوار للعلامة المجلسي: ج٥١، ص٣٧٨.

الأربعة، الذين كانوا مرجعا للشيعة في زمان الغيبة الصغرى، وأنه ليس بعد وفاة السمري إلى زمان ظهور الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف نائب مخصوص عنه في شيعته، وأن المرجع في زمان غيبته الكبرى هم العلماء العاملون، الحافظون لحدود الله وأن من ادعى النيابة الخاصة فهو كاذب مردود بل يعد ذلك من ضروريات مذهب الإمامية التي يعرفون بها، ولم يخالف في ذلك أحد من علمائنا، وكفى بهذا حجة وبرهانا)[(١)].

فمدعي السفارة بعد الشيخ السمري بناء على ما تقدم هو شاذ عن إجماع الشيعة لأنه مدع لغير ما تسالمت عليه كلمتهم، وعليه فمن الجهل بمكان ان يترك ما هو مجمع على العمل به منذ مئات السنين، ويؤخذ بدعوى مستحدثة لا يدرى من وراءها ومن يمولها وممن تستقي أفكارها، فكل ما يحيط بأفكار مدعي السفارة وأشخاصه ورموزه في كل العصور السابقة والحاضرة مجهول غير واضح كما لا يخفى لمن تتبع حالهم لا غفر الله لهم.

وفيما ذكرناه من أدلة كفاية لمتدبر يفهم الكلام ويزنه بميزان العقل والمنطق.

المبحث الرابع: فائدة عدم تحديد وقت لانتهاء الغيبة الكبرى في توقيع السمري

ان التوقيع المقدس لم يضع سقفا زمنيا محددا لهذه الغيبة التامة وان موعد الظهور النهائي للإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه موكول إلى علم الله سبحانه وتعالى وحده وهو المفهوم من قوله صلوات الله وسلامه عليه:

«فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل».

---

(١) مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج٢، ص٣٣٣.

وهـذا الـذي جـاء في توقيـع الـشيخ الـسمري قدس الله روحه موافـق لجملـة مـن الروايـات الـشريفة الـتي تـنص بجميعهـا علـى ان التوقيـت لخـروج الإمـام المهـدي صلوات الله وسلامه عليه لم يكـن يـصرح بـه مـن قبلـهم صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ومـن هـذه الروايات ما يأتي : عن عبد الرحمن بن كثير قال :

«كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه مهزم، فقال له: جعلت فداك أخبرني عن هذا الأمر الذي ننتظر، متى هو فقال: يا مهزم كذب الوقاتون وهلك المستعجلون ونجا المسلّمون»[1].

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :

«سألته عن القائم عليه السلام فقال: كذب الوقاتون، إنا أهل بيت لا نوقت»[2].

وعن الفضل بن يسار، عن أبي جعفر صلوات الله وسلامه عليه قال :

«قلت: لهذا الأمر وقت؟ فقال كذب الوقاتون، كذب الوقاتون، إن موسى عليه السلام لما خرج وافدا إلى ربه، واعدهم ثلاثين يوما، فلما زاده الله على الثلاثين عشرا، قال قومه: قد أخلفنا موسى فصنعوا ما صنعوا، فإذا حدثناكم الحديث فجاء على ما حدثناكم [به] فقولوا: صدق الله، وإذا حدثناكم الحديث فجاء على خلاف ما حدثناكم به فقولوا: صدق الله تؤجروا مرتين»[3].

ولهذا الإخفاء لتاريخ الظهور فائدتان مهمتان.

---

(١) الكافي للشيخ الكليني : ج١ ، ص٣٦٨ ، باب كراهية التوقيت.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) الكافي للشيخ الكليني : ج١ ، ص٣٦٨ ـ ٣٦٩ ، باب كراهية التوقيت.

الفائدة الأولى: لإبقاء حالة الاستعداد والترقب الدائم عند القاعدة الموالية

ترتبط بالقاعدة الموالية للإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه لان إهمال الوقت له تأثير بالغ على نفسية المنتظرين فان مع الإهمال يبقى الشخص المنتظر في رجاء دائم لقرب وقوع الفرج وحصول الظهور فهو في ترقب للخلاص في كل زمان، ولولا هذا الرجاء لقست القلوب ولاستطالت النفوس هذه المدة الطويلة، ويؤيد هذا المعنى رواية علي بن يقطين قال:

«**قال لي أبو الحسن عليه السلام يا علي ان الشيعة تربى بالأماني منذ مائتي سنة**»[١].

ومثلها قول يقطين لابنه علي: (ما بالنا قيل لنا فكان وقيل لكم فلم يكن؟ فقال له علي: ان الذي قيل لكم ولنا من مخرج واحد غير ان أمركم حضركم فأعطيتم محضه وكان كما قيل لكم، وان أمرنا لم يحضر فعللنا بالأماني، ولو قيل لنا ان هذا الأمر لا يكون إلى مائتي سنة أو ثلاثمائة سنة لقست القلوب ولرجعت عامة الناس عن الإسلام، ولكن قالوا ما أسرعه وما أقربه تألفاً لقلوب الناس وتقريباً للفرج)[٢].

الفائدة الثانية: لكي لا تضرب الثورة المهدوية في بداية ظهورها وانطلاقها

مرتبطة بالطرف المعادي لقضية الإمام المهدي أرواحنا فداه فان الغيبة الكبرى التامة لو حدد لنهايتها تاريخ معين لكان من السهل على أعداء الإمام المهدي ان يعدوا العدة ويستجمعوا كامل طاقتهم في سبيل ضرب ثورة الإمام المهدي

---

(١) الغيبة للشيخ الطوسي: ص٣٤٢-٣٤٣، فصل في العلة المانعة من ظهور الحجة الحديث رقم٢٩٢.

(٢) الكافي للشيخ الكليني: ج١، ص٣٦٩، باب التمحيص والامتحان الحديث رقم ٦. كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص٣٤٢، فصل في العلة المانعة من ظهور الحجة الحديث رقم ٢٩٢. وكتاب الغيبة للنعماني: ص٣٠٦، الباب السادس عشر الحديث ١٤.

عجّل الله تعالى فرجه الشريف في بداية ظهوره وانطلاقه، فمن غير الحكمة والحال هذه ان يوضع حد وتاريخ مشخص لعملية الظهور النهائي من الغيبة الكبرى.

المبحث الخامس: صعوبة الظروف التي ستكتنف الغيبة الكبرى

ان هذا التوقيع المقدس أوضح وبشكل مجمل الظروف الصعبة التي ستتسم بها مرحلة ما بعد وفاة السفير الرابع عليه الرحمة والرضوان، فطول الأمد وامتداد هذه الغيبة إلى سنين لا يعلم مبلغ عددها إلا الله سبحانه سيؤدي من ثم إلى الابتعاد المتزايد عن الخط النقي الصافي والمعين العذب للإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، وهذا الابتعاد سيؤدي بدوره إلى قسوة قلوب الأغلب من معاصري هذه الغيبة الكبرى واسودادها، فيكونون بذلك قد شابهوا من سبقهم من الأمم السالفة التي وصف القرآن الكريم حالهم بقوله:

﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾[1].

وهذه القسوة في القلوب هي التي سينتج عنها الظلم والجور الذي سيعاني منه الناس في زمن غيبة إمامهم الكبرى، وكلما امتدت الغيبة أكثر كلما قست القلوب أكثر، وكلما قست القلوب أكثر كلما اتسعت رقعة الجور وامتد نطاق الظلم إلى أن تمتلئ الأرض به وتضيق، وهذا ما أشار إليه الإمام صلوات الله وسلامه عليه بقوله:

«**وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جورا**».

---

(١) سورة الحديد، الآية: ١٦.

المبحث السادس: ظهور السفراء المدعين الكاذبين

تلك القسوة في القلوب والتي سيصاب بها الناس في عصر غيبة الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، والتي ستنشأ نتيجة الابتعاد المتزايد عن خط الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، ولضعف الوازع الديني، ولانعدام التقوى والإيمان في نفوس بعض الافاكين، الذين طال عليهم الأمد فقست قلوبهم فهي كالحجارة، سيظهر نتيجة لكل ذلك وغيره مجموعة من الأشخاص الذين سيحاولون بشتى الوسائل تشويش تلك الأفكار النقية الصافية الموروثة عن أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، على القاعدة الموالية والمؤمنة بفكرة الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، وإبدالها بأفكار مبتدعة وأطروحات شاذة ومخالفة لما أجمع عليه علماء المذهب وأساطينه، مستفيدين في كل ذلك من روايات ضعيفة، أو معارضة بغيرها، أو حمالة وجوه مختلفة، ومعتمدين لإثبات باطلهم بنصوص يقتطعون منها ما يلائم أغراضهم ويخدم مصالحهم ويتركون بقية النص الذي ان ذكر بأكمله بانت معائبهم وظهر للناس كذبهم، وهؤلاء هم الذين اخبر الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه عن خروجهم وظهورهم بقوله:

«وسيأتي شيعتي، أو من شيعتي[1] من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذب مفتر».

ولا يخفى ان في قوله صلوات الله وسلامه عليه (وسيأتي من شيعتي) تصريحاً واضحاً

---

(١) ذكرت عبارة (وسيأتي من شيعتي من يدعي المشاهدة) في عدة من المصادر منها كتاب الصراط المستقيم لعلي بن يونس العاملي المتوفى سنة ٨٧٧ للهجرة ج٢ ص٢٣٦. وفي بحار الانوار للعلامة المجلسي ج٥٢ ص١٥١ تحت عنوان التوقيع الذي خرج إلى أبي الحسن السمري.

على أن أغلب أو كل من سيدعي المشاهدة في زمن الغيبة الكبرى هم من الشيعة الذين يتصفون ظاهرا بالولاء والانتساب لمذهب أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، أما باطنا فكل همهم هو هدم التشيع من أساسه وكسب بعض الفوائد الدنيوية الرخيصة.

وكذلك يوضح توقيع الشيخ السمري قدس الله روحه بان هذه السفارات الكاذبة المزيفة هي التي ستشكل خطراً حقيقياً على القاعدة الموالية والمنتظرة لصاحب العصر والزمان صلوات الله وسلامه عليه، لأن غير الشيعة محلول أمرهم وهين لاعتبارين:

الاعتبار الأول: لعدم اعتقاد غير الشيعة ان للإمام المهدي عليه السلام وجودا خارجيا

هو أن غير الشيعي ـ من أبناء العامة خصوصاً ـ لا يمكن أن يدعي المشاهدة والسفارة عن الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، لعدم إيمانهم بأن للإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه تحققا في الخارج، وذلك لاعتقادهم بعدم ولادته صلوات الله وسلامه عليه في الوقت الحاضر وأنه سيولد في آخر الزمان، وعليه فظهور شخص منهم يدعي مشاهدته والنيابة الخاصة عنه هو احتمال في غاية الضعف، ولا يعتد به، وعلى تقدير ظهوره فانه لا يشكل أدنى خطر على الموالين المنتظرين.

الاعتبار الثاني: لان آراء المخالفين لا تجد قبولا في أوساط الموالين

هو أن مدعي الرؤية والمشاهدة من غير الشيعة لن يجد له أرضية ووقعا في قلوب الموالين للإمام للمهدي صلوات الله وسلامه عليه، لوجود حالة التخوف والتوقف من قبول آراء كل من لا يعلن الولاء لأهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وادعاءاتهم.

المبحث السابع: المشاهدة المنفية هي المقترنة بدعوى السفارة لا غير

الظاهر من سياق التوقيع الشريف ومن القرائن الحالية والمقالية أن المشاهدة المنفية في قوله صلوات الله وسلامه عليه: (**وسيأتي إلى شيعتي، أو من شيعتي من يدعي المشاهدة**)، هي تلك التي تتناسب مع مضمون نفس التوقيع ومحتواه، لأن الرواية كما بيّنا سابقاً تؤكد على وقوع حقيقتين مهمتين:

إحداهما: هو انتهاء فترة الغيبة الصغرى وابتداء مرحلة الغيبة التامة.

والأخرى: غلق باب السفارة الخاصة وعدم الوصاية لأحد من بعد السمري.

فيصبح معنى المشاهدة المنفية والمكذب صاحبها في التوقيع المقدس هي تلك المشاهدة المقيدة بعدم التعارض مع الغيبة التامة، وعدم ادعاء السفارة الخاصة بعد الشيخ السمري قدس الله روحه، ويدل على هذا الأمر عدة أمور منها:

الدليل الأول: وجود لام العهد يصرف المعنى من العام إلى الخاص ومن المطلق إلى المقيد

قد تقرر في اللغة ان ذكر أفراد معهودة مسبقا في صدر الكلام دليل يوجب صرف المعنى العام اللاحق إليها، ولا ريب في ان الإمام المهدي عليه السلام قد ذكر أمورا وقضايا متعددة قبل حديثه عن دعوى المشاهدة من قبيل أمره للسفير الرابع رحمه الله بعدم الوصية لأحد من بعد موته، وان الغيبة الثانية أو التامة قد وقعت، وانه لا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى، ومن ثم أعقب صلوات الله وسلامه عليه ذلك كله بقوله:

«وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة».

ولا يخفى ان كلمة المشاهدة معرفة بالألف واللام، وهذه اللام هي لام العهد، وذلك لان اللام في الأصل لتعريف العهد كما نص عليه النحاة واللغويون[١] وهذا يوجب أن ينصرف المعنى إلى ما قد سبق من الأمر دون القول بعمومه لكل مشاهدة[٢].

وفي هذا الصدد يقول الميرزا محمد تقي الأصفهاني: (والحاصل أن المراد بالمشاهدة هي المشاهدة المقيدة بكونها بعنوان البابية والنيابة الخاصة مثل ما كان للسفراء الأربعة، الموجودين في زمان الغيبة الصغرى، لا مطلق المشاهدة فهو من باب ذكر المطلق، وإرادة المقيد أو ذكر العام وإرادة الخاص وهذا النحو من الاستعمال كثير شائع في العرف واللغة كما تقول اشتريت اللحم أو اشتر اللحم وتريد لحم الغنم بخصوصه لا مطلق اللحم والقرينة في الكلام موجودة كما ذكرنا.

ومن هذا القبيل قوله عز وجل:

﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾[٣].

---

(١) راجع شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الأسترآبادي: ج٣، ص٢٥٥.

(٢) قال الميرزا محمد تقي الأصفهاني في مكيال المكارم: ج٢، ص٣٣٥ ـ ٣٣٦ (ولا شبهة بقرينة صدر الكلام في أن المراد بدعوى المشاهدة هي المشاهدة على نحو ما وقع للسفراء الأربعة، المحمودين المعروفين في زمان الغيبة الأولى، وقد صرح بأن من ادعاها في الغيبة الكبرى فهو كذاب مفتر ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم).

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٨٤.

فإن الأسباط لفظ عام أريد به الخاص، لأن جميع الأسباط لم ينزل عليهم كتاب، ولا وحي ولا حكم، وإنما نزل على بعض منهم، وكذلك في التوقيع الشريف أريد بالمشاهدة نحو خاص، كما بينا لك بعون الله تعالى)[١].

الدليل الثاني: التوقيع يتحدث عن المشاهدة التي تستغل لتضليل الجماهير الموالية

إنّ في قوله صلوات الله وسلامه عليه: **(وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة)** دليلاً على ان من يدعي المشاهدة والذي أمرنا بتكذيبه وعدم التصديق به هو ذلك الذي يدعيها أمام الشيعة أو يدعيها لعموم الشيعة، مما يعني انه يصرح علنا وبشكل جماهيري واسع النطاق بأنه يشاهد الإمام وذلك ليكسب دعوته الباطلة مدا جماهيريا وشعبيا، وليضفي عليها شرعية، وليوهم الناس بانتسابها للإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه.

أما من يدعي المشاهدة من دون سفارة ولا نيابة فلا يكون لادعائه سعة واتساع بحيث يقال عنه بأنه أتى إلى الشيعة وادعى المشاهدة، ولأنه قد جرت العادة حتى أصبح متعارفا لكل الناس بان كل من ادعى المشاهدة في عصر الغيبة الكبرى من دون دعوى السفارة فانه يتكتم على مشاهدته، وقد يستحيل في كثير من الأحيان الاطلاع عليها من أقرب المقربين لهم، وإذا حدثوا بها فانهم يحرصون على تضييق حلقة الذين يكشف أمامهم هذا السر، وهذا المعنى لا يمكن ان يقال عنه (وسيأتي شيعتي أو إلى شيعتي من يدعي المشاهدة)، لان في قوله صلوات الله وسلامه عليه إلى شيعتي دليلاً على ان السامعين للدعوة الكاذبة عموم الشيعة أو الأغلب كما لا يخفى لمن له ذوق ومعرفة بأساليب كلام العرب.

---

(١) مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج٢، ص٣٣٦.

الدليل الثالث: المشاهدة مع دعوى السفارة تتنافى ومفهوم الغيبة الكبرى

ان المشاهدة المجردة من دعوى السفارة لا تنافي فيما بينها وبين ما نفهمه من مفهوم الغيبة التامة، لأن معنى التامة هو عدم وجود أي ارتباط واضح وبيّن مع الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه بحيث يمكن الوصول من خلاله إلى الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، وطالما كانت كذلك فانه لا يوجد دليل يمنع منها أو يحرمها، لتوافقها مع مضمون توقيع الشيخ السمري قدس الله روحه.

ولكن التنافي حاصل ما بين مفهوم الغيبة التامة وما بين ادعاء المشاهدة مع النيابة الخاصة والسفارة، لان وجود السفير معناه وجود الارتباط الذي يمكن من خلاله الوصول إلى الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، ومثل هذه المشاهدة التي تعد خطرا حقيقيا على الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه وعلى غيبته فإن الأدلة العقلية والشرعية تقف قبالها مانعة من تحققها.

الدليل الرابع: المشاهدة مع ادعاء السفارة وسيلة من وسائل التضليل للموالين

إن الأئمة صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ومنهم الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، قد حرصوا وبشدة، على حفظ الكتلة الموالية لهم، والمؤمنة بهم، من أي انحراف قد يوقعون فيه أنفسهم، أو يوقعهم الآخرون فيه، وانطلاقا من هذه القاعدة المهمة، نجد أنّ الخوف كل الخوف، هو ممن يدعي المشاهدة مع دعوى السفارة والنيابة الخاصة، لأن هؤلاء الضالين، سيشوشون على الناس معتقداتهم وأفكارهم، وسيستغلون حب الناس وتعاطفهم مع الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه وقضيته العادلة، في سبيل خدمة مصالحهم الشيطانية.

وسيكون خطرهم على أتباع الأئمة صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين والموالين لهم، أكبر

بكثير من الدجال الملعون وفتنتهم أعظم من فتنته، فعن يحيى الحضرمي قال:

«سمعت علياً صلوات الله وسلامه عليه يقول كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو نائم في حجري، فتذاكرنا الدجال فاستيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم محمراً وجهه فقال: لغير الدجال أخوف عليكم من الدجال الأئمة المضلون...»[1].

وما هذا الخوف من النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم إلا لان نوايا الدجال واضحة وعداءه للخط الموالي للإمام المهدي بَيّن لا لبس فيه، أما هؤلاء الأئمة المضلون فإن نفاقهم وخطرهم كامن خفي وأفكارهم الهدامة قد ألبسوها ثوب الولاء للإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه فخفي على الناس تلبيساتهم وقبلوا منهم توجيهاتهم لاعتقادهم بأن لهؤلاء المضلين ارتباطا فعليا بالإمام الثاني عشر المهدي صلوات الله وسلامه عليه.

أما دعوى المشاهدة مع عدم ادعاء السفارة فستكون على العكس من ذلك تماماً، فهي مدعاة لتطمين الناس وتثبيت قلوبهم وتذكيرهم بأن الإمام المهدي أرواحنا فداه غير ناسٍ لهم وغير مهمل لمراعاة شؤونهم الخاصة والعامة.

فيتبين لنا من كل ما سبق أن المضمون العام للتوقيع الشريف، وكذلك الخط والتوجه العقائدي للأئمة صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين والقاضي بسد وإغلاق الباب بوجه أصحاب النفوس الضعيفة الذين يمكن أن يستغلوا مسألة السفارة والنيابة الخاصة عن الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه لإغواء الناس وإضلالهم، فيه دليل كاف على تخصيص كون المشاهدة المنهي عنها والمنفية في توقيع الشيخ السمري قدس الله روحه لا

---

(١) الأمالي للشيخ الطوسي: ص٥١٢.

تتعدى إلى غير المشاهدة المقترنة مع ادعاء السفارة والنيابة الخاصة، أما تلك المشاهدات واللقاءات الخالية من ادعاء السفارة فمستثناة لعدم معارضتها لتوقيع الشيخ السمري قدس الله روحه ولتضمنها حالة التثبيت لقلوب الموالين.

المبحث الثامن: إمكان المشاهدة مع ادعاء السفارة بعد الصيحة والسفياني

إن التوقيع الشريف ينص على ان المشاهدة مع ادعاء السفارة والنيابة الخاصة ستكون متاحة وممكنة بعد تحقق علامتين مهمتين من علامات الظهور المقدس اللتين قد أوضحهما الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه بقوله:

«**ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذب مفتر**».

وفي هذه الفقرة مجموعة أمور لابد من توضيحها، منها ان التوقيع الشريف ينص وبشكل واضح بان المشاهدة وإمكانها متعلق بخروج السفياني وصدور الصيحة، فلابد ان نحيط علما ببعض ما يتعلق بهاتين العلامتين:

العلامة الأولى: خروج السفياني

لقد تحدثت الروايات الشريفة عنه بتفصيل أكثر من باقي الشخصيات التي ستسبق خروج الإمام المهدي عليه السلام، أو التي ستتزامن مع خروجه عليه السلام، ولعل السبب في تفصيل الأخبار عنه وكثرتها هو الدور الخطير الذي سيلعبه حينما يظهر والذي سنعرف بعضه فيما يأتي:

في ان خروجه لعنه الله من المحتوم

صرح عدد كبير من الروايات الشريفة بان السفياني وخروجه وحركته هي

من قبيل الأمور المحتومة[١] فعن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«إن من الأمور أمورا موقوفة وأمورا محتومة، وإن السفياني من المحتوم الذي لابد منه»[٢].

وعن حمران بن أعين انه قال للإمام أبي جعفر الباقر صلوات الله وسلامه عليه:

«إني لأرجو أن يكون أجل السفياني من الموقوف فقال أبو جعفر عليه السلام: لا والله إنه لمن المحتوم»[٣].

وحتى عبر في بعضها بان الإخبار بخروج السفياني هو من قبيل الوعد الإلهي والله سبحانه وتعالى لا يخلف الميعاد، وفي بعض الروايات جاء التصريح بأنه لا يكون قائم إلا بسفياني فعن الإمام علي بن الحسين صلوات الله وسلامه عليه قال:

«إن أمر القائم حتم من الله، وأمر السفياني حتم من الله، ولا يكون قائم إلا بسفياني»[٤].

---

(١) قال الشيخ الطريحي في مجمع البحرين: ج١، ص٤٥٣: (الحتم: الواجب المعزوم عليه... وحتم عليه الأمر حتما: أوجبه جزما. وحتم الله الأمر: أوجبه. والحتم: إحكام الأمر. والحتم: إيجاب القضاء... وتحتم وجب وجوبا لا يمكن إسقاطه. ومنه الأمر المحتوم) وقد ورد في الحديث عن الفضيل بن يسار قال: سمعت أبا جعفر صلوات الله وسلامه عليه يقول: (العلم علمان فعلم عند الله مخزون لم يطلع عليه أحد من خلقه وعلم علمه ملائكته ورسله. فما علمه ملائكته ورسله، فإنه سيكون، ولا يكذب نفسه، ولا ملائكته ولا رسله، وعلم عنده مخزون، يقدم منه ما يشاء ويثبت ما يشاء) راجع الكافي للشيخ الكليني: ج١، ص١٤٧ باب البداء الحديث رقم ٦.

(٢) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص٣١٣.

(٣) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص٣١٢ ـ ٣١٣.

(٤) قرب الإسناد للحميري القمي: ص٣٧٤. بحار الأنوار للمجلسي: ج٥٢، ص١٨٢. مسند الإمام الرضا للشيخ عزيز الله عطاردي: ج١، ص٢١٧.

في نسب السفياني عليه اللعنة ومحل خروجه وأوصافه

ذكرت الروايات الشريفة أنّ السفياني منحدر من نسل أموي وبالتحديد من أولاد أبي سفيان لعنه الله والد معاوية وجد يزيد لعنهما الله، وقد صرحت الروايات أيضا بأن هندا آكلة الأكباد هي جدته، ويكون خروجه من الشام من ارض سميت في الروايات الشريفة بالوادي اليابس، أما ملامحه وأوصافه البدنية فهو رجل ربعة أي لا بالطويل ولا بالقصير معتدل الطول ومتوسطه، وفي بعض الروايات وحش الوجه والوحش هو الرديء من كل شيء فيصبح المعنى ان السفياني رديء الشكل قبيح المنظر، ولعل وصفه بوحش الوجه جاء بسبب ان علامات الوحشية والقسوة بادية على وجهه بحيث لا تخفى على من يراه، أو لعل المعنى هو ان من يراه يستوحش منه ولا يستأنس بمشاهدته ولقياه.

ومن أوصافه أيضا انه ضخم الهامة بوجهه اثر جدري والظاهر ان هذا الأثر جاءه نتيجة إصابته بهذا المرض قبل أيام ظهوره المشؤوم، أو لعل تلك الآثار جاءت نتيجة تشوه في الخلقة قبل الولادة أو بعدها، ومن أوصافه أيضا ان في إحدى عينيه خللا بحيث من يشاهده يحسبه اعور العين، وقد روي عن أبي عبد الله الصادق صلوات الله وسلامه عليه انه قال:

«قال أبي صلوات الله وسلامه عليه قال أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه: يخرج ابن آكلة الأكباد من الوادي اليابس وهو رجل ربعة، وحش الوجه، ضخم الهامة، بوجهه أثر جدري إذا رأيته حسبته أعور، اسمه عثمان وأبوه عنبسة، وهو من ولد أبي سفيان»[1].

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص٦٥١.

وعن عثمان عن عمر بن يزيد قال: قال لي أبو عبد الله الصادق صلوات الله وسلامه عليه:

«**إنك لو رأيت السفياني لرأيت أخبث الناس**»[1].

أسمه ومدة حكمه المشؤوم

أما اسمه فقد ذكرت بعض الروايات ان اسمه هو عثمان بن عنبسة كما مر في الرواية السابقة، ولكننا نجد في روايات أخرى حينما يُسأل الإمام صلوات الله وسلامه عليه عن اسم السفياني فانه لا يعير لاسمه أي أهمية ويطلب من السائل التركيز على مواصفات أخرى وميزات ثانية تعرف من خلالها شخصية السفياني، ولعل عدم الاكتراث لتبيان اسمه ناتج عن ان السفياني ربما سيتخذ اسما آخر يختفي وراءه ويستتر به فيكون التركيز على الاسم وتبيانه لغوا.

فالمهم ان نعرف باقي ميزاته التي بها يمكن تشخيصه، والتي منها ان السفياني سيحكم خمس مناطق متجاورة وهي التي عبرت عنها الروايات بالكور الخمس، وان مدة حكمه وبقائه في السلطة سيدوم ثمانية أشهر لا يزيد عليها يوما واحدا فعن عبد الله بن أبي منصور البجلي قال: سألت أبا عبد الله صلوات الله وسلامه عليه عن اسم السفياني فقال:

«**وما تصنع باسمه، إذا ملك كور الشام الخمس دمشق، وحمص، وفلسطين، و الأردن، وقنسرين فتوقعوا عند ذلك الفرج، قلت: يملك تسعة أشهر؟ قال: لا ولكن يملك ثمانية أشهر لا يزيد يوما**»[2].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق: ص٦٥١ - ٦٥٢.

وفي رواية أخرى يوجد تفصيل أكثر وفيها زيادة في مدة حكمه وهي التي عن عيسى بن أعين عن أبي عبد الله الصادق صلوات الله وسلامه عليه أنه قال:

«... ومن أول خروجه إلى آخره خمسة عشر شهرا، ستة أشهر يقاتل فيها، فإذا ملك الكور الخمس ملك تسعة أشهر ولم يزد عليها يوما»[١].

ولا تعارض في ما بين الروايتين الأولى والثانية لاحتمال ان الرواية الأولى تتكلم عن مدة حكمه الفعلي، بينما الثانية تتحدث عن ثمانية أشهر التي هي مدة حكمه بإضافة شهر يكون بعد سقوط ملكه فيه بقايا آثار فتنته، شأنه في ذلك شأن كل الدول او الحكومات التي يتم الإطاحة بها فان بعض آثارها تستمر حتى بعد الإطاحة بها ولفترة تطول أو تقصر، ولعل الرواية التالية عن الإمام الباقر صلوات الله وسلامه عليه توضح هذا التفسير والجمع بين الروايتين حيث يقول:

«... وإنما فتنته حمل امرأة تسعة أشهر ولا يجوزها ان شاء الله»[٢].

وفي قوله (**وإنما فتنته**) دلالة واضحة على ان فترة التسعة أشهر هي مدة حكمه بإضافة ما يستتبعها من آثار سيئة.

وتعليق مدة حكم السفياني بالإشاءة الإلهية في قول الإمام الباقر صلوات الله وسلامه عليه: (**لا يجوزها ان شاء الله**) دليل على ان فترة التسعة أشهر هي أيضا فترة غير نهائية وغير مجزوم بها على نحو القطع فلربما زادت مدة حكمه وما يستتبعها من فتن على التسعة أشهر وربما نقصت، وهذه الزيادة والنقصان تابعة

---

(١) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص٣١٠.

(٢) المصدر السابق: ص٣١٢.

للظروف الموضوعية التي ستحيط بحركة السفياني والتي سيكون لوح المحو والإثبات كفيلا بتحديدها قال سبحانه وتعالى:

﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾[1].

فيتضح لنا مما سبق ان أصل خروج السفياني حتمي الوقوع لذلك وصف بأنه من المحتوم أما مدة حكمه فهي قابلة للزيادة والنقصان لذلك علقت على المشيئة الإلهية.

في تحديد توجهاته الدينية

والسفياني كما هو الظاهر من الروايات شخص ليس بمسلم أو انه مسلم ولكن لديه توجهات صليبية لا تتماشى مع الإسلام وهذا هو المستظهر من قول أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه:

«وخروج السفياني براية خضراء وصليب من ذهب»[2].

وعن بشير بن غالب قال: (يقبل السفياني من بلاد الروم منتصرا في عنقه صليب وهو صاحب القوم)[3]، ولو قلنا بإسلام السفياني الملعون فان إسلامه شكلي وهو من الذين لا يعترفون بأحكام الله ولا يؤدون فروضه فعن الإمام الباقر صلوات الله وسلامه عليه قال:

«السفياني... لم يعبد الله قط ولم ير مكة ولا المدينة قط»[4].

---

(١) سورة الرعد، الآية: ٣٩.

(٢) مختصر بصائر الدرجات للحسن بن سليمان الحلي: ص١٩٩.

(٣) كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص٤٦٣.

(٤) بحار الأنوار للعلامة المجلسي: ج٥٢، ص٢٥٤.

في انه يخرج قبل الإمام المهدي عليه السلام بستة أشهر

وأما وقت خروجه المشؤوم فقد حدد في الروايات الشريفة بأنه سيقع في شهر رجب فعن المعلى بن خنيس، عن أبي عبد الله الصادق صلوات الله وسلامه عليه قال:

«**إن أمر السفياني من الأمر المحتوم وخروجه في رجب**»[1].

والسفياني كما مصرح به في الروايات الشريفة يخرج في نفس السنة التي يخرج فيها الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، فعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر محمد بن علي صلوات الله وسلامه عليهما أنه قال:

«**السفياني والقائم في سنة واحدة**»[2].

ويكون خروج السفياني الملعون كما بينا سابقا في شهر رجب، وأما خروج الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه فيكون في شهر محرم فعن أبي بصير قال: قال أبو جعفر صلوات الله وسلامه عليه:

«**يخرج القائم عليه السلام يوم السبت يوم عاشورا اليوم الذي قتل فيه الحسين عليه السلام**»[3].

أي ان بينه صلوات الله وسلامه عليه وبين ذلك الملعون ستة أشهر.

في الحروب التي سيخوضها ومدى حقده على الشيعة

والسفياني يكون في بداية أمره مشغولا في حروب طاحنة لأجل السيطرة على الكور الخمس التي ذكرناها من قبل فيكون من بداية ظهوره إلى مدة شهر أو

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص٦٥٠.

(٢) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص٢٧٥.

(٣) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق: ص٦٥٤

شهرين مشغولا عن أتباع أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بغيرهم فيقتل في سبيل السيطرة على الحكم خلقا كثيرا من غير الشيعة ، ولكنه لعنه الله ما ان يستقر حكمه ويحكم القبضة على الكور الخمس يتوجه إلى الشيعة بالإبادة والاستئصال حتى لا يكون له هم غير قتل أتباع أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وفنائهم فعن الإمام الباقر صلوات الله وسلامه عليه انه قال :

«وكفى بالسفياني نقمة لكم من عدوكم[١]، وهو من العلامات لكم[٢] مع أن الفاسق لو قد خرج لمكثتم شهرا أو شهرين بعد خروجه لم يكن عليكم بأس حتى يقتل خلقا كثيرا دونكم... فإن حنقه وشرهه[٣] فإنما هي على شيعتنا»[٤].

وعن أبي عبد الله الصادق صلوات الله وسلامه عليه قال :

«كأني بالسفياني أو صاحب السفياني قد طرح رحله في رحبتكم بالكوفة فنادى مناديه من جاء برأس رجل من شيعة علي فله ألف درهم فيثب الجار على جاره يقول هذا منهم فيضرب عنقه ويأخذ ألف درهم»[٥].

---

(١) أي ان الوقائع التي ستقع ما بينه وبين أعدائه من غير أتباع أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ستصب من ثم في مصلحة الموالين لأهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لان كل نقص يصابون به في الأنفس والأموال يعد ربحا ولان اختلافهم وتنازعهم خير من اجتماع بعضهم مع البعض الآخر ضد الحق وأهله.

(٢) وهو من العلامات لكم أي هو من الدلائل والعلامات التي تستدلون بها على قرب الفرج وظهور الإمام صلوات الله وسلامه عليه.

(٣) أي من بعد مضي الشهر أو الشهرين.

(٤) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني : ص٣١١.

(٥) الغيبة للشيخ الطوسي : ص٤٥٠.

خروج الخراساني واليماني في نفس وقته

والسفياني لا يخرج حتى يخرج معه شخصان هما اليماني وهو من ارض اليمن وبالتحديد من مدينة صنعاء، فعن عبيد بن زرارة قال:

«ذكر عند أبي عبد الله ـ عليه السلام ـ السفياني فقال: أنى يخرج ذلك ولما يخرج كاسر عينيه بصنعاء»[(١)].

والخراساني الذي هو من أرض خراسان من أرض إيران، فعن الإمام الصادق صلوات الله وسلامه عليه قال:

«خروج الثلاثة الخراساني والسفياني واليماني في سنة واحدة في شهر واحد في يوم واحد وليس فيها راية بأهدى من راية اليماني يهدي إلى الحق»[(٢)].

وعن الإمام الباقر صلوات الله وسلامه عليه قال:

«خروج السفياني واليماني والخراساني في سنة واحدة وفي شهر واحد وفي يوم واحد ونظام كنظام الخرز يتبع بعضه بعضا فيكون البأس من كل وجه...»[(٣)].

وبناءً على هذه الأحاديث فإن خروج اليماني والخراساني يكون مقترنا بخروج السفياني ومن يدعي كونه اليماني أو الخراساني من أرباب رايات الضلال في وقتنا هذا وفي غيره يكذبهم كون السفياني غير موجود قطعا ولو كانوا محقين في دعواهم للزم عليهم أولا إثبات وجود السفياني وانه حاكم حاليا للكور الخمس

(١) كتاب الغيبة للشيخ النعماني: ص٢٨٦، الباب ١٤، ما جاء في العلامات التي تكون قبل قيام القائم، الحديث رقم ٦٠.

(٢) المصدر السابق: ص٤٤٦.

(٣) بحار الأنوار للعلامة المجلسي: ج٥٢، ص٢٣٢.

وغير ذلك مما أثبتته الروايات سابقا ودون إثبات ذلك خرط القتاد، أو يلزمهم تكذيب هذه الروايات الصحيحة والتي بإنكارها وتكذيبها الكفر الصريح، فإذا لم يفعلوا هذا ولا ذاك لزمنا وجميع الناس تكذيبهم وتسخيف أقوالهم والوقوف بوجه انحرافاتهم حتى لا تأخذهم العزة بالإثم ويتمادوا في غيهم.

توصيات للشيعة من قبل أئمتهم صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين تخص فتنة السفياني

ولصعوبة فتنة السفياني الملعون وشدته على شيعة أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ومحبيهم صدرت عدة توصيات لأهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين يجب على من يريد النجاة من تلك الفتنة أن يتبعها وهي التي جاء ذكرها في رواية الإمام الباقر عليه السلام :

«أن الفاسق لو قد خرج لمكثتم شهرا أو شهرين بعد خروجه لم يكن عليكم بأس حتى يقتل خلقا كثيرا دونكم[1]. فقال له بعض أصحابه: فكيف نصنع بالعيال إذا كان ذلك؟ قال: يتغيب الرجل منكم عنه، فإن حنقه وشرهه فإنما هي على شيعتنا وأما النساء فليس عليهن بأس إن شاء الله تعالى. قيل: فإلى أين يخرج الرجال ويهربون منه؟ فقال: من أراد منهم أن يخرج، يخرج إلى المدينة أو إلى مكة أو إلى بعض البلدان، ثم قال: ما تصنعون بالمدينة، وإنما يقصد جيش الفاسق إليها، ولكن عليكم بمكة فإنها مجمعكم، وإنما فتنته حمل امرأة: تسعة أشهر، ولا يجوزها إن شاء الله»[2].

---

(١) الظاهر ان هذه المدة كافية لمعرفة أمره وكشف حقيقته وانه هو السفياني الذي جاء ذكره في الروايات الشريفة وعليه يكون الوقت كافيا للخروج من الكوفة أو المدن التي سيدخلها وتغييب الوجه عنه وعن جيشه.

(٢) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص٣١١ – ٣١٢.

العلامة الثانية: الصيحة وكونها من المحتوم

فقد وردت روايات عديدة تؤكد على أن الصيحة شأنها شأن السفياني من الأمور الحتمية فعن أبي حمزة الثمالي قال:

«**إن أبا جعفر كان يقول: خروج السفياني من المحتوم والنداء من المحتوم**»(١).

وعن محمد بن علي الحلبي قال: سمعت أبا عبد الله الصادق صلوات الله وسلامه عليه يقول:

«**اختلاف بني العباس من المحتوم والنداء من المحتوم وخروج القائم من المحتوم...**»(٢).

محتوى الصيحة ومضمونها

أما محتوى هذه الصيحة ومضمونها فهو كما صرحت به الروايات الشريفة، فعن أبي حمزة الثمالي عن الصادق صلوات الله وسلامه عليه قال:

«**...ينادي مناد من السماء أول النهار يسمعه كل قوم بألسنتهم: ألا إن الحق في علي وشيعته...**»(٣).

وفي رواية ثانية قال صلوات الله وسلامه عليه:

«**ولا يخرج القائم حتى ينادى باسمه من جوف السماء... قلت: بم ينادى؟ قال: باسمه واسم أبيه، ألا إن فلان بن فلان قائم آل محمد فاسمعوا له وأطيعوه، فلا يبقى شيء من خلق الله فيه الروح إلا يسمع الصيحة**»(٤).

---

(١) كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص٤٣٥.

(٢) كتاب الكافي للشيخ الكليني: ج٨، ص٣١٠.

(٣) كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص٤٣٥

(٤) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص٣٠١.

في أن الصيحة صيحتان صيحة حق وصيحة باطل

وينبغي على المؤمن المنتظر أن يكون معلوما لديه، أن الصيحة المذكورة في الروايات الشريفة صيحتان، صيحة حق ينادي بها جبرائيل ـ عليه السلام ـ، بهدف إعلان وقت الظهور وتمهيد النفوس والأجواء لاستقبال هذا الحدث العظيم، وهي بشارة للمؤمنين وتطمينا لقلوبهم، والصيحة الأخرى باطلة، وهي صيحة ضلال، ينادي بها إبليس اللعين يهدف من خلالها بث الشك في قلوب أوليائه، وإبطال تأثير صيحة جبرائيل، والتعمية والتشويش على محتوى الصيحة الحقة التي ينادي بها جبرائيل ومضمونها، فعن أبي حمزة الثمالي عن أبي عبد الله الصادق صلوات الله وسلامه عليه قال:

«قلت: وكيف يكون النداء؟ قال: ينادي مناد من السماء أول النهار يسمعه كل قوم بألسنتهم: ألا إن الحق في علي وشيعته. ثم ينادي إبليس في آخر النهار من الأرض: ألا إن الحق في عثمان وشيعته فعند ذلك يرتاب المبطلون»[1].

وعن هشام بن سالم قال: سمعت أبا عبد الله صلوات الله وسلامه عليه يقول:

«هما صيحتان صيحة في أول الليل، وصيحة في آخر الليلة الثانية قال: فقلت: كيف ذلك؟.

قال: فقال: واحدة من السماء، وواحدة من إبليس فقلت: وكيف تعرف هذه من هذه؟ فقال: يعرفها من كان سمع بها قبل أن تكون»[2].

---

(١) كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص٤٣٥.

(٢) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص٢٧٣ – ٢٧٤.

وعن زرارة عن أبي عبد الله صلوات الله وسلامه عليه قال :

«ينادي مناد باسم القائم عليه السلام، قلت: خاص أو عام؟ قال: عام يسمع كل قوم بلسانهم، قلت: فمن يخالف القائم عليه السلام وقد نودي باسمه؟ قال: لا يدعهم إبليس حتى ينادي في آخر الليل ويشكك الناس»[١].

وعن أبي عبد الله الصادق صلوات الله وسلامه عليه قال :

«صوت جبرائيل من السماء، وصوت إبليس من الأرض، فاتبعوا الصوت الأول وإياكم والأخير أن تفتتنوا به»[٢].

كيف نميز بين صيحة الحق وصيحة الباطل؟

يتبين لنا من تلك الروايات السالفة الذكر أن بين كلتا الصيحتين الحقة والباطلة عدة فروق تتميز كل واحدة منهما عن الأخرى ، وهذه الفروق كما بينت على لسان الروايات هي :

الفرق الأول : ان على المؤمنين إتباع الصيحة الأولى دون الثانية ؛ لان جبرائيل هو الذي سيبدأ بالصيحة ، وكردّة فعل من قبل اللعين إبليس تصدر منه الصيحة الثانية.

ولو فرضنا جدلا[٣] ان إبليس اللعين ، وزيادة منه في الإغواء والشيطنة ، أراد

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق : ص٦٥٠ – ٦٥١.

(٢) المصدر السابق : ص٦٥٢.

(٣) الروايات وان كانت واردة في ان صيحة إبليس هي الثانية وصيحة جبرائيل هي الأولى ، ولكننا فرضنا فرضا وفرض المحال ليس محالا ، وغرضنا من هذا الفرض هو توضيح ان المؤمن الموالي ←

أن يبتدئ بالصيحة الباطلة ، فان الفرق الثاني هو الذي سيكشف بطلان دعوته وصيحته.

الفرق الثاني : المضمون للصيحة الباطلة سيكون عبارة عن الدعوة لبني أمية وباطلهم، أو الدعوة إلى نصرة السفياني وفتنته ، وهو مروي عن الصادق صلوات الله وسلامه عليه حيث قال :

«ثم ينادي إبليس ـ لعنه الله ـ في آخر النهار: ألا إن الحق في السفياني وشيعته، فيرتاب عند ذلك المبطلون»[1].

ولا تنافي بين ندائه باسم عثمان وبين ندائه باسم السفياني ؛ لأنه، وكما عرفنا سابقا ، فان نسب السفياني يرجع إلى بني أمية كما ان نسب عثمان يرجع إلى بني أمية ، أيضا ، وبحسب الظاهر يوجد تشابه وثيق فيما بين السفياني وعثمان ليس هاهنا محل بيانه.

وعليه ؛ فحتى لو ابتدأ بالصيحة قبل جبرائيل عليه السلام ، فيمكن مع ذلك تمييز الصيحة الحقة من المبطلة ، بالمضمون الذي ستحتوي عليه كلتا الصيحتين ،

لأهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لم يترك من قبلهم بلا دليل يستدل به على الطريق الحق ، وعليه فان المؤمن حتى وان عمي عليه ، ولم يستطع ان يميز ما بين الصيحة الأولى والثانية ، أو قد حصل البداء في تقدم إحدى الصيحتين على الأخرى فابتدأ إبليس قبل جبرائيل ، فان أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين قد وضعوا لنا قيدا آخر ، وفارقا ثانيا يستطيع المؤمن من خلاله التفريق ما بين الصيحة الحقيقية التي تنطلق عن جبريل ، عن الصيحة الشيطانية الباطلة ، وهذا الفارق هو الذي سنذكره بعد سطر أو سطرين فتنبه.

(١) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق : ص٦٥٢ ، الباب السابع والخمسون علامات خروج القائم صلوات الله وسلامه عليه.

فصيحة جبرائيل هي صيحة حق لدعوتها إلى أمر صحيح ثابت الأحقية، وان المنادي بها ملك معصوم لا يصدر منه إلا الحق، والصيحة الثانية هي باطل لصدورها من موجود باطل، لا يصدر منه إلا الفساد والباطل، وهو إبليس عليه اللعنة، وأيضا هي باطلة لاحتوائها على أمر باطل.

الفرق الثالث: ان موعد كلتا الصيحتين سواء الحقة منها أو الباطلة سيكون في شهر رمضان وبالتحديد في اليوم الثالث والعشرين منه، ولكن الاختلاف في الروايات وقع أليلا ستقع الصيحة أم نهارا، فمن الروايات ما نص على أن الصيحة أو النداء سيكون وقوعها نهار ذلك اليوم، كما في الرواية التي عن أبي حمزة الثمالي، قال: قلت لأبي عبد الله صلوات الله وسلامه عليه:

«كيف يكون ذلك النداء؟ قال: ينادي مناد من السماء أول النهار: ألا إن الحق في علي وشيعته، ثم ينادي إبليس لعنه الله في آخر النهار: ألا إن الحق في السفياني وشيعته، فيرتاب عند ذلك المبطلون»[1].

ومن الروايات ما نصت على أن الصيحة أو النداء يكون في ليلة اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان، وان هذه الليلة ستصادف ليلة يوم الجمعة، فعن أبي عبد الله صلوات الله وسلامه عليه قال:

«الصيحة التي في شهر رمضان تكون ليلة الجمعة لثلاث وعشرين مضين من شهر رمضان»[2].

وفي روايات أخرى ان الصيحة ستقع في نهار ذلك اليوم، وكذلك في الليل،

(١) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص٦٥٢.

(٢) المصدر السابق: ص٢٥٠.

كما في الرواية التي عن هشام بن سالم قال: سمعت أبا عبد الله صلوات الله وسلامه عليه يقول:

«هما صيحتان: صيحة في أول الليل، وصيحة في آخر الليلة الثانية، قال: فقلت: كيف ذلك؟ قال: فقال: واحدة من السماء، وواحدة من إبليس فقلت: وكيف تعرف هذه من هذه؟ فقال: يعرفها من كان سمع بها قبل أن تكون»[١].

وهذا الاختلاف في تحديد الموعد الدقيق للصيحة والنداء ناتج عن ان أصل وجود الصيحة هو من المحتوم الذي لا يتخلف ان شاء الله، كما عرفنا ذلك من قبل، ولكن موعدها خاضع لقانون المحو والإثبات فيمكن أن يكون نهارا، ويمكن أن يكون ليلا، ويمكن أن يكون غير ذلك، بحسب الحكمة والمصلحة التي هي في علم الله سبحانه وتعالى.

أو ربما تكون الصيحة والنداء صيحتين أو ثلاثاً ولان المضمون واحد والمحتوى نفسه، عدت واحدة في بعض الروايات، وعدت أكثر من واحدة في روايات أخرى.

وسواء كانت الصيحة والنداء نهارا أو ليلا، أو كانت واحدة أو أكثر، كل ذلك لا يهم بعد أن بينا من قبل ان الضروري على كل المؤمنين هو التوجه والانتباه إلى مضمون تلك الصيحة ومحتواها، فإن ذلك المضمون والمحتوى هو الذي سيحدد كون تلك الصيحة هي صيحة جبرائيل التي هي صيحة الحق والبشرى، أو أنها صيحة إبليس الباطلة الضالة.

---

(١) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص٢٧٣ – ٢٧٤.

الصيحة بعد السفياني بشهرين وقبل الظهور بخمسة أشهر

بينا فيما سبق ان السفياني عليه اللعنة يخرج في شهر رجب، والصيحة والنداء يكونان في شهر رمضان، أي بعد شهرين تقريبا، وفي شهر محرم الحرام وفي يومه العاشر يخرج الإمام المهدي أرواحنا فداه، أي بعد سبعة أشهر من خروج السفياني، وخمسة أشهر من الصيحة، وهي فترة قصيرة في نظر العقلاء، بحيث يمكن ان يقال: إنّ هنالك اتصالا قريبا جدا بين كل من السفياني والصيحة والمهدي صلوات الله وسلامه عليه، لذلك شُبهت هذه الأحداث بالخرز التي تتبع إحداها الأخرى حين سقوطها، فعن الإمام أبي عبد الله صلوات الله وسلامه عليه انه قيل له:

«ما من علامة بين يدي هذا الأمر؟ فقال: بلى، قلت: وما هي؟ قال: هلاك العباسي، وخروج السفياني، وقتل النفس الزكية، والخسف بالبيداء، والصوت من السماء. فقلت: جعلت فداك، أخاف أن يطول هذا الأمر؟ فقال: لا، إنما هو كنظام الخرز يتبع بعضه بعضا»[١].

إمكان مشاهدة الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه بعد الصيحة والسفياني

ومن مجموع ما بيناه سابقا عن كل من السفياني والصيحة يصبح واضحا ان رفع الحكم في تكذيب دعوى المشاهدة إلى ما بعد الصيحة والسفياني، في نص التوقيع الذي صدر على يد السفير الرابع قدس الله روحه ناتج عن إن بعد هاتين العلامتين ووقوعهما خارجاً سيتحقق عصر الظهور المقدس، أو بمعنى آخر؛ أن الصيحة والسفياني سيكونان علامة من علامات بدء الظهور، الذي سيكون سريعاً جداً، كما قد روي من أنه: (ينادى باسم القائم في ليلة ثلاث وعشرين[٢]، ويقوم

(١) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص٢٦٩ – ٢٧٠.

(٢) من شهر رمضان وهو يوم الصيحة التي بينا تفاصيلها.

يوم عاشوراء[١]...)[٢]. وفي هذه المدة سيتكرر ظهور الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف للعيان وفي مناطق مختلفة ولأشخاص مختلفين حسب الحاجة والحكمة.

وهذا الظهور والاتصال بالآخرين لا يتعارض مع توقيع الشيخ السمري قدس الله روحه، لأننا قد أوضحنا في محله ان المانع من المشاهدة قبل الصيحة والسفياني، هو تعارض مشاهدة كهذه مع مفهوم الغيبة التامة الكبرى، وهذا التعارض لا يصبح له معنى بعد ظهور السفياني، ونداء جبرائيل باسمه صلوات الله وسلامه عليه، وذلك لأن بعد الصيحة والسفياني تنتهي مرحلة الغيبة التامة المطلقة، وتبدأ أول مقدمات مرحلة الظهور المقدس، فلا ضرر يذكر في انكشاف أمر المهدي صلوات الله وسلامه عليه ودعوته حينئذ، لان إرهاصات خروجه صلوات الله وسلامه عليه وظهوره ستبين للعيان وتتضح عند كل إنسان، واكبر إرهاص يكون فيه تصريح واضح بخروجه صلوات الله وسلامه عليه هو الصيحة التي ستكشف أمر قيامه كشفا عاما حتى عند غير المسلمين، بحيث يفهمه كل الناس مهما كانت لغتهم، كما مر توضيحه من قبل على لسان الروايات الشريفة.

وكذلك أوضحا سابقا ان المانع الثاني من المشاهدة قبل الصيحة والسفياني هو أنّ أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ومن ضمنهم الإمام المهدي أرواحنا فداه، حرصوا وبشدة على حفظ الكتلة الموالية لهم والمؤمنة بهم، من أي انحراف قد يوقعون فيه أنفسهم أو يوقعهم الآخرون فيه، وان الخوف كل الخوف هو ممن يدعي المشاهدة مع دعوى السفارة والنيابة الخاصة؛ لأن هؤلاء الضالين سيشوشون

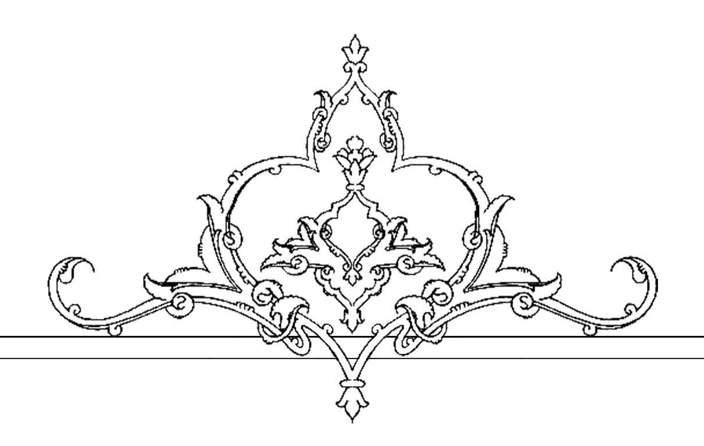
---

(١) من نفس السنة كما بيناه سابقا في المتن.

(٢) الإرشاد للشيخ المفيد: ج٢، ص٣٧٩.

على الناس معتقداتهم وعقائدهم، وسيستغلون حب الناس وتعاطفهم مع الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه للعلو في الأرض، وكسب الامتيازات المادية والاجتماعية، وهذا المانع أيضا لا يبقى له معنى بعد الصيحة والسفياني، لان منصب السفارة والنيابة الخاصة لا يمكن ان يستغل بشكل سلبي من قبل بعض رايات الضلالة، وذلك لأن علامات الدعوة الحقة والصادقة، وقضية الإمام المهدي وشخصيته، وعلامات ظهوره التي ستكون أوضح من الشمس ستسحق، وتغطي، وتقهر كل دعوة أخرى يمكن أن تظهر حينئذ وتستغل اسم المهدي أرواحنا فداه.

هذا مجمل ما أردنا توضيحه من لطائف وإشارات ممّا احتواه توقيع الشيخ السمري قدّس الله روحه.



الفصل الثاني

دفاع عن توقيع الشيخ السمري

قدّس الله روحه

ذكرنا في مقدمة هذا الفصل، ان التوقيع الشريف الذي صدر على يد السفير الرابع قدّس الله روحه قد تعرض لهجمات عنيفة وطعون شديدة، قلما تعرض لها توقيع آخر، وبينا فيما مر ان سبب هذه الطعون وتلك الهجمات يعود إلى الفقرة التي سدت الباب على كل من حاول أو يحاول استغلال اسم الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، وقضيته للارتفاع في الأرض والطغيان في البلاد بحجة السفارة عن الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، وسنحاول هنا استعراض أهم ما وجه لهذا التوقيع الشريف من طعون وتخرصات وتشكيكات مغرضة، ونجيب عليها بما يناسب المقام.

الإشكال الأول: الطعن في سند الرواية ورميها بالإرسال

الإرسال كما لا يخفى عند أهل العلم يوجب عدم اعتبار الرواية، ويلزم الباحث تركها في مقام الحجية والعمل، فمن تعمد رمي توقيع الشيخ السمري قدّس الله روحه بالإرسال ــ من أصحاب رايات الضلال ــ يهدف إلى إسقاط حجيته واعتباره، من اجل تحقيق مآرب شيطانية.

ومن اطلع على العوامل المحيطة بالرواية، وطرق نقلها، ورجال سندها يقطع بصحة سند التوقيع الذي خرج على يد السفير الرابع قدّس الله روحه، ونزاهة رجالها وقوة حجيتها، ولكي نؤكد قولنا هذا لابد من عرض تفصيلي لسند هذه الرواية، والاطلاع على حال رجالها، وهي كالتالي:

«روى الصدوق قال حدثنا أبو محمد الحسن بن احمد المكتب قال: كنت جالسا بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ علي بن محمد السمري - قدس الله روحه - فحضرته قبل وفاته بأيام، فأخرج إلى الناس توقيعا نسخته: "بسم الله الرحمن الرحيم يا علي بن محمد السمري، أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك، ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثانية - التامة - فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جورا، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه، فقيل له: من وصيك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه. ومضى رضي الله عنه، فهذا آخر كلام سمع منه»[١].

فيتبين لنا ان رجال سند هذه الرواية شخصان فقط هما كل من الشيخ الصدوق عليه الرحمة والرضوان وأبو محمد الحسن بن علي المكتب.

وان كلاً منهما رضوان الله تعالى عليهما ممن ثبتت وثاقته وعلو مرتبته وقبول روايته، فأما الحسن بن علي المكتب فسيأتي ذكره ووثاقته تفصيلا في الإشكال الثاني، وأما الشيخ الصدوق رحمه الله فأمره أشهر من ان يذكر، ووثاقته أوضح من ان يستدل عليها بدليل، وفيما يلي جملة من كلمات الأعلام فيه وفي وثاقته.

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص٥١٦، الباب الخامس والأربعون ذكر التوقيعات.

من هو الشيخ الصدوق؟

هو الشيخ الجليل أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المتوفى سنة ٣٨١ للهجرة النبوية المباركة، أحد أعلام القرن الرابع الهجري، قال في حقه الشيخ الطوسي قدس الله روحه: (محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، جليل القدر، يكنى أبا جعفر، كان جليلا، حافظا للأحاديث بصيرا بالرجال، ناقدا للأخبار، لم ير في القميين مثله في حفظه وكثرة علمه)[١].

وقال عنه الشيخ النجاشي قدس الله روحه: (أبو جعفر، نزيل الري، شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفة بخراسان، وكان ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السن، وله كتب كثيرة)[٢].

وقال عنه المولى محمد تقي المجلسي قدس الله روحه: (هو ركن من أركان الدين)[٣]. وقال العلامة المجلسي في بحاره: (من عظماء القدماء التابعين لآثار الأئمة النجباء، الذين لا يتبعون الآراء والأهواء، ولذا ينزل أكثر أصحابنا كلامه وكلام أبيه منزلة النص المنقول والخبر المأثور)[٤].

وقال عنه الميرزا القمي قدس الله روحه: (وقد كان الأصحاب يتمسكون بما يجدونه في شرايع الشيخ أبي الحسن بن بابويه رحمه الله تعالى عند إعواز النصوص لحسن ظنهم به، وإن فتواه كروايته، وبالجملة تنزل فتاواهم بمنزلة روايتهم)[٥].

(١) الفهرست للشيخ الطوسي: ص٢٣٧، باب محمد الرقم (٧١٠) ١٢٥.

(٢) رجال النجاشي للشيخ النجاشي: ص٣٩٢، باب الميم الرقم ١٠٤٩.

(٣) روضة المتقين: ج١٤، ص١٦.

(٤) بحار الأنوار للعلامة المجلسي: ج١٠، ص٤٠٥، في آخر الباب ٧٥.

(٥) قوانين الأصول للميرزا القمي: ص٣٧٣ في الإجماع.

ومما يؤكد وثاقته، ويدفع الشك في نزاهته، كونه مولودا بدعاء الإمام الحجة صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيهِ الذي وصفه بأنه فقيه خير مبارك[1].

ولشدة ثقة علماء الطائفة بنزاهته وعلمه أصبحت مصنفاته مرجع ترجع إليها الطائفة في مختلف العلوم وكتاب «من لا يحضره الفقيه» أشهر من نار على علم، حتى عد من أصول الشيعة التي عليها المعول، واليها المرجع في باب الفقه والأحكام واخذ الحلال والحرام، فهذه نبذة فيها كفاية لمتبصر، ونحن مهما أردنا التطويل فلن نصل إلى ساحل بحر فضله.

فيكون بذلك كل من الشيخ الصدوق قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ كما بينا، وأبي محمد الحسن بن احمد المكتب، كما سنبين بعد ذلك، ثقتين قد سمع أحدهما عن الآخر مباشرة وبلا واسطة، لان الحسن بن احمد المكتب ـ كما سيأتي ـ هو من مشايخ الصدوق المعتمدين في مقام نقل الرواية، فيكون السند حينئذ متصلا غير مقطوع، فتكون حجة الإرسال داحضة ساقطة في مقام الاعتراض.

من قال من العلماء بعدم إرسال توقيع السمري

وقد أكد حقيقة عدم إرساله وضعفه، عددٌ من الأعلام، منهم الميرزا محمد تقي الأصفهاني قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ، إذ قال: (ومما يدل أيضا على صحته ـ أي صحة توقيع السمري ـ أن علماءنا من زمن الصدوق رضي الله عنه إلى زماننا هذا استندوا إليه، واعتمدوا عليه ولم يناقش، ولم يتأمل أحد منهم في اعتباره، كما لا يخفى على من له أنس وتتبع في كلماتهم ومصنفاتهم، فتبين من جميع ما ذكرناه أن الحديث المذكور من الروايات القطعية، التي لا ريب فيها، ولا شبهة تعتريها، وهو مما قال

(١) الفوائد الرجالية للسيد بحر العلوم: ج٣، ص٢٩٦، باب الميم محمد بن علي بن بابويه القمي.

فيه الإمام عليه السلام[١] فإن المجمع عليه لا ريب فيه)[٢].

وقال السيد المحقق المتبحر في قضية الإمام المهدي قدس الله روحه محمد صادق الصدر في موسوعته: (وأما كونه خبراً مرسلاً فهو غير صحيح، إذ رواه الشيخ ـ الطوسي ـ في الغيبة[٣]، فقال أخبرنا جماعة عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابوية قال حدثني أبو محمد احمد بن الحسين المكتب قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ أبو الحسن علي بن محمد السمري قدس سره... كما رواه الصدوق ابن بابويه في إكمال الدين عن أبي محمد المكتب نفسه، فأين الإرسال؟ والزمن بحسب العادة مناسب مع وجود الواسطة الواحدة)[٤].

ولعل شبهة الإرسال هذه قد جاءت من جهة، ان الشيخ الطبرسي رضي الله عنه صاحب كتاب الاحتجاج ذكر هذا التوقيع مرسلا من دون ان يذكر الواسطة ما بينه وبين الشيخ السمري عليه الرحمة والرضوان فقال: (فلما حان سفر أبي الحسن السمري من الدنيا، وقرب اجله، قيل له: إلى من توصي؟ فأخرج إلى الناس توقيعا نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم يا علي بن محمد السمري أعظم الله أجر إخوانك فيك...)[٥] وذكر الخبر بتمامه.

---

(١) هذه الرواية عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام عن عمر بن حنظلة، وهي المشهورة باسم مقبولة عمر بن حنظلة راجع الكافي للشيخ الكليني: ج١، ص٦٨.

(٢) مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج٢، ص٣٣٥.

(٣) غيبة الشيخ الطوسي: ص٣٩٩.

(٤) تاريخ الغيبة الصغرى: ص٦٤١.

(٥) الاحتجاج للشيخ الطبرسي: ج٢، ص٢٩٧. في ذكر طرف مما خرج أيضا عن صاحب الزمان من المسائل الفقهية.

ولكن إرسال الشيخ الطبرسي عليه الرحمة والرضوان يعد دليلا على صحة الخبر ووثاقته وموافقته للإجماع واشتهاره بين المخالف والمؤالف، وليس دليلا على ضعفه وعدم حجيته، وذلك لان الشيخ الطبرسي عليه الرحمة والرضوان التزم في أول كتابه وصرح بقوله: (وأنا ابتدئ في صدر الكتاب بفصل ينطوي على ذكر آيات من القرآن التي أمر الله تعالى بذلك أنبياءه بمحاجة ذوي العدوان، ويشتمل أيضا على عدة أخبار في فضل الذابين عن دين الله القويم، وصراطه المستقيم، بالحجج القاهرة والبراهين الباهرة... وربما يأتي في أثناء كلامهم كلام جماعة من الشيعة حيث تقتضي الحال ذكره، ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار بإسناده إما لوجود الإجماع عليه؛ او موافقته لما دلت العقول إليه أو؛ لاشتهاره في السير والكتب بين المخالف والمؤالف...)[1].

فظهر بذلك أن التوقيع الشريف كان في زمن الشيخ الطبرسي غنيا عن ذكر السند؛ إما لموافقته لإجماع الطائفة؛ أو لاشتهاره بين أعلام المذهب وعلمائه شهرة وصلت حد الاستغناء عن ذكر إسناده؛ أو لكليهما جميعا.

الإشكال الثاني: محاولة رمي رجال السند بالجهالة

حاول بعض من لا حظَّ له من العلم الطعن في سند التوقيع المقدس، فعمد إلى حيلة قديمة يستخدمها كل من يريد أن يدلس على العوام فكره ورأيه، فرمى أحد رجال السند الذين نقلوا لنا توقيع الشيخ السمري قدس الله روحه بالضعف تارة وبالجهالة تارة أخرى.

---

(١) المصدر السابق: ج١، ص٤.

والضعف ـ بزعمهم ـ جاء من طرف أحمد بن الحسن المكتب، أو الحسن بن أحمد المكتب، فهو ـ كما زعموا وافتروا ــ: (رجل مجهول الحال لم تذكره كتب الحديث أساسا)[١].

وقد أرخى هذا المدعي عنان غيه فادّعى بصورة قاطعة أن: (احمد بن الحسن المكتب غير موجود في كتب الرجال أساساً، فضلاً عن ضعفه، وإنه لم ترد ترجمته في رجال الحديث، بل هو غير مقطوع بتسميته، فتارة يسمى أحمد بن الحسن المكتب، وأخرى الحسن بن أحمد المكتب وثالثة احمد بن الحسين المكتب... لم تذكر كتب رجال الحديث ترجمة لهذه الشخصية بأسمائها الثلاث)[٢].

ويرد عليه: ان هذا المفتري جاهل بالفرق بين كتب الحديث والترجمة

إن الكاتب لتلك السطور جاهل أو متجاهل للفرق بين كتب الترجمة، وكتب الرجال، فعلم الرجال: (هو العلم الباحث عن أحوال رواة الحديث ذاتاً ووصفاً، وبتعبير آخر هو الوقوف على أحوال الرواة من حيث العدالة والمدح والإهمال والجهالة، والوقوف على أسماء مشايخهم وتلاميذهم وطبقتهم في نقل الرواية)[٣].

أما علم التراجم فهو العلم: (الباحث عن أحوال الشخصيات من العلماء وغيرهم سواء كانوا رواة أم لا وبذلك يظهر أن بين العلمين بوناً شاسعاً، لأن

(١) قراءة جديدة في رواية السمري: ص١٣، وص ١٤، للمدعو ضياء الزيدي.

(٢) المصدر السابق: ص١٤، وفي هامش ٢ من نفس الصفحة.

(٣) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية، جعفر السبحاني: ص٩.

المطلوب في علم التراجم هو التعرف على أحوال الأشخاص لا من حيث الوثاقة والضعف بل من حيث دورهم في حقل العلم والأدب والفن والصناعة والسياسة والاجتماع، وتأثيره في الأحداث والوقائع إلى غير ذلك مما يطلب من علم التراجم)[1].

فاستدلال المعترض على ضعف احمد بن الحسن جهالته المكتب لعدم ورود اسمه في كتب التراجم خلط واضح وتدليس فاضح، لأن كتب التراجم لا تعين حال الراوي من حيث الضعف والوثاقة، أو العدالة والجهالة، لأن ذلك من مختصات علم الرجال، وعليه فعدم وجود ذكر لأحمد بن الحسن المكتب في كتب التراجم، ـ لو صدقت هذه الدعوى ـ، ليس دليلاً على جهالته وضعفه، لأن كثيرا من الرواة المعروفين، بل كثيرا من أساطينهم، لم يرد لهم ذكر في كتب التراجم لعدم وجود آثار علمية أو فنية أو اجتماعية في حياتهم تستدعي ذكرهم فيها.

ويرد عليه: ان الحسن بن محمد المكتب موثق مذكور في كتب الرجال

وأما قول المدعي: إن الحسن بن أحمد المكتب غير موجود في كتب الرجال أصلاً؛ فهو كذبة أخرى الهدف منها دس السم في العسل، والتشويش على من ليس له حظ في الاطلاع على كتب الرجال وأحوال الرواة.

لان الصحيح الثابت هو أن احمد بن الحسن المكتب قد جاء ذكره في عدة كتب رجالية وغير رجالية نذكر منها على سبيل الاحتجاج لا التقصي ما يأتي:

أولا: فقد جاء في كتاب مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: (أبو

(١) كليات في علم الرجال، جعفر السبحاني: ص١٣، وص ١٥.

محمد الحسن بن أحمد المكتب، وهو كما ذكره الفاضل الألمعي المولى عناية الله في مجمع الرجال، أبو محمد الحسن بن الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتب. ويروي عنه الصدوق مكررا مترضيا مترحما وهذا من أمارات الصحة والوثاقة، كما نبه على ذلك المولى المزبور في مجمعه، وذكر له شواهد عديدة، ليس هنا موضع ذكرها والمكتِّب (بكسر التاء المشددة) من يعلم الكتابة)[١].

ثانيا: وجاء في كتاب (معجم رجال الحديث) للسيد الخوئي رحمه الله انه قال: (الحسن بن أحمد المكتب: أبو محمد من مشايخ الصدوق ـ قدس سره ـ ترحم عليه، كمال الدين، الباب ٤٩، الحديث ٤١)[٢].

ثالثا: وجاء في كتاب (تهذيب المقال في تنقيح كتاب النجاشي) للسيد محمد علي الأبطحي انه قال: «الحسين بن إبراهيم بن احمد بن هشام المؤدب المكتب، ذكره ابن حجر في لسان الميزان ج٢/٢٧١ قائلاً: الحسين بن إبراهيم بن احمد المؤدب، روى عن أبي الحسن محمد بن جعفر الأسدي وغيره، قال علي بن الحكم في مشايخ الشيعة: كان مقيماً بقم وله كتاب في الفرائض أجاد فيه، وأخذ عنه أبو جعفر محمد بن علي بن بابوية وكان يعظمه[٣]... وكان الحسين من مشايخ الصدوق رحمه الله روى عنه في كتبه كثيراً مترضياً ومترحماً عليه، وقد كناه بأبي محمد

(١) مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج٢، ص٣٣٤.

(٢) معجم رجال الحديث للسيد الخوئي: ج٥، ص٢٧٢. وذكره أيضاً في: ج٨، ص١٥٠، مترضياً عليه. وذكره أيضاً تحت اسم الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب رضي الله عنه راجع: ج١٦، ص١٧٥.

(٣) لسان الميزان لابن حجر: ج٢، ص٢٧١.

كما في الإكمال باب ٤٩ / ٤٧٦ قائلاً: حدثنا أبو محمد الحسين بن أحمد المكتب وصفحة ٤٧٩ قال: حدثنا أبو محمد الحسن ابن احمد المكتب رضي الله عنه، قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها السمري، فحضرته قبل وفاته بأيام، فاخرج إلى الناس توقيعاً ثم ذكره وفيه عدم الإيصاء إلى أحد، فإنه قد حانت الغيبة الثانية... ولقب بالمكتب كما تقدم عن مواضع من الخصال والعيون وأيضاً ـ لقب ـ بالمؤدب كما في لسان الميزان، وفي الإكمال، وعيون أخبار الرضا ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ[1]، والغيبة[2]، ومشيخة الفقيه[3]، ومعاني الأخبار وغيره، وروى الصدوق رحمه الله عنه كثيراً في كتبه عن جماعة منهم علي بن إبراهيم بن هاشم[4]، وأبو علي محمد بن همام[5]، وعلي بن محمد السمري السفير الرابع... ثم إن الاقتصار على اسم أبيه أو مع ذكر جده أحمد أو ذكره كما تقدم في العنوان ـ الحسين بن إبراهيم بن هشام المؤدب المكتب ـ لا يدل على التعدد وذلك بقرينة من روى عنه، فلاحظ»[6].

رابعا: وقال الشيخ علي النمازي الشاهرودي في كتابه (مستدركات علم رجال الحديث) ما هذا نصه: (الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب

(١) ج١، ص٧٢، ومواضع كثيرة.

(٢) كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص١٨٠.

(٣) مشيخة الفقيه وقد أشير إليه برقم ١٩٤.

(٤) العيون: ج١، ص٧٢، وج٢، ص٢١٤، وص ٢٦٢.

(٥) إكمال الدين وإتمام النعمة: ص٤٧٦.

(٦) تهذيب المقال في تنقيح كتاب النجاشي للسيد محمد علي الأبطحي: ج٢، ص٣٧٣ في الحسين بن إبراهيم بن احمد المؤدب.

المكتب الكاتب: من مشائخ الصدوق ذكره في كتبه مترضيا عليه، روى عنه حديث شرائع الدين (الخصال ج٢ / ١٥٠) وحديث سبعين منقبة لأمير المؤمنين صلوات الله عليه لم يشركه فيها أحد في (ص١٣١). رواهما عن أحمد بن يحيى بن زكريا القطان، عن بكر بن عبد الله بن حبيب، عن تميم بن بهلول. وغير ذلك منها في أماليه (ص٢٤٠ و٢٦١) بهذا الإسناد. وفي العيون (ج ١) روى عنه، مترضيا "عليه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم في ص١٣ و٧٢ و١٤١. وفي ص١٢٠ عنه مترضيا، عن محمد بن جعفر الكوفي الأسدي. وعن بعض الثقات أن له كتابا في الفرايض أجاد فيه. ووقع في طريقه في مشيخة الفقيه في ستة أُصُل من الأصول المعتمدة التي استخرج منها أحاديث كتابه. وروى عنه الصدوق في التوحيد مترضيا" في ستة مواضع. وروى الشيخ في (يب ج ٦ / ٩٥) عن الصدوق، عنه وعلي بن أحمد بن موسى معا، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي حديث الزيارة الجامعة الكبيرة المعروفة)[(١)].

خامسا: وقال السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة ما هذا نصه: (الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب أو المكتب. لم ينص على توثيقه سوى أن الصدوق أكثر من الرواية عنه مترضيا مترحما، وهو كاف في جلالته وفي الرياض: الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتب، من أجلة مشايخ الصدوق، ويروي عن أحمد بن يحيى بن زكريا القطان، كما يظهر من كتب الصدوق، ويعرف الحسين بالمكتب اهـ. وفي لسان الميزان: الحسين بن إبراهيم بن أحمد المؤدب، روى عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي وغيره، قال علي بن الحكم في مشايخ

(١) مستدركات علم رجال الحديث، الشيخ علي النمازي الشاهرودي: ج٣، ص٧٢ – ٧٣.

الشيعة: كان مقيما بقم وله كتاب في الفرائض أجاد فيه، وأخذ عنه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه، وكان يعظمه اهـ. وعلي بن الحكم من أجلاء أصحابنا له كتاب في الرجال، وكان هذا الكتاب عند ابن حجر، ونقل عنه في (لسان الميزان) كثيرا. وأبو جعفر المذكور هو الصدوق)[١].

فتبين من هذا وغيره أن ما قالوه من جهالة الحسن بن إبراهيم بن احمد المؤدب أو المكتب غير صحيح، وهو تدليس على البسطاء من جهال العامة.

ولكن يبقى هنا أمران:

الأول: هل الاختلاف في الاسم أو الكنية يضر في وثاقة الراوي

الظاهر لمن تتبع كلمات الأعلام، يجد أن كلمتهم أجمعت، أو تكاد تجمع على أن الاختلاف في اسم الراوي او كنيته لا يضر في معرفة الراوي ووثاقته، ما دام ان هنالك قرائنَ تدل على أن المراد من كل ذلك رجل واحد بعينه، وهذا التشابه والاختلاف كثيراً ما يقع في كتب الرجال وأسانيد الحديث، فعلى سبيل المثال نرى الشيخ الطوسي؛ وهو النحرير في علم الرجال، وعليه المعول في معرفة الأسانيد، يذكر في رجاله شخصا ينص على انه من أصحاب الصادق عليه السلام فيقول: (عيسى بن أبي منصور الكوفي)[٢] ثم يقول عنه في مكان آخر: (عيسى بن شلقان)[٣] وعده من أصحاب الصادق عليه السلام، وقال عن نفس هذا الشخص في

(١) أعيان الشيعة للسيد محسن الأمين: ج٥ – ص٤١١.

(٢) رجال الطوسي للشيخ الطوسي ص٢٥٨ باب من روى عن أبي عبد الله جعفر بن محمد، تحت رقم (٣٦٤٧)٥٥٦.

(٣) المصدر السابق تحت رقم ٥٥٩.

مكان ثالث: (عيسى بن صبيح العرزمي من أصحاب الصادق عليه السلام)[١]، والشيخ الكشي عليه الرحمة عد كل هذه الأسماء لشخص واحد فقال: (سألت حمدويه بن نصير عن عيسى فقال: خير فاضل هو المعروف بشلقان وهو ابن أبي منصور، واسم أبي منصور صبيح)[٢] وقال التفريشي في نقد الرجال: (وما ذكره الشيخ مرة بعنوان ابن منصور ومرة بعنوان ابن شلقان ومرة بعنوان ابن صبيح لا يدل على التعدد، لان مثل هذا كثير في كتابه مع قطعنا بالاتحاد)[٣].

إذن؛ فعند القطع بالاتحاد فيما إذا كان هذا القطع مستندا إلى قرينة معينة؛ لا يهم حينئذ تعدد الاسم أو الكنية وهذا التعدد لا يضر في وثاقة الراوي، ولا يصيره مجهولا.

ومما يدل على وثاقة الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب أو المكتب على الرغم من الاختلاف في اسمه أو كنيته ما قد تقدم ذكره من كلام السيد محمد علي الأبطحي: (... ثم إن الاقتصار على اسم أبيه أو مع ذكر جده أحمد أو ذكره كما تقدم في العنوان ـ الحسين بن إبراهيم بن هشام المؤدب المكتب ـ لا يدل على التعدد، وذلك بقرينة من روى عنه، فلاحظ)[٤].

---

(١) رجال الطوسي للشيخ الطوسي ص٢٥٨ باب من روى عن أبي عبد الله جعفر بن محمد، تحت رقم ٥٦٤.

(٢) رجال الشيخ الكشي: ص٣٣٠، وص٦٠٠. اختيار معرفة الرجال للشيخ الطوسي ج٢ ص٦٢٢ تحت الرقم ٦٠٠، خلاصة الأقوال للعلامة الحلي: ص٢١٥، الباب ١٣ تحت رقم٢.

(٣) نقد الرجال للتفريشي: ج٣، ص٣٨٦، تحت عنوان عيسى بن أبي منصور شلقان (٤٠٢٢)٣.

(٤) تهذيب المقال في تنقيح كتاب النجاشي للسيد محمد علي الأبطحي: ج٢، ص٣٧٣، في الحسين بن إبراهيم بن أحمد المؤدب.

الأمر الثاني: هل كثرة الرواية والترضي والترحم على الراوي دليل على وثاقته؟

قد مر علينا ـ فيما سبق ـ ان الشيخ الصدوق عليه الرحمة والرضوان كان كثير الرواية عن الحسين بن أحمد المكتب، وكان أيضا كثير الترضي والترحم عليه في أغلب المرات التي يذكره فيها، فهل في كل ذلك دليل على وثاقته وجلالة قدره؟.

وهذا ما سيجيبنا عليه غير واحد من علماء الرجال المتبحرين؛ أمثال السيد مير داماد محمد باقر الحسيني الأسترآبادي في كتابه الرواشح السماوية،[1] والسيد بحر العلوم في كتابه الفوائد الرجالية[2]، ومحمد بن محمد إبراهيم الكلباسي في الرسائل الرجالية[3] حيث قالوا بأجمعهم ما نصه: (إن لمشايخنا الكبراء مشيخة يوقرون ذكرهم، ويكثرون من الرواية عنهم، والاعتناء بشأنهم، ويلزمون إرداف تسميتهم بـ(الرضيلة عنهم)[4]، أو (الرحملة لهم)[5] البتة، فأولئك أيضاً ثبت فخماء واثبات أجلاء، ذكروا في كتاب الرجال أو لم يذكروا والحديث من جهتهم صحيح معتمد عليه، نص عليهم بالتزكية والتوثيق أو لم ينص: وهم كأبي الحسين علي بن أحمد بن أبي جيد، وأبي عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري،

(١) الرواشح السماوية: ص١٧٠، الراشحة الثالثة والثلاثون في ان رواية الثقة تعديل لمن روى عنه أم لا.

(٢) الفوائد الرجالية للسيد بحر العلوم: ج٤، ص٧٠ (فائدة ٣) بحث في العدالة وكيفية معرفتها ومدى الحاجة إليها.

(٣) الرسائل الرجالية: ج٢، ص٤٢٢.

(٤) أي يقول رضي الله عنهم.

(٥) أي يقول رحمهم الله.

وأبي عبد الله أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر، أشياخ شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي... وكأشياخ الصدوق ابن الصدوق عروة الإسلام أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه رضوان الله تعالى عليهما: الحسين بن أحمد بن إدريس أبي عبد الله الأشعري القمي أحد أشياخ التلعكبري أيضا، ذكره الشيخ في كتاب الرجال. ومحمد بن علي بابويه القمي ذكره الشيخ في كتاب الرجال وأبي العباس محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، وأحمد بن علي بن زياد، ومحمد بن موسى بن المتوكل، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار أحد شيوخ التلعكبري ذكره الشيخ في كتاب الرجال وجعفر بن محمد بن مسرور، وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق، والمظفر بن جعفر بن المظفر العمري العلوي أحد أشياخ التلعكبري أيضا ذكره الشيخ في كتاب الرجال. ومحمد بن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن موسى. فهؤلاء كلما سمى الصدوق واحدا منهم في مسندة الفقيه، وفي أسانيده المعنعنة في كتاب عيون أخبار الرضا، وفي كتاب عرض المجالس، وفي كتاب كمال الدين وتمام النعمة، قال: "رضي الله تعالى عنه". وكلما ذكر اثنين منهم أو قرن أحدا منهم بمحمد بن الحسن بن الوليد أو بأبيه الصدوق، قال: "رضي الله تعالى عنهما". وكلما سمى ثلاثة منهم، أو قرن أحدا منهم بهما، أو اثنين منهم بواحد منهما، قال: "رضي الله تعالى عنهم". وكذلك أشياخه: عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المؤدب...).

فثبت مما تقدم أن الحسين بن إبراهيم المؤدب ثقة فخم ثبت جليل وحديثه صحيح معتمد، والقائل بخلاف ذلك من أنصاف المتعلمين جاهل، لا يعتد بكلامه، ولا يوثق بنقله.

الإشكال الثالث: إن رواية السمري من أخبار الآحاد لا توجب علما ولا عملاً

وزعم بعض من لا حظَّ له من العلم ان رواية الشيخ السمري قدّس الله روحه مردودة، لكونها من روايات الآحاد غير المتواترة، وروايات الآحاد بزعمه لا توجب علما ولا عملا، فلا يحتج بها بناء على ذلك.

ويرد على هذا الجاهل بأمور منها: كون أخبار الآحاد لا توجب علما ولا عملا وهماً ظاهراً، لان خبر الواحد الذي لا يوجب علما ولا يلزم العمل به هو الخبر الضعيف، أو المرسل، أو المعارض بخبر أقوى منه دلالة أو سنداً، وما بقي من أفراد خبر الآحاد الخالية من تلك الأمور العارضة، فمحكوم عليه بالصحة لدى الأعلام من علماء الطائفة، وعليه المعول في مقام العلم والعمل، وهذا مما اشتهر بين علماء الطائفة الإمامية، وإلزاماً للمعاندين سنستعرض هنا بعض أقوال العلماء الأعلام في حجية خبر الواحد والشروط التي بموجبها يكون الخبر حجة وموجبا للعلم والعمل.

القول الأول: قال الشيخ المفيد في (التذكرة بأصول الفقه) ما يأتي: (حكم بحجية الخبر الواحد بشرط الاقتران بقرينة تؤيد صدقه، أو بدليل عقلي، أو بشاهد من عرف، أو بالإجماع غير المخالف)[1].

القول الثاني: وقال الشيخ الطوسي في (الاستبصار): (اعلم إن الأخبار على ضربين: متواتر وغير متواتر، فالمتواتر منها ما أوجب العلم فما هذا سبيله يجب العمل به من غير توقع شيء ينضاف إليه ولا أمر يقوى به ولا يرجح به على غيره، وما يجري هذا المجرى[2] لا يقع فيه التعارض ولا التضاد في أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم

---

(١) التذكرة بأصول الفقه للشيخ المفيد: ص٧.

(٢) أي وما يجري مجرى الخبر المتواتر.

والأئمة عليهم السلام. وما ليس بمتواتر[١] على ضربين، فضرب منه يوجب العلم أيضاً[٢]، وهو كل خبر تقترن إليه قرينة توجب العلم، وما يجري هذا المجرى يجب أيضاً العمل به، وهو لاحق بالقسم الأول[٣].

والقرائن أشياء كثيرة منها: أن تكون مطابقة لأدلة العقل ومقتضاه. ومنها[٤] أن تكون مطابقة لظاهر القرآن، إما لظاهره أو عمومه أو دليل خطابه أو فحواه، فكل هذه القرائن توجب العلم وتخرج الخبر عن حيز الآحاد وتدخله في باب المعلوم.

ومنها[٥] أن تكون مطابقة للسنة المقطوع بها إما صريحاً أو دليلاً أو فحوى أو عموماً.

ومنها أن تكون مطابقة لما أجمع المسلمون عليه. ومنها أن تكون مطابقة لما اجتمعت عليه الفرقة المحقة فإن جميع هذه القرائن تخرج الخبر من حيز الآحاد وتدخله في باب المعلوم وتوجب العمل به...)[٦].

واستنادا إلى ما قد بينه كل من الشيخ المفيد والشيخ الطوسي عليهما الرحمة والرضوان، فلو تفحصنا رواية التوقيع المقدس، الذي صدر عن الإمام

---

(١) يعني خبر الآحاد.

(٢) وإذا أوجب العلم فإنه يوجب العمل قطعاً.

(٣) أي لاحق بالخبر المتواتر.

(٤) أي ومن هذه القرائن التي توجب العلم.

(٥) أي ومن هذه القرائن التي توجب العلم وتخرج الخبر عن حيز الآحاد وتدخله في باب المعلوم.

(٦) كتاب الاستبصار للشيخ الطوسي: ج١، ص٣.

المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيهِ، وطبقنا عليه ما سبق، لوجدنا أن هذا التوقيع الشريف، هو من الأقسام التي توجب العلم والعمل، لأنه مقرون ومحفوف بالقرائن الحالية والمقالية التي تخرج الخبر عن حيز الآحاد وتدخله في باب المعلوم المعمول به، ولا بأس ببيان بعض تلك القرائن في الآتي:

القرينة الأولى: القرينة الداخلية تؤيد صحة صدوره

تعيين المدة التي سيتوفى فيها السفير الرابع، وهي ستة أيام من حين وصول الكتاب إليه، وصدق هذه المدة وموته قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ خلالها قرينة دالة على صدق صدوره من الناحية المقدسة كون المخبر بهذه المدة والأجل له ارتباط بعالم الغيب، وهذه المنزلة لم تكن متاحة لغير صاحب العصر والزمان أرواحنا فداه.

القرينة الثانية: التوقيع هو الإعلان الوحيد لانتهاء الغيبة الصغرى

رواية الشيخ السمري وتوقيعه، هي الوحيدة المذكور فيها الإعلان بانتهاء الغيبة الصغرى، وبداية الغيبة الكبرى التامة، التي لا ظهور فيها إلا بعد طول الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض ظلماً وجوراً، وهذا أيضاً مما يمكن أن نعدّه قرينة صادقة على صحة صدوره عن المعصوم، فحتى الذين يشككون في صحة صدور هذا التوقيع من الناحية المقدسة، لو سألناهم متى انتهت الغيبة الصغرى وابتدأت الغيبة الكبرى؟ لأجابوا بأن الغيبة الصغرى قد انتهت بوفاة الشيخ السمري قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ، فلو كذبوا صدور هذا التوقيع ومحتواه، لتعين عليهم القول بأن الغيبة الصغرى ما زالت مستمرة لم تنته، وإذا قالوا بعدم انتهائها لزمهم أن يبينوا من هو السفير بعد السمري قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ، ثم الذي هو بعده وبعده إلى يوم

الناس هذا، فإن لم يستطيعوا ولن يستطيعوا، فعليهم حينئذ أن يقروا بصحة صدور توقيع السمري قدس الله روحه وابتداء الغيبة الكبرى، وإذا لزمهم التصديق به يلزمهم التصديق بكل محتواه ومن ضمن محتواه تكذيب المشاهدة مع ادعاء السفارة قبل الصيحة والسفياني، والذي ينسف بدوره كل ما بناه أدعياء السفارة الخاصة في الغيبة الكبرى من أجل إضلال الناس.

القرينة الثالثة: إجماع الطائفة قرينة على صدق صدوره

ومن القرائن الأخرى التي تؤيد صحة صدور التوقيع المقدس عن الإمام الثاني عشر صلوات الله وسلامه عليه هي أن هذا الخبر كان ولازال محل قبول ورضا من قبل الفقهاء والأعلام حديثاً وقديماً وعليه المعول في مقام العمل منذ رحيل الشيخ السمري إلى يوم الناس هذا، ولا وجود لمعترض عليه، أو على مضمونه إلا من شذ ممن لا يعتد برأيه في مقابل الإجماع، وبهذا الصدد يقول الميرزا محمد تقي الأصفهاني: (اعلم أنه اتفقت الإمامية على انقطاع الوكالة، واختتام النيابة الخاصة، بوفاة الشيخ الجليل علي بن محمد السمري رضي الله عنه وهو الرابع من النواب الأربعة، الذين كانوا مرجعا للشيعة في زمان الغيبة الصغرى، وأنه ليس بعد وفاة السمري إلى زمان ظهور الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف نائب مخصوص عنه في شيعته، وأن المرجع في زمان غيبته الكبرى هم العلماء العاملون، الحافظون لحدود الله، وأن من ادعى النيابة الخاصة فهو كاذب مردود، بل يعد ذلك من ضروريات مذهب الإمامية التي يعرفون بها، ولم يخالف في ذلك أحد من علمائنا، وكفى بهذا حجة وبرهانا)[1].

---

(١) مكيال المكارم للميرزا محمد تقي الأصفهاني: ج٢، ص٣٣٣.

فلو كان هذا التوقيع مجعولاً ومكذوباً ما اشتهر أمره ولا شاع ذكره، ولورد عن الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه أمرٌ ينهانا عن التصديق به، لاستحالة أن يرى الإمام صلوات الله وسلامه عليه القواعد الشعبية الموالية له مجمعة على أمر خطير كالذي نحن بصدد نفيه، ويسكت عنهم، ولا يصدر منه أمر يعيد إليهم رشدهم، ويصحح مسارهم، وينقض إجماعهم.

ولو كان هذا التوقيع مكذوبا لنوّه إليه العلماء الأعلام في كتبهم، ولحذروا الناس والعامة من العمل والتصديق به والركون إليه، ولما لم يصدر كل هذا لا من المعصوم صلوات الله وسلامه عليه، ولا من العلماء والفقهاء المأمونين على حفظ الدين والشريعة رضوان الله تعالى عليهم، اكتشفنا أن هذا التوقيع صادر على نحو الجزم والقطع من الناحية المقدسة للإمام صلوات الله وسلامه عليه، ومعتمد عليه من قبل علماء الطائفة الحقة.

القرينة الرابعة: موافقة التوقيع مع المرجحات الروائية

وهي موافقة توقيع الشيخ السمري قدس الله روحه لأدلة السنة المقطوع بها والتي أقرها الأئمة صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لشيعتهم من اجل التمييز بين الأخبار في حال حصول تناقض أو تنافي أو تشابه فيما بينها.

فالطرف الذي يحاول عبثا إثبات عدم انتهاء السفارة والنيابة الخاصة يتمسك بروايات متشابهة لا تحظى بالشهرة أو الإجماع، ويمكن ان تحمل على عدة وجوه، فلو عرضنا هذه الروايات من جهة، والتوقيع المقدس النافي للسفارة والنيابة من جهة أخرى على تلك الروايات لرأينا أنّ التوقيع المقدس يحظى بالموافقة معها دون

تلكم الروايات التي يتمسك بها من يحاول إثبات استمرار السفارة بعد موت الشيخ السمري قدس الله روحه.

فالتوقيع الشريف موافق مع مرفوعة زرارة التي سأل فيها الإمام الباقر صلوات الله وسلامه عليه بما نصه:

«جعلت فداك يأتي عنكم الخبران أو الحديثان المتعارضان فبأيهما آخذ؟ فقال صلوات الله وسلامه عليه: يا زرارة خذ بما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذ النادر...»[1].

وقد بينا سابقاً أن الإجماع جار على العمل بتوقيع الشيخ السمري قدس الله روحه من حين صدوره إلى اليوم، ولا عبرة بمن شذ من أدعياء البابية والسفارة والنيابة الخاصة عن الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه في غيبته الكبرى، لأننا مأمورون بتكذيبهم وتكذيب ادعاءاتهم.

والتوقيع الشريف أيضاً موافق لما في مقبولة عمر بن حنظلة حيث قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة أيحل ذلك؟ قال عليه السلام: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتا، وإن كان حقا ثابتا له، لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به قال الله تعالى:

(١) بحار الأنوار: ج٢، ص٢٤٥. فقه الرضا لابن بابوية: ص٥٢. مستدرك الوسائل: ج١٧، ص٢٠٣.

﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾[١].

قلت: فكيف يصنعان؟ قال: ينظران ـ إلى ـ من كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكما، فإني قد جعلته عليكم حاكما، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخف بحكم الله، وعلينا ردَّ والرادُّ علينا كالراد على الله، وهو على حد الشرك بالله. قلت: فإن كان كل رجل اختار رجلا من أصحابنا فرضيا أن يكونا الناظرين في حقهما، واختلفا فيما حكما وكلاهما اختلفا في حديثكم؟ قال: الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر، قال: قلت: فإنهما عدلان مرضيان عند أصحابنا لا يفضل واحد منهما على الآخر؟ قال: فقال: ينظر إلى ما كان من روايتهم عنا في ذلك الذي حكما به المجمع عليه من أصحابك فيؤخذ به من حكمنا ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك فإن المجمع عليه لا ريب فيه»[٢].

والشاهد في هذه الرواية قوله صلوات الله وسلامه عليه:

«ينظر إلى ما كان من روايتهم عنا في ذلك الذي حكما به المجمع عليه من أصحابك فيؤخذ به من حكمنا ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك فإن المجمع عليه لا ريب فيه».

(١) سورة النساء، الآية: ٦٠.

(٢) الكافي للكليني: ج١، ص٦٨. باب اختلاف الحديث حديث رقم ١٠. الاحتجاج للشيخ الطبرسي: ج٢، ص١٠٧، عند ترجمة عمر بن حنظلة العجلي البكري الكوفي من أصحاب الصادق عليه السلام.

والمستظهر من هاتين الروايتين كما يقول الشيخ الأنصاري: (هو ثبوت الريب في الخبر غير المشهور وانتفاؤه في المشهور)[1] فيكون المشهور من الأمر هو الأمر البين الراشد، وغيره غير بين ولا راشد، وعليه فيجب العمل بالخبر المشهور والمجمع عليه لأنه موصوف بكونه مما لا ريب فيه أي مما لا شك في صدقه وصحة صدوره عن المعصوم عليه السلام، فيخرج بذلك عن وصف الآحاد، ويكون موجباً للعلم والعمل، ورواية التوقيع المقدس مما ينطبق عليها ذلك.

وهنالك قرائن أخرى تركناها طلباً للاختصار.

وبقيت لنا ملاحظة أخيرة

وهي أن الذين شحذوا نصول أقلامهم للنيل من قداسة التوقيع المقدس، ورميه بكل فرية تخطر في أذهانهم، في سبيل تقويض أركان هذا السد، الذي عجز عن خرقه جنود الضلالة، وأشباه يأجوج ومأجوج، فهؤلاء قد تناسوا أن ما افتروه من إفك، وما رموا به من سهم غدر، يمكن أن يرتد إلى نحورهم، وبه تكون نهاية حججهم الضالة، فما افتروه سابقا من أن توقيع الشيخ السمري رحمه الله هو من روايات الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، مردود عليهم إفكه. لان كل الروايات التي يستشهد بها دعاة النيابة الخاصة والسفارة في الغيبة الكبرى، وكل الأدلة التي يقيمونها لإثبات استمرار السفارة والنيابة الخاصة هي أخبار آحاد لا تواتر فيها ولا إجماع. فإن أسقطوا هذا التوقيع المقدس لأنه خبر آحاد، فلابد عليهم قبل ذلك أن يسقطوا كل ما يروونه في كتبهم ومحاجاتهم، لعدم وجود ما هو متواتر ولا مجمع عليه في أدلتهم التي أودعوها كتبهم الضالة.

---

(١) فرائد الأصول للشيخ الأنصاري ج١ ص٦١٢ ما يظهر من بعض الأخبار.

وأما إذا قبلوا تلك الأخبار غير المتواترة ولا المجمع عليها، فلابد أيضاً من قبول رواية التوقيع المقدس، وبهذا يكون التوقيع المقدس الصادر عن الشيخ السمري قدس الله روحه لازماً لهم وحجة عليهم على كل حال.

الإشكال الرابع: إنّ توقيع السمري معارض بغيره من الروايات

ادعى المنكرون لتوقيع الشيخ السمري قدس الله روحه ان توقيعه الذي ينفي فيه إمكانية المشاهدة للإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه في عصر غيبته الكبرى معارض بغيره من الروايات التي تثبت بمجموعها إمكان المشاهدة لشخص الإمام سواء في غيبته الصغرى أو الكبرى التامة، وسنختار فيما يلي مجموعة من الروايات التي تمسك بها الخصم لإثبات تلك المعارضة:

الرواية الأولى: لا يعلم بمكان الإمام المهدي عليه السلام إلا خاصة مواليه

ما جاء عن الصادق صلوات الله وسلامه عليه قال:

«**للقائم غيبتان إحداهما قصيرة والأخرى طويلة، الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواليه**»[1].

والشاهد هو: في قول الصادق صلوات الله وسلامه عليه: (**والأخرى لا يعلم بمكانه إلا خاصة مواليه**) وفيه حسبما يدعي الخصم دلالة واضحة على ان هنالك أشخاصا موصوفين بأنهم من موالي الإمام وموسومين بسمة الإخلاص له صلوات الله وسلامه عليه، وبإمكان هؤلاء المخلصين مشاهدته صلوات الله وسلامه عليه، بل وبإمكانهم الإطلاع على مكانه صلوات الله وسلامه عليه، والإطلاع أكثر خطورة من مجرد المشاهدة كما لا يخفى.

(١) أصول الكافي: ج١، ص٣٤٠، باب في الغيبة الحديث رقم ١٩.

والحق إن هذه الرواية غير متعارضة لتوقيع السمري قدّس الله روحه، بل ان كلا الروايتين معاضدة إحداهما الأخرى ويمكن ذكر عدة وجوه لإثبات ذلك:

الوجه الأول: ان الروايتين مجمعتان على تعدد الغيبة

ان كلتا الروايتين تذكران أن هنالك غيبتين للإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، إحداهما قصيرة والأخرى طويلة، ففي توقيع الشيخ السمري قدّس الله روحه قد ذكر ما يلي: (**ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك فقد وقعت الغيبة التامة فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل وذلك بعد طول الأمد...**).

ففيه تصريح واضح ان هنالك غيبتين، أحداهما تمتاز بكونها قصيرة غير تامة، والأخرى طويلة، سيمتد أمدها، وهو نفس ما ذكرته الرواية التي عن الإمام الصادق صلوات الله وسلامه عليه، والتي جاء فيها: (**للقائم غيبتان إحداهما قصيرة والأخرى طويلة...**) فهذا كما لا يخفى وجه اتحاد بين الروايتين لا وجه اختلاف وتعارض كما تخيله المعترض.

الوجه الثاني: انهما مجمعتان على ان الاجتماع مع الإمام ممكن في الصغرى

وفي كلتا الروايتين مذكور أن في أحدى الغيبتين وهي الصغرى، يوجد من يتصل بالإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، ويبلغ عنه أوامره وإرشاداته وأحكام الشريعة التي يحتاج إليها المجتمع في تلك الفترة، وهم السفراء الأربعة، أو غيرهم من الوكلاء المرضيين في الغيبة الصغرى، أو خاصة شيعته، كما في الرواية التي عن الإمام الصادق صلوات الله وسلامه عليه، وهذا وجه اتحاد آخر بين الروايتين كما لا يخفى.

الوجه الثالث: لا دلالة في الرواية على ادعائهم للسفارة

ولكن قد يُتوهم أن هنالك تعارضاً فيما بين قول الإمام المهدي أرواحنا فداه في رواية السمري قدس الله روحه:

«وسيأتي إلى شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

وبين ما جاء عن الإمام الصادق صلوات الله وسلامه عليه:

«والأخرى لا يعلم بمكانه إلا خاصة مواليه».

والصحيح انه ليس بين هاتين الفقرتين تعارض أصلا، فقد تبين سابقا أنْ ليس مطلق المشاهدة واللقاء بالإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه مرفوضا وممنوعا، وأنّ القرائن دالة على أنّ المشاهدة المرفوضة واللقاء غير المقبول هو المستلزم لدعوى السفارة والوصاية.

وليس في الرواية الثانية الواردة عن الإمام الصادق صلوات الله وسلامه عليه ما يشعر أو ينص على أنّ خواص مواليه الذين يعلمون بمكانه أثناء غيبته الكبرى هم ممن يدعون السفارة والإرسال الخاص، فإذا لم يكونوا يدعون السفارة والنيابة الخاصة، ولم يكونوا ممن يعلن ارتباطه بالإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه أمام الناس، فلا محذور حينئذ بين علمهم بمكان الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه وبين الغيبة التامة، ما دام العلم بشخصه صلوات الله وسلامه عليه مكتوما خفيا، وعليه لا تعارض يبقى بين هاتين الروايتين بل العكس هو الصحيح فكل واحدة منهما تعضد الأخرى وتؤيد صحة مضمونها.

الوجه الرابع : الرواية تنطبق على من يكون بمنزلة الخضر وبعض الملائكة

يمكن لنا وبمجموعة من القرائن المستفادة من الروايات الشريفة ، إن نكتشف بعض الشخصيات التي لها أهلية العلم بمكان الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه في غيبته الكبرى ، مثل الخضر صلوات الله وسلامه عليه الذي ورد ذكر إمكان التقائه بالإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه في الرواية المنقولة عن الإمام الرضا صلوات الله وسلامه عليه حيث قال :

«إن الخضر شرب من ماء الحياة فهو حي لا يموت حتى ينفخ في الصور، وإنه ليأتينا فيسلم علينا، فنسمع صوته ولا نرى شخصه، وإنه ليحضر حيث ذكر، فمن ذكره منكم فليسلم عليه، وإنه ليحضر المواسم فيقضي جميع المناسك، ويقف بعرفة فيؤمن على دعاء المؤمنين، وسيؤنس الله به وحشة قائمنا صلوات الله وسلامه عليه في غيبته، ويصل به وحدته»[1] .

ومثل مؤمني الجن ممن تكاملت درجتهم وعلت مرتبتهم ، وكذلك الملائكة ؛ فعن المفضل بن عمر عن الصادق صلوات الله وسلامه عليه :

«قال المفضل: قلت: يا سيدي فمن يخاطبه ـ أي المهدي ـ ولمن يخاطب؟ قال الصادق صلوات الله وسلامه عليه: تخاطبه الملائكة والمؤمنون من الجن...»[2] .

فيكون معنى أنه لا يراه في غيبته الكبرى إلا خاصة مواليه ، محمولا على ان الموالي الذين لهم الأهلية بالاطلاع على مكانه والالتقاء به ، هم من يكون بمنزلة الخضر صلوات الله وسلامه عليه ، والملائكة ومؤمني الجن ، ممن لا يمكن ان يهتك ستر

(١) بحار الأنوار : ج٥٢ ، ص١٥٢ .

(٢) أصول الكافي : ج١ ، ص٣٤٠.

الغيبة ويفشي سر آل محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بحال من الأحوال، لا كل من هب ودب ممن لا يُعرف سجل تاريخهم ولا ميزان تقواهم، بل قد علم واشتهر كذبهم وتضليلهم، فكيف يصير مثل هؤلاء للإمام المهدي مؤنسين ولمكانه عارفين.

وأخيرا وإذا لم يقتنع الخصم بما ذكر آنفا من التوفيق بين الروايتين الشريفتين، وأصر على وجود التعارض بين الروايتين، فسنرجع حينئذ إلى المرجحات، وقد اتضح لنا فيما سبق ان واحدة من أهم المرجحات هي الشهرة والإجماع، والشهرة والإجماع كما قد بينا سابقا هي في صف رواية الشيخ السمري قدس الله روحه، فتقدم على غيرها، ويعمل بمضمونها، لان المجمع عليه لا ريب فيه، كما في مقبولة عمر بن حنظلة[1] التي تقدم ذكرها، وتترك الأخرى؛ لأنها من الشاذ النادر عملا بمرفوعة زرارة بن أعين عن الباقر صلوات الله وسلامه عليه[2].

الرواية الثانية: ان مع الإمام المهدي ثلاثين شخصا يذهبون عنه الوحشة

ومن تلك الروايات التي توحي بالتعارض مع توقيع الشيخ السمري عليه الرحمة والرضوان ما روي عن أبي بصير عن الصادق صلوات الله وسلامه عليه قال:

«لابد لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولابد له في غيبته من عزلة ونعم المنزل طيبة وما بثلاثين من وحشة»[3].

---

(١) الكافي للكليني: ج١، ص٦٨، باب اختلاف الحديث حديث رقم ١٠. الاحتجاج للشيخ الطبرسي: ج٢، ص١٠٧، عند ترجمة عمر بن حنظلة العجلي البكري الكوفي من أصحاب الصادق عليه السلام.

(٢) بحار الأنوار: ج٢، ص٢٤٥. فقه الرضا لابن بابويه: ص٥٢. مستدرك الوسائل: ج١٧، ص٢٠٣.

(٣) أصول الكافي: ج١، ص٣٤٠.

ووجه التعارض في هذه الرواية: هو أنها تثبت وجود ثلاثين شخصا يتصلون بالإمام المهدي عليه السلام، يؤنسون وحشته، ويخففون عنه الغربة في غيبته، ووجود مثل هذا العدد الكبير نسبيا من المتصلين بالإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، يتعارض وما جاء على لسان الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه الوارد في توقيع الشيخ السمري قدس الله روحه:

«وسيأتي إلى شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

والجواب عن هذا التعارض يقع من عدة أوجه:

الوجه الأول: انها من قبيل المجمل المحتاج لمبين ومفسر

إن هذه الرواية من قسم المجمل الذي يحتاج إلى مبين ومفسر، فهي لم تحدد في أي قسم من أقسام الغيبة تكون هذه العزلة، والتي سيستقر فيها الإمام صلوات الله وسلامه عليه في طيبة، والذي سيؤنس وحشته ثلاثون من المقربين، أفي الغيبة الصغرى ستكون هذه العزلة أم الكبرى؟ وان كانت القرائن الموجودة في الرواية تشعر بأنّ هذه العزلة قد تحققت أثناء الغيبة الصغرى، بقرينة قوله صلوات الله وسلامه عليه: **(ونعم المنزل طيبة)** وهذا التعيين لمكان الإمام صلوات الله وسلامه عليه لا يتناسب مع السرية والحيطة والحذر التي تتميز بها مرحلة الغيبة التامة الكبرى، لان مع تعيين المكان لا تبقى تمامية للغيبة، إذ ان مع الكشف عن المكان وعن عدد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إليه لا تبقى أية سرية وهذا ما لا يتناسب كليا مع جوهر الغيبة الكبرى وروحها.

وما ذكر من تعيين موقع ومكان تواجده صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيهِ وعدد من يمكنهم الاتصال به صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيهِ إنما يتناسب مع مرحلة الغيبة الصغرى يوم كان للإمام صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيهِ طريق يمكن من خلاله أن يصل الناس إليه، فيصبح معنى الرواية هو:

«لابد لصاحب هذا الأمر من غيبة صغرى غير تامة يعتزل فيها الناس ونعم المنزل الذي يصلح ان يكون مأوى لعزلته هي طيبة وما بثلاثين شخصا يتصلون به من وحشة».

وقد تكون الوحشة التي ذكرت في الرواية غير متعلقة بشخص الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيهِ لان الإمام صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيهِ أجل قدرا وأعظم صبرا من أن يصاب بالوحشة نتيجة عدم تواجده بين ظهراني هذا المجتمع الذي طالما وصفه الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيهِ خلال مكاتباته وتوقيعاته التي كانت تخرج للناس بالانحراف والبعد عن المنهج الإسلامي القويم، ومجتمع على هذه الشاكلة يكون بعيدا أن يحن له قلب الإمام صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيهِ ويستوحش لتركه، حتى يحتاج إلى ثلاثين شخصا يؤنسه، وكيف يستوحش من يكون الله سبحانه أنيسه والقرآن جليسه والخضر صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيهِ صاحبه وصالحو الجن والملائكة من حوله وفي خدمته؟ هيهات.

وعلى هذا التفسير للرواية تكون الوحشة التي ورد ذكرها متعلقة بالمجتمع المؤمن بفكرة الإمام المهدي صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيهِ فهو الموصوف والمقصود بتلك الرواية، لان المجتمع قبل وقوع الغيبة الصغرى كان قد اعتاد على وجود الإمام المعصوم بين ظهرانيه، وحصول الغيبة بعد استشهاد الإمام الحسن العسكري

صلوات الله وسلامه عليه حتى لو كانت جزئية، فهي تمثل حالة جديدة لم يألفها المجتمع الموالي، فمن الطبيعي والحال هذه أن يصاب أبناء هذا المجتمع بوحشة نتيجة غياب إمامهم وموجّههم الذي اعتادوا على الالتقاء به والوصول إليه متى شاؤوا وأرادوا، والإمام في هذه الرواية يريد أن ينفي ويبدد هذه الوحشة التي يمكن أن تصيب الموالين عن طريق ذكر هؤلاء الذين عددهم ثلاثون شخصا، والذين يمكنهم الاتصال بالإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، والذين من ضمنهم السفراء الأربعة وبعض الوكلاء الذين كانت تصلهم التوقيعات من ناحيته المقدسة، فوجود ثلاثين وساطة اتصال بين الإمام صلوات الله وسلامه عليه ورعيته لا تبقى معها وحشة تذكر.

وإذا لم يثبت بعد كل ما أوضحنا أن المراد بالغيبة المذكورة في الرواية هو خصوص الغيبة الصغرى دون الكبرى، فيبقى حينئذ المعنى مجملا غير مفسر، وإذا كان معنى الرواية مجملا فلا يمكن ان يؤخذ بها، ولا تصح ان تكون معارضة لتوقيع الشيخ السمري قدس الله روحه، لان التوقيع من قسم المبين ولا تعارض بين المجمل والمبين كما هو ثابت في محله، كما انه لا يصح بحال من الأحوال رفع اليد عن رواية عمل بها عظماء المذهب وسار عليها السلف والخلف بهذه الرواية المجملة التي تحمل وجوها كثيرة ومعاني عديدة.

فضلاً عن ان مجرد ورود الاحتمال بأن من الممكن ان لا تكون الغيبة الكبرى هي المقصودة ـ كما بيناه ـ كاف في إسقاط استدلالهم بالرواية عملا بقاعدة (إذا قام الاحتمال بطل الاستدلال).

الوجه الثاني: الثلاثون هم من له منزلة الخضر أو الملائكة أو مؤمني الجن

إننا نمنع تحقق التعارض بين التوقيع المقدس، وقوله صلوات الله وسلامه عليه: **(وما بثلاثين من وحشة)** حتى لو قلنا: إن الرواية التي عن أبي بصير ناظرة إلى الغيبة الكبرى، وذلك بحمل قوله صلوات الله وسلامه عليه: **(وما بثلاثين من وحشة)** على ما فسرناه سابقاً من أن هؤلاء الثلاثين يمكن أن يكونوا هم نفس الخضر صلوات الله وسلامه عليه والملائكة ومؤمني الجن ويكون مجموعهم ثلاثين يدفع بهم الإمام صلوات الله وسلامه عليه وحشته في غيبته. ولعل هؤلاء الثلاثين المؤنسين لوحشة القائم صلوات الله وسلامه عليه، لو قلنا بأنه صلوات الله وسلامه عليه يمكن ان تدخل لقلبه الوحشة، هم نفس المعبر عنهم بالأبدال، الذين يلازمون الإمام في غيبته، وهم مشاركون له بالغيبة وعدم الكشف عن أشخاصهم وأماكنهم، وهذا موافق لرواية السمري لأنه لا وجود للخطر على سرية الغيبة من قبلهم، وكذلك لا وجود لدعوى السفارة منهم، وعليه فلا يكون هؤلاء الأبدال مشمولين بقول الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه:

«وسيأتي إلى شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

ولو فرضنا بقاء التعارض بين هذه الرواية وبين التوقيع الشريف، بحيث استحكم، فإن الروايتين المتعارضتين ترجح أحداهما على الأخرى بإحدى طرق الترجيح، وكما ذكرنا فإن الشهرة مع رواية الشيخ السمري، فتقدم للعلة التي بيناها من قبل، وكذلك تكون رواية أبي بصير عن الإمام الصادق صلوات الله وسلامه عليه مشمولة بقاعدة (إذا قام الاحتمال بطل الاستدلال).

الرواية الثالثة: ان للإمام المهدي عليه السلام مولى يدعو الناس للنصرة

ومن تلك الروايات التي توحي بالتعارض مع رواية السمري رحمه الله وتوقيعه ما روي عن الإمام محمد بن علي صلوات الله وسلامه عليه:

«يكون لصاحب هذا الأمر غيبة في بعض هذه الشعاب وأومأ بيده إلى ناحية ذي طوى حتى إذا كان قبل خروجه أتى المولى الذي كان معه حتى يلتقي بعض أصحابه فيقول كم أنتم ههنا؟ فيقولون أربعين رجلاً فيقول كيف أنتم لو رأيتم صاحبكم؟ فيقولون: والله لو ناوي[١] بنا الجبال لناويناها معه»[٢].

وقد حاول البعض استغلال هذه الرواية الشريفة، لتحقيق بعض المآرب الشيطانية، واستغلالها لتمرير بعض الأفكار المسمومة، ودسها بصورة خبيثة، ليصل من خلالها إلى فكرة معينة يسوق إليها القارئ سوقا من حيث لا يشعر فنراه يقول: (فإن هذه الرواية صريحة بأن الإمام المهدي يبعث المولى الذي كان معه رسولاً عنه إلى بعض أصحابه من المؤمنين، وذلك قبل القيام وقبل قتل النفس الزكية بل الرواية لم تحدد الزمان، فلعلها قبل قيام الإمام بكثير، فالإشارة إلى أن ذلك يحدث قبل القيام فقط دون تحديد...)[٣].

---

(١) هكذا في غيبة الشيخ النعماني وفي مصادر أخرى (فيقولون: والله لو يأوى الجبال لنأويها) راجع إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب للشيخ علي اليزدي: ص٢٩٨. وفي شرح إحقاق الحق للسيد المرعشي: ج٢٩، ص٦٠٥، هكذا (فيقولون والله لو ناوي بنا الجبال لناوينا معه بها).

(٢) كتاب الغيبة للنعماني: ص١٨٢.

(٣) الرد القاصم على منكري رؤية القائم، ناظم العقيلي أحد أتباع الضال احمد بن الحسن.

أقول: وكل ما جاء ضمن كلمات صاحب هذه المقولة كذب وتدليس وقلة اطلاع على الروايات الشريفة، فقوله: (وذلك قبل القيام وقبل قتل النفس الزكية بل الرواية لم تحدد الزمان فلعلها قبل قيام الإمام بكثير) وهذا الادعاء مما تكذبه الروايات الشريفة، فقد ورد تحديد دقيق في الروايات لتلك الحادثة التي نقلتها الرواية التي في غيبة النعماني، فقد جاء عن الإمام أبي جعفر صلوات الله وسلامه عليه أنه قال:

«يكون لصاحب هذا الأمر غيبة في بعض هذه الشعاب ثم أومأ بيده إلى ناحية ذي طوى حتى إذا كان قبل خروجه بليلتين انتهى المولى الذي يكون بين يديه حتى يلقى بعض أصحابه فيقول كم أنتم ههنا؟ فيقولون نحو من أربعين رجلاً، فيقول كيف أنتم لو قد رأيتم صاحبكم...»[1].

ثم ساق الرواية نفسها.

وفي هذه الرواية تصريح واضح أن ذلك كائن قبل خروجه صلوات الله وسلامه عليه بليلتين، وهو بعد قتل النفس الزكية قطعاً لأن ذا النفس الزكية يقتل قبل خروجه صلوات الله وسلامه عليه بخمس عشرة ليلة بشهادة ما روي عن أبي عبد الله صلوات الله وسلامه عليه قال:

«ليس بين قيام القائم وبين قتل النفس الزكية إلا خمس عشرة ليلة»[2].

---

(١) بحار الأنوار: ج٥٢، ص٣٤١. معجم أحاديث الإمام المهدي: ج٥، ص٢٦. تفسير العياشي: ج٢، ص٥٦.

(٢) الغيبة للشيخ الطوسي: ص٤٤٥. ومثله في كمال الدين وتمام النعمة للصدوق: ص٦٤٩. وبحار الأنوار: ج٥٢، ص٢٠٣.

وهذه الرواية على ما قد بيناه لا تعارض بينها وما جاء في توقيع الشيخ السمري قدس الله روحه لأن التوقيع ينفي الرؤية والمشاهدة مع المعرفة، والإرسال الخاص قبل الصيحة والسفياني، وهذه الرواية تتحدث عن المشاهدة بعد الصيحة والسفياني فلا تعارض بينهما فتأمّل.

الرواية الرابعة: رؤية الإمام المهدي وتكذيب الناس لمن قد رآه

ومن تلك الروايات التي يظن بأنها معارضة لتوقيع الشيخ السمري قدس الله روحه ما روي عن احمد بن علي الحميري عن الحسن بن أيوب عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي عن رجل عن أبي عبد الله الصادق صلوات الله وسلامه عليه انه قال:

«**لا يقوم القائم حتى يقوم اثنا عشر رجلاً كلهم يجمع على قول إنهم قد رأوه فيكذبونهم**»(١).

وفيها دليل على وجود من يراه قبل قيامه صلوات الله وسلامه عليه.

وهذه الرواية أيضا لا تصلح لان تكون معارضة لرواية الشيخ السمري قدس الله روحه وتوقيعه من أوجه عدة منها:

الوجه الأول: الرواية ضعيفة السند

ان هذه الرواية ضعيفة السند؛ لان من روى الرواية عن الإمام الصادق صلوات الله وسلامه عليه مجهول الحال والهوية فالسند المتقدم هكذا (... **عن رجل عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام انه قال: لا يقوم القائم حتى يقوم اثنا عشر رجلاً...**) وكلمة رجل تعبر عن جهالة الراوي وبالجهالة يثبت الإرسال وبالإرسال يثبت عدم

(١) كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني: ص٢٥٨، الباب الرابع عشر حديث ٥٨.

الوثوق، فلا يمكن لرواية ضعيفة غير موثوق بها ان تعارض رواية الشيخ السمري قدّس الله روحه التي عرفت فيما سبق قوة إسنادها.

الوجه الثاني: اضطرابها من حيث تعيين زمن الرؤية

لو غضضنا الطرف عن ضعف الإسناد في هذه الرواية، وناقشنا المتن بصورة مستقلة، فسنجدها مجملة مبهمة، لعدم وجود إشارة تدل بصراحة على أن زمن وجود هؤلاء الذين سيجمعون على القول برويته صلوات الله وسلامه عليه هو قبل السفياني والصيحة، إذ لعل زمن رؤيتهم ــ وهو الصحيح ــ للإمام صلوات الله وسلامه عليه هو بعد الصيحة والسفياني وهو ما لا تنافي بينه وبين التوقيع المقدس، وإذا ورد الاحتمال بطل الاستدلال كما هو معلوم في محله.

الوجه الثالث: ليس في رؤيتهم دليل على سفارتهم

ان الرواية صريحة في ان هؤلاء الإثني عشر شخصا سيجمعون على الرؤية المجردة عن أي وصف زائد، ومجرد الرؤية من دون ادعاء النيابة الخاصة والسفارة غير منفي بتوقيع الشيخ السمري قدّس الله روحه، كما أوضحناه من قبل.

الوجه الرابع: لعل سفارتهم ستكون بعد السفياني والصيحة

حتى لو سلمنا جدلا بان مجرد رؤيتهم دليل على سفارتهم ونيابتهم عن الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، فان التعارض ما بين هذا المعنى وتوقيع الشيخ السمري غير حاصل البتة لوجود احتمال أن هذه السفارة والنيابة ـ لو أقررنا بها ـ ستقع بعد السفياني والصيحة، وهذا الاحتمال لوحده كاف لإبطال استدلال الخصم، فـ(وجود الاحتمال كاف لإبطال الاستدلال).

الإشكال الخامس: إنّ التوقيع معارض لقصص اللقاء بالإمام

نقلت لنا بعض القصص التي حكت لقاء كثير من الناس لشخص الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه والتي رواها كثير من ثقات الشيعة، حتى ان بعض تلك المشاهدات قد صرحت ان الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه كان يحمل بعض هؤلاء الصالحين النصائح والإرشادات التي يرغب الإمام صلوات الله وسلامه عليه بإيصالها للناس بقصد توجيههم وتربيتهم أو حل مشكلة معينة تواجههم، وهذا معارض لتوقيع الشيخ السمري الذي منع من مشاهدة الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه قبل الصيحة والسفياني.

ويرد على هذا الإشكال: ان هذه اللقاءات العابرة والوقتية وغير المبرمجة التي تقع لبعض المؤمنين بصورة عشوائية غير رتيبة، والتي تقع ضمن نظام معقد من الأسباب والمسببات الزمانية والمكانية، والتي تكون مأخوذة بنظر الاعتبار وبدقة من قبل الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه والتي لا يشعر بها ذلك الذي يلتقي بشخص الإمام صلوات الله وسلامه عليه، غير مقصودة في توقيع الشيخ السمري قدس الله روحه لعدة أسباب منها:

السبب الأول: ليس فيها تفاصيل تكشف سر الغيبة

ذكرنا مرارا ان أي لقاء لا يتعارض مع مفهوم الغيبة ولا يكون فيه كشف للتفاصيل التي يمكن من خلالها الوصول إلى الإمام الحجة صلوات الله وسلامه عليه، وليس فيه ادعاء للسفارة والنيابة لا مانع عقلياً ولا شرعياً منه، وهذا الأمر حاصل في تلك المشاهدات لأولئك الثقات، لأنها وكما قلنا لقاءات عابرة تستمر لمدة زمنية قصيرة لا يمكن معها البوح بالسر، وكشف ستر الغيبة، وهي أيضا لا تحصل للفرد الواحد إلا مرة واحدة وبشكل لا يتم من خلاله الالتفات عادة إلى شخصية الإمام

المهدي صلوات الله وسلامه عليه أثناء اللقاء، فالأمن من الإذاعة وكشف السر وهتك الغيبة التامة مأمون وهو كاف لتحققها، ومصحح لوقوعها من غير معارضة فيما بينها وبين التوقيع الشريف.

السبب الثاني: كل تلك المشاهدات وقعت من دون دعوى السفارة

تلك المشاهدات المروية من قبل كثير من ثقات الشيعة وعلمائهم، ذكرت من دون أن يدعي أحدهم النيابة الخاصة والسفارة، ولا شيع بين الناس ان الإمام كلفه بأن يكون الوساطة بينه صلوات الله وسلامه عليه وبين الشيعة بشكل دائم ومستمر، وما ذكر من تبليغ هؤلاء الملتقين بالإمام لبعض النصائح والإرشادات للناس لا ينافي مضمون توقيع الشيخ السمري قدس الله روحه، لأن المنهي والمستبعد هو الإيصال أو دعوى الإيصال للتوجيهات والأحكام على نحو الدوام والاستمرار، بحيث يُعرف عند الناس بأن هذا الشخص هو باب للإمام أو وصي للإمام أو سفير له، يبلغ الناس أوامره، ويجمع له الأنصار والأعوان، إلى غير ذلك من الأمور التي أمرنا بتكذيبها ورمي أصحابها بالافتراء.

الإشكال السادس: إنّ التوقيع داخل في دائرة المحو والإثبات

ما توهمه بعض المغرضين من أن رواية الشيخ السمري قدس الله روحه مشمولة بقانون المحو والإثبات، فيحتمل ان الله سبحانه وتعالى قد بدا له فيها، وتغيرت مضامينها، وتحولت من نفي المشاهدة قبل الصيحة والسفياني إلى إمكان وقوعها وجوازها قبل السفياني والصيحة، وعليه فإذا وقعت هذه الرواية ضمن إمكان شمولها بقانون المحو والإثبات فلا يمكن الاعتماد عليها.

ويرد على هذا التخرص بعدة أوجه منها:

الوجه الأول: الإشكال بلا دليل

ان هذا الكلام ما هو إلا مجرد دعوى فارغة بلا دليل فمن قال بشمول توقيع الشيخ السمري قدس الله روحه بقانون المحو والإثبات، فهل أن المعترض قد متع بالنظر إلى اللوح المحفوظ ليعرف ما هو مشمول بالمحو وما هو مشمول بالإثبات؟.

﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا﴾[1].

الوجه الثاني: لا ترفع اليد عن أمر مجمع على صحته لمجرد الاحتمال

مجرد وجود احتمال شمولها بقانون المحو والإثبات لا يؤدي بنا إلى رفع اليد عن العمل بها وبمضمونها، ما لم يأت نص صريح ثان يخبرنا بنسخ هذا التوقيع، وإيقاف العمل بمضمونه من أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين أنفسهم وبما أنه لم يأتنا عنهم أمر ناسخ لهذه الرواية، فيبقى لزوم العمل بها ساري المفعول إلى حين الصيحة والسفياني.

الوجه الثالث: لا يمكن ان يكون التوقيع منسوخا لتأخره في الصدور

حتى لو قلنا: إن رواية الشيخ السمري قدس الله روحه مشمولة بقانون المحو والإثبات؛ فإنها تكون ناسخة وليست منسوخة، وحاكمة وليست محكومة، ومقيدة لغيرها وليس غيرها مقيداً لها، لأن رواية السمري متأخرة رتبة من حيث الصدور عن تلك الروايات التي يستشهد بها من يريد إثبات استمرار السفارة في زمن الغيبة الكبرى، ومن غير المقبول عقلاً وعرفاً أن يكون المتأخر منسوخاً بالذي

(١) سورة مريم، الآية: ٨٩ - ٩٠.

يسبقه، أو مقيداً بالذي قبله، والعكس هو الصحيح، فالقيود متأخرة رتبة عن المطلق، والمنسوخ لابد أن يكون متقدماً في الوجود على الناسخ، وعليه لا يمكن ان نعدّ رواية الشيخ السمري منسوخة بغيرها، بل هي الناسخة لغيرها، والماحية لما ثبت في باقي النصوص.

الوجه الرابع: ولنعكس السحر على الساحر

وإذا عكسنا شبهتهم عليهم، وقلبنا السحر على الساحر وقلنا: هل الروايات التي تستشهدون بها لإثبات إمكان السفارة والنيابة الخاصة قبل الصيحة والسفياني مشمولة بقانون المحو والإثبات أم لا؟ فإن قلتم: إنها مشمولة بذلك القانون أفحمتم أنفسكم بأنفسكم، ولزمتكم الحجة التي أردتم أن تلزموا الآخرين بها، وإن قلتم: إنها غير مشمولة قلنا: إنه لا دليل قطعياً على عدم شمولها، والأصل هو الشمول ما لم يأت دليل على عدمه، فإذا أصر الخصم على رفع اليد عن توقيع الشيخ السمري قدّس الله روحه، وعدم العمل بمضمونه لمجرد احتمال شموله بقانون المحو والإثبات، فيجب أيضا رفع اليد وعدم العمل بكل الروايات التي يستشهدون بها لإثبات مدعاهم بل عليهم رفع اليد عن كل الروايات الشريفة الموجودة في كتب الحديث والرواية، لان احتمال شمولها بقانون المحو والإثبات وارد في الجميع.

فإذا فتحنا الباب أمام هذا الاحتمال، فلن يبقى من الدين ما يعتمد عليه أصلا، لان أكثر أحكامنا الشرعية، ومتبنياتنا العقائدية والفكرية والأخلاقية، مأخوذ من الروايات الشريفة، ورفع اليد عن الرواية، بمجرد احتمال شمولها

بقانون المحو والإثبات، من دون دليل يدل على الشمول، يؤدي إلى الفوضى، والى رفع اليد عن الدين كله، فلا يبقى من الدين عصمة وثيقة يؤخذ بها، فيؤدي ذلك إلى محق الحق وإبطال الشريعة والأحكام، وهذا هو الهدف الرئيس لهؤلاء الضالين.

الإشكال السابع: ان رواية السمري متشابهة غير محكمة

وملخص هذا الإشكال كما حاول البعض ان يصوره، هو ان توقيع الشيخ السمري قدس الله روحه، والمضامين التي احتواها، لا يوجد لها معنى واحد محدد اتفق عليه الجميع، فإذا لم يكن له معنى واحد محدد دخل في قسم المتشابه، والمتشابه كما هو معروف لا يمكن الاعتماد عليه في مقام الحجية.

أقول: من الواضح بل من البديهي ان اللغة العربية هي اللغة الأغنى والأثرى من بين لغات العالم كلها من حيث احتواؤها على المترادفات المتعددة للكلمة الواحدة، حتى قيل: إنّ للأسد خمسمائة اسم[١]، وقد ألف فيه أحد علماء النحو كتابا مستقلا سماه كتاب أسماء الأسد[٢]، ناهيك عن غير المترادفات من الألفاظ، كالمجازات اللفظية، والمشتركات المعنوية والأضداد وغيرها، كل ذلك يجعل من الكلام العربي حمال وجوه، فقلما بل يندر ان نجد جملة أو لفظاً لا يحمل على أقل تقدير معنيين اثنين أو أكثر، وهذا التعدد لا يشمل الكلام العرفي بين الناس فحسب، بل هو شامل حتى لآيات القرآن الكريم ومفرداته، وكذا الحال

(١) تاريخ الإسلام للذهبي: ج٢٦، ص٤٣٩.

(٢) هو الحسين بن احمد بن حمدان بن خالويه النحوي اللغوي وله كتاب آخر اسمه أسماء السيف.

بالنسبة للروايات الشريفة الصادرة عن النبي صلوات الله وسلامه عليه وأهل بيته صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وبسبب هذا الاشتراك اللفظي في مفردات اللغة العربية وضع علماء اللغة والنحو وغيرهم من الفقهاء والأصوليين قواعد يمكن بواسطتها تمييز مراد المتكلم وقصده، عند استعماله للفظاً مشتركاً أو جملة مشتركة تدل على أكثر من معنى وتحمل على أكثر من محمل، وواحدة من أهم تلك القواعد التي يمكن من خلالها تمييز أحد المتشابهين هي قاعدة حجية الظهورات اللفظية، ومعنى الظهور: هو ما يفهم العرف من الكلام عند إلقائه إليه[١].

فالعقلاء قد اعتادوا في محاوراتهم على بيان مراداتهم بما هو ظاهر اللفظ وترتيب الأثر عليه، ولم يردع الشارع عن هذه الطريقة، بل سلك هو أيضا في محاوراته مع بقية خلقه هذا المسلك، ولم يخترع طريقا آخر، بل كان سبحانه وتعالى حاله حال أهل المحاورة والعرف في مقام الإفادة والاستفادة[٢].

فالتشابه إذن؛ لو كان موجودا في ألفاظ التوقيع المقدس للإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه، فانه محلول بفهم العرف لألفاظ هذا التوقيع المقدس، فما يفهمه العرف هو المتعين دون غيره من وجوه الشبه، وقد عرفت فيما مرَّ ان العرف العام ابتداء من وفاة السفير الرابع قدس الله روحه إلى وقت الناس هذا، يفهم من فحوى التوقيع المقدس انقطاع السفارة والنيابة الخاصة بعد السفير الرابع.

---

(١) القواعد الفقهية السيد البجنوردي: ج٣، ص٢٥٥.

(٢) نفس المصدر السابق. وبالجملة: لا إشكال في اعتبار الظواهر، من غير فرق بين ظواهر كلام الشارع وغيره، وقال الشيخ محمد علي الكاظمي الخراساني في فوائد الأصول: ج٣، ص١٣٥ (ومن غير فرق بين ظواهر الكتاب العزيز وغيره).

وكذلك يفهم ان المشاهدة المجردة عن دعوى السفارة ممكنة، وليست مشمولة بتوقيع السمري قدس الله روحه، وكذلك يفهم العرف ان الشخص المتشرف برؤية الإمام صلوات الله وسلامه عليه ليس له أي خصوصية زائدة غير أنّه تشرف برؤية طلعته البهية صلوات الله وسلامه عليه.

ولو حاول البعض من هؤلاء المتشرفين برؤيته صلوات الله وسلامه عليه ادعاء أي خصوصية زائدة على مجرد الرؤية ليصل إلى امتياز آخر يعلو به ويستطيل على الناس باسم الإمام صلوات الله وسلامه عليه، فانه كان ولا يزال يواجه بكل قوة من قبل هذا العرف العام، فيرفض مدعاه، ويستهجن قوله، ويندد بمحاولته للعلو باسم الإمام ورؤيته.

وهذا الفهم العرفي حجة شرعية وخصوصا إذا كان هذا الفهم العرفي ممتدا لأجيال طويلة، ولأعوام مديدة بلغت إلى اليوم ما يزيد على ألف ومائة سنة تقريبا، فالقضية بناء على هذه المدة الطويلة أكبر من مجرد فهم عرفي عام لمضمون توقيع صدر على يد السفير الرابع قدس الله روحه، بل يمكن أنْ نعدّ هذا الفهم العام كاشفا ومعبرا عن سيرة المتشرعة عبر هذه الحقبة الطويلة، وخصوصا أولئك الذين كانوا قريبي عهد للغيبة الصغرى، والذين عايشوا السنين الأولى لابتداء الغيبة التامة الكاملة.

وهذه السيرة للمتشرعة أو هذا الفهم لمضمون التوقيع ومحتواه بالنسبة للمتشرعة؛ إما كاشف عن كون المعنى العرفي والظهور العرفي الذي كان موجودا يومئذ هو ذلك الذي أوضحناه؛ أو كاشف عن وجود قرينة حالية أو مقالية لم

تصل إلينا كانت موجودة عندهم هي التي صرفت فهمهم ووجهته إلى فهم التوقيع المقدس بأنه ينص على انقطاع السفارة والنيابة الخاصة دون العامة وان المشاهدة التي يرمى صاحبها بالكذب والافتراء هي تلك التي تتضمن ادعاء السفارة دون غيرها، وعلى التقديرين فهو معين للمراد من الخبر ورافع للتشابه اللفظي بين فقرات التوقيع المقدس وألفاظه، مع أننا في غنى عن ذلك كله بمعونة ما بيناه من الظهور العرفي.

وعليه يكون ذلك الذي يفهم من التوقيع المقدس خلاف ما يفهمه العرف والمتشرعة شاذاً مردوداً عليه فهمه لمخالفته الظهور العرفي أولا، ولمغايرة فهمه سيرة الملايين من المتشرعة الذين أجمعوا ولمئات السنين على غير ما فهمه ذلك الشاذ في فهمه، وذهب إليه، فلا تبقى لذلك الشاذ عن الإجماع حجة في المخالفة، اللهم إلا ان يكون من أولئك الذين وصفهم القرآن بقوله:

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[١].

كان هذا أهم ما قد أُثير على توقيع الشيخ السمري قدّس الله روحه من قبل بعض المشككين، محاولة منهم لدفع الحق وطمس الحقيقة، وقد أعرضنا عن بعضها خوف الإطالة وإن كنا قد بينا في الأجوبة ما يمكن أن يطبق على كل تلك الشبهات مما لم نذكره، فتأمل.

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.

خاتمة البحث

توصلنا في هذه المرحلة بحمد الله سبحانه إلى إثبات التوقيع الشريف الذي صدر على يد السفير الرابع الشيخ السمري قدس الله روحه، وحاولنا جاهدين رد ما اشتهرت حوله من شبهات، وما تأوّله مدّعو السفارة الكاذبة في زمننا هذا ممن أعانهم على جريمتهم النكراء هذه الجهل والتعتيم الذي مارسته السلطات الظالمة ولقرون متمادية ضد أتباع أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وفكرهم الإلهي، وختاما لا ندعي في هذا البحث الإحاطة بكل تفاصيل الموضوع وجوانبه وجميع ما أثير هنا وهناك من إشكالات وتخرصات، فلذا نطلب من القارئ الكريم العذر والسماح عن الهفوات التي قلّما يخلو منها بحث وكتاب.

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين واللعنة الدائمة على أعدائهم والمضللين لشيعتهم أجمعين.

الشيخ وسام برهان البلداوي

من المرقد الطاهر لأبي عبد الله الحسين صلوات الله وسلامه عليه

شهر رمضان المبارك لسنة ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

رقم الصفحة

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام

قال الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام

رقم الصفحة

قال الإمام محمد الباقر عليه السلام

قال الإمام جعفر الصادق عليه السلام

رقم الصفحة

قال الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام

فهرس الأعلام المعصومين

فهرس الأعلام

المراجع والمصادر

١. الاحتجاج / الشيخ الطبرسي / الوفاة: ٥٤٨ / تحقيق: السيد محمد باقر الخرسان لسنة: ١٣٨٦ - ١٩٦٦ م / الناشر: دار النعمان - النجف الأشرف.

٢. الاختصاص / الشيخ المفيد / الوفاة: ٤١٣ / تحقيق: علي أكبر الغفاري / الطبعة: الثانية / لسنة: ١٤١٤ - ١٩٩٣ م / الناشر: دار المفيد - بيروت — لبنان.

٣. الإرشاد / الشيخ المفيد / الوفاة: ٤١٣ / تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام / الطبعة: الثانية / لسنة: ١٤١٤ - ١٩٩٣ م / الناشر: دار المفيد - بيروت — لبنان.

٤. الاستبصار / الشيخ الطوسي / الوفاة: ٤٦٠ / تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان / الطبعة: الرابعة / لسنة: ١٣٦٣ / الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٥. إصباح الشيعة بمصباح الشريعة / قطب الدين البيهقي الكيدري / الوفاة: ق ٦ / تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادري / الطبعة: الأولى / لسنة: ١٤١٦ / الناشر: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام.

٦. إعلام الورى بأعلام الهدى / الشيخ الطبرسي / الوفاة: ٥٤٨ / الطبعة: الأولى / لسنة: ١٤١٧ / الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام - قم.

٧. أعيان الشيعة / السيد محسن الأمين / الوفاة: ١٣٧١ / تحقيق: حسن الأمين / الناشر: دار التعارف للمطبوعات - بيروت — لبنان.

٨. إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب / الشيخ علي اليزدي الحائري / الوفاة: ١٣٣٣ / تحقيق: السيد علي عاشور.

٩. الأمالي / الشيخ الصدوق / الوفاة: ٣٨١ / الطبعة: الأولى / الناشر: مؤسسة البعثة.

١٠. الإمامة والتبصرة / ابن بابويه القمي / الوفاة: ٣٢٩ / الطبعة: الأولى / سنة: ١٤٠٤ - ١٣٦٣ / الناشر: مدرسة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف – قم.

١١. بحار الأنوار / العلامة المجلسي / الوفاة: ١١١١ / الطبعة: الثانية / لسنة: ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م / الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت – لبنان.

١٢. بصائر الدرجات / محمد بن الحسن الصفار / الوفاة: ٢٩٠ / لسنة: ١٤٠٤ - ١٣٦٢ ش / الناشر: منشورات الأعلمي – طهران.

١٣. تاج العروس / الزبيدي / الوفاة: ١٢٠٥ / تحقيق: علي شيري / لسنة: ١٤١٤ - ١٩٩٤م / الناشر: دار الفكر – بيروت.

١٤. تاج المواليد / الشيخ الطبرسي / الوفاة: ٥٤٨ / سنة الطبع: ١٤٠٦ / المطبعة: الصدر / الناشر: مكتب آية الله العظمى المرعشي النجفي – قم.

١٥. تاريخ الإسلام / الذهبي / الوفاة: ٧٤٨ / تحقيق: عمر عبد السلام تدمرى / الطبعة: الأولى / لسنة: ١٤٠٧ - ١٩٨٧م / الناشر: دار الكتاب العربي.

١٦. التذكرة بأصول الفقه / الشيخ المفيد / الوفاة: ٤١٣ / تحقيق: الشيخ مهدي نجف / الطبعة: الثانية / لسنة: ١٤١٤ - ١٩٩٣ م.

١٧. تهذيب المقال في تنقيح كتاب رجال النجاشي / السيد محمد على الأبطحي / الطبعة: الثانية / لسنة: ١٤١٧ / الناشر: ابن المؤلف السيد محمد - قم.

١٨. جامع أحاديث الشيعة / السيد البروجردي / الوفاة: ١٣٨٣ / لسنة: ١٣٩٩ /المطبعة: المطبعة العلمية – قم.

١٩. الحدائق الناضرة / المحقق البحراني / الوفاة: ١١٨٦ / الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم

٢٠. خلاصة الأقوال / العلامة الحلي / الوفاة: ٧٢٦ / تحقيق: الشيخ جواد القيومي / الطبعة: الأولى / سنة: ١٤١٧ / الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٢١. الذريعة / الطهراني / الوفاة: ١٣٨٩ / الطبعة: الثالثة / لسنة: ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م الناشر: دار الأضواء - بيروت – لبنان.

٢٢. رجال الطوسي / الشيخ الطوسي / الوفاة: ٤٦٠ / تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني. الطبعة: الأولى / لسنة: ١٤١٥ / الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم.

٢٣. رجال النجاشي / النجاشي / الوفاة: ٤٥٠ / الطبعة: الخامسة / لسنة: ١٤١٦ / الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم.

٢٤. الرسائل الرجالية / أبي المعالي محمد بن محمد ابراهيم الكلباسي / الوفاة: ١٣١٥ / تحقيق: محمد حسين الدرايتي / الطبعة: الأولى / السنة: ١٤٢٢ – ١٣٨٠ / الناشر: دار الحديث.

٢٥. الرواشح السماوية / ميرداماد محمد باقر الحسيني الأستر آبادي / الوفاة: ١٠٤١تحقيق: نعمة الله الجليلي / الطبعة: الأولى / لسنة: ١٤٢٢- ١٣٨٠ / الناشر: دار الحديث.

٢٦. سير أعلام النبلاء / الذهبي / الوفاة: ٧٤٨ / تحقيق: شعيب الأرنؤوط / الطبعة: التاسعة / لسنة: ١٤١٣ - ١٩٩٣ م / الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت – لبنان.

٢٧. السيرة الحلبية / الحلبي / الوفاة: ١٠٤٤ / لسنة: ١٤٠٠ / الناشر: دار المعرفة.

٢٨. شرح إحقاق الحق / السيد المرعشي / الوفاة: ١٤١١ / تحقيق: السيد شهاب الدين المرعشي / الناشر: منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي – قم.

٢٩. شرح أصول الكافي / مولي محمد صالح المازندراني / الوفاة: ١٠٨١ / تحقيق: الميرزا أبو الحسن الشعراني / الطبعة: الأولى / لسنة: ١٤٢١ - ٢٠٠٠ م / الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت – لبنان.

٣٠. شرح الرضي على الكافية / رضي الدين الأسترابادي/ الوفاة: ٦٨٦ / تحقيق: يوسف حسن عمر / لسنة: ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م / الناشر: مؤسسة الصادق – طهران.

٣١. علل الشرائع / الشيخ الصدوق / الوفاة: ٣٨١ / تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم / لسنة: ١٣٨٥ - ١٩٦٦ م / الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف.

٣٢. عيون أخبار الرضا عليه السلام / المؤلف: الشيخ الصدوق / الوفاة: ٣٨١ / تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي / سنة الطبع: ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م / الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت – لبنان.

٣٣. الغيبة / الشيخ الطوسي / الوفاة: ٤٦٠ / تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني

٣٤. الفصول المهمة في معرفة الأئمة / ابن الصباغ / الوفاة: ٨٥٥ / تحقيق: سامي الغريري / الطبعة: الأولى / لسنة: ١٤٢٢ / الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر.

٣٥. فقه الرضا / علي بن بابويه / الوفاة: ٣٢٩ / تحقيق: مؤسسة آل البيت - قم. / الطبعة: الأولى / لسنة: ١٤٠٦ / الناشر: المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام.

٣٦. الفهرست / الشيخ الطوسي / الوفاة: ٤٦٠ / تحقيق: الشيخ جواد القيومي / الطبعة: الأولى / لسنة: ١٤١٧ / الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٣٧. فوائد الأصول / الشيخ محمد علي الكاظمي الخراساني / الوفاة: ١٣٦٥ / تحقيق: الشيخ آغا ضياء الدين العراقي / لسنة: ١٤٠٤ / الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي.

٣٨. الفوائد الرجالية / السيد بحر العلوم / الوفاة: ١٢١٢ / تحقيق: حسين بحر العلوم / الطبعة: الأولى / لسنة: ١٣٦٣ / الناشر: مكتبة الصادق – طهران.

٣٩. القاموس الفقهي / الدكتور سعدي أبو حبيب / الطبعة: الثانية / لسنة: ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م / الناشر: دار الفكر - دمشق – سوريا.

٤٠. قوانين الأصول / الميرزا القمي / الوفاة: ١٢٣١ / المطبعة: حجرية قديمة.

٤١. الكافي / الشيخ الكليني / الوفاة: ٣٢٩ / تحقيق: علي أكبر الغفاري / لسنة: ١٣٦٣ الناشر: دار الكتب الإسلامية – طهران.

٤٢. كتاب الغيبة / محمد بن إبراهيم النعماني / الوفاة: ٣٨٠ / تحقيق: فارس حسون كريم / الطبعة: الأولى / لسنة: ١٤٢٢ / الناشر: أنوار الهدى.

٤٣. الصراط المستقيم / علي بن يونس العاملي / الوفاة: ٨٧٧ / تحقيق: محمد الباقر البهبودي / الطبعة: الأولى / لسنة: ١٣٨٤ / الناشر: المكتبة المرتضوية.
٤٤. كشف الغمة / ابن أبي الفتح الأربلي / الوفاة: ٦٩٣ / الطبعة: الثانية / سنة الطبع: ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م / الناشر: دار الأضواء - بيروت — لبنان.
٤٥. كليات في علم الرجال / الشيخ السبحاني / الطبعة: الثالثة / لسنة: ١٤١٤ / الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي - بقم.
٤٦. كمال الدين وتمام النعمة / الشيخ الصدوق / الوفاة: ٣٨١ / تحقيق: علي أكبر الغفاري / لسنة: ١٤٠٥ - ١٣٦٣ / الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم.
٤٧. لسان الميزان / ابن حجر / الوفاة: ٨٥٢ / الطبعة: الثانية / لسنة: ١٣٩٠ - ١٩٧١ م / الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت — لبنان.
٤٨. مجمع البحرين / الشيخ الطريحي / الوفاة: ١٠٨٥ / تحقيق: السيد أحمد الحسيني / الطبعة: الثانية / لسنة: ١٤٠٨ - ١٣٦٧ / الناشر: مكتب النشر الثقافة الإسلامية.
٤٩. مختصر بصائر الدرجات /الحسن بن سليمان الحلي / الوفاة: ق ٩ / الطبعة: الأولى لسنة: ١٣٧٠ - ١٩٥٠ م / الناشر: الحيدرية - النجف الأشرف.
٥٠. مدينة المعاجز / السيد هاشم البحراني / الوفاة: ١١٠٧ / تحقيق: الشيخ عزة الله الهمداني / الطبعة: الأولى / لسنة: ١٤١٣ / الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية — قم.
٥١. المزار / محمد بن المشهدي / الوفاة: ن ٦١٠ / تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني / الطبعة: الأولى / لسنة ١٤١٩ / الناشر: القيوم - قم.
٥٢. المستجاد من الإرشاد / العلامة الحلي / الوفاة: ٧٢٦ / لسنة: ١٤٠٦ / الناشر: مكتب آية الله العظمى المرعشي النجفي — قم.
٥٣. المستدرك / الحاكم النيسابوري / تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

٥٤. مستدرك الوسائل / الميرزا النوري / الوفاة: ١٣٢٠ / تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام / الطبعة: الأولى / لسنة: ١٤٠٨ - ١٩٨٧ م / الناشر: مؤسسة آل البيت - بيروت – لبنان.

٥٥. مستدركات علم رجال الحديث / الشيخ علي النمازي الشاهرودي / الوفاة: ١٤٠٥ / الطبعة: الأولى / لسنة: ١٤١٢ / الناشر: ابن المؤلف.

٥٦. معجم أحاديث الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف / الشيخ علي الكوراني العاملي / تحقيق: الشيخ علي الكوراني العاملي / الطبعة: الأولى / لسنة: ١٤١١ / الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية – قم.

٥٧. معجم رجال الحديث / السيد الخوئي / الوفاة: ١٤١١ / الطبعة: الخامسة / لسنة: ١٤١٣ - ١٩٩٢ م

٥٨. مفردات غريب القرآن / الراغب الأصفهاني / الوفاة: ٥٠٢ / الطبعة: الثانية / لسنة: ١٤٠٤ / الناشر: دفتر نشر الكتاب.

٥٩. مكيال المكارم / ميرزا محمد تقي الأصفهاني / الوفاة: ١٣٤٨ / تحقيق: السيد علي عاشور / الطبعة: الأولى / لسنة: ١٤٢١ / الناشر: مؤسسة الأعلمي – بيروت.

٦٠. ميزان الحكمة / محمد الريشهري / الطبعة: الأولى / الناشر: دار الحديث.

٦١. نقد الرجال / التفرشي / الوفاة: ١١ / تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام

المحتويات

الفصل الثاني

دفاع عن توقيع الشيخ السمري قدس الله روحه